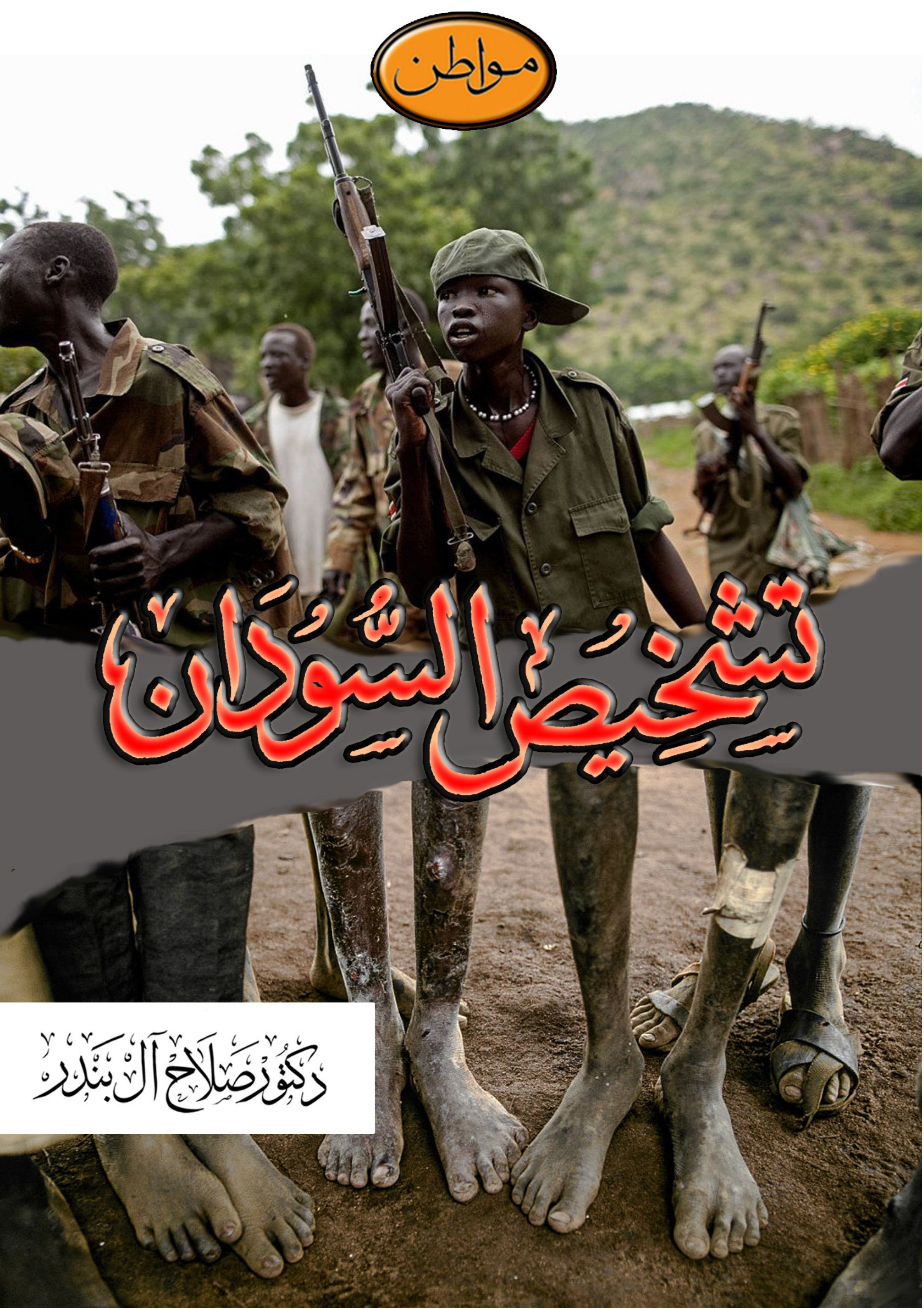

المرتضى
مكتبة السودانية


مواطن
تشخيص السودان
دكتور صلاح آل بندر



Diagnosing The Sudan

صلاح آل بندر

BSc, MPhil, PhD, ABIM





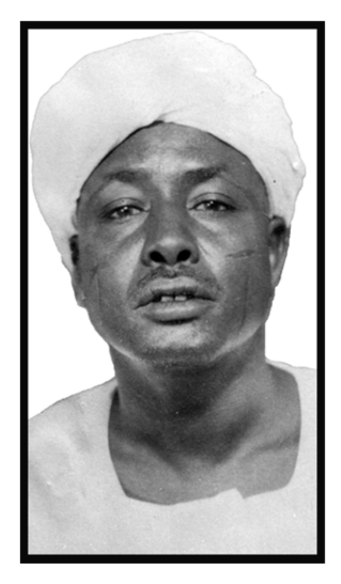
مرور25 عاماً على تأسيس مؤسسة المجتمع المدني السوداني هي مناسبة للاحتفاء بما حققنا، والتفكير والتأمل في دروس تجربتنا من أجل برامجنا المستقبلية. خلال ربع قرن من الزمان (1992-2017) نجحنا في التمسك برؤيتنا وقيمنا وأهدافنا. ولكن تعلمنا، أيضاً، من التجربة ان الاستمرارية لا يمكن ضمانها من غير المراجعة الدورية والحرص على التطور والابداع في ظل متغيرات عنيفة وتحديات عصية على المستويين الوطني والإقليمي، ولا نبالغ إذا قلنا والدولية.

خلال السنوات الماضية استمر تأرجح بندول الكوارث الفاجعة والحروب والأزمات المزمنة وزعزعة مستمرة في بلدنا؛ ليس على المستوى الإقليمي فحسب ولكن على المستوى الدولي، مما زعزع ثقة الحكام والمحكومين في مسارات المستقبل. وأغلب هذه التحديات التي واجهناها لم تخرج بعد من دائرة الرؤية والأهداف التي حددناها لمنظمة "مواطن"؛ والتي تلخصت في كيفية التبشير بالبدائل الناجزة لتحقيق السلام العادل والديمقراطية المستدامة والعدالة الاجتماعية. ولعل العمود الفقري لكا هذه التحديات هو كيفية المساهمة الجادة في الوصول لبديل وطني متفق عليه من مختلف القناعات وألوان الطيف السياسي لنظام الحكم في السودان. ويصبح هو الإطار الضروري للتنمية من خلال تحقيق العدالة واستقرار المجتمع وسيادة الأمن وحكم القانون.

لذلك نشعر ان الاستمرار في الالتزام بمرجعيتنا هو مرشدنا في المستقبل للتعامل مع كافة المستويات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ونحن على قناعة بان هذه المهام، كما في السابق، تتخطى الامكانيات المتوفرة حالياً لمنظمة "مواطن". وبذلك يصبح الخوض في غمارها أصعب وأكثر خطورة ولكن بالضرورة أكثر إلحاحاً. ونحن على قناعة، من دون شك، ان



بتبني نهج التنسيق والتعاون والتحالفات يمكن معاً ان نطور ونحمي إنجازات ما تزال تتهدد بالتباينات في المواقف والاحتكاكات والنزاعات بين أنصار المعسكر نفسه.



الطموحات والدوافع التي كانت هي المدخل لتأسيس "مواطن" في أكتوبر (تشرين الأول) 1992 ما تزال جذوتها حية. لعل اقواها هو تحقيق بعض من رؤية شخص بسيط هو الحاج عباس أحمد بندر (1918-1991) ووالده الذي أسس "مسيد ود بندر" في حي العرب (أمدرمان) في العشرية الأولى للقرن العشرين، واللذين عَبَرا بقيمهما وسلوكهما وقدراتهما وانجازاتهما عن أسمى قيم إنسانية في الحب الفطري للعدالة الاجتماعية. وفي قناعتيهما الراسخة التفاؤلية أن حياة أفضل للجميع ممكنة التحقيق بواقعية تعترف بخطايا وتحديات عصرهم ومرونة في التعامل معها. وفي تقديرنا ان "مواطن" هي المنظمة القادرة على تحقيق بعض من ذلك العشم وان تستمر في ان تكون مصدراً للنقاش ومنبراً للحوار ومنصة للتحليل الناجع الذي يساهم في محركات ومجرى البدائل المطروحة لتحسين حال البلد والمواطن السوداني.

خلال 25 عاماً حاولنا في "مواطن" الالتزام بمعايير الموضوعية والحياد والبحث عن الحقيقة والاستناد على المعلومة والابتعاد عن المواقف المسبقة والمؤثرات الحزبية بهدف ترشيد السياسات العامة ومواكبة القضايا الملحة محلياً وإقليمياً ودولياً. ولكن، في الوقت نفسه، نحن لا نتحدث عن الحياد أو

الإنحياز "الفج". بل نعتقد ان "انحيازنا" الايجابي لمصالح الاغلبية لا مفر منه. وهنا، أيضاً، يبدأ مفترق الطرق بين مساهمتنا المتواضعة في الحياة العامة التي تستهدف تغيير واقع الحال وتفتح فرص تحسين أوضاع الاغلبية؛ وبين الذين يعملون على تبرير النهج السائد والتبشير بأهمية المحافظة على استقرار الراهن في إطار الاصلاحات التدريجية والتأكيد على استحالة التغيير وتكلفته الغالية.

منظمة "مواطن" لا تجد انفصالاً أو تعارضاً بين محاور التعامل مع الشرعية الدولية والمبادرات الدبلوماسية وبين فرض الالتزام الوطني الصارم بالمواثيق والمعايير الدولية والإقليمية. وبين كل ذلك ومسارات العمل الوطني على جبهتي نظام الحكم أو المعارضة له. ففي كل هذه المسارات تتقاطع الجهود بين المؤسسات الرسمية والشعبية والدولية لمواجهة موجات القمع وتأمين الأمن والاستقرار.

يتطلب ذلك ان نتقدم الصفوف لأجل توظيف ثورة المعلوماتية وانظمة الإعلام الجديد والبديل، بكل منصاته، لتمكين القطاعات الاجتماعية الأضعف والمناطق الأقل نمواً في وطننا. وذلك في إطار الأضلاع الرئيسية للصراعات التي تتخطى المحلي إلى المدى الإقليمي والدولي. ولا يتم ذلك في منظمتنا المتواضعة إلا بالعمل وفق أحدث الأساليب والطرق التقنية والتشبيك والتعاون مع الخبراء والمتخصصين في الشأن السوداني داخل البلاد وخارجها.

نواجه السؤال المحوري، في كل منعرج وطني، لماذا تعثرت بل وانقطعت مسارات التغير عقب كل انتفاضة شعبية (1964، 1985) طالبت بالتغيير وعجزت عن تحقيق بعض من أهدافها؟ في تقديرنا ان السبب هو التضارب بين المسارات التي يفترض ان تتطور من خلالها صيرورات التغيير وتحقيق مطالب الانتفاضات الشعبية (السلمية/ المسلحة). وهذه المسارات تتضمن أسئلة

رئيسية:

☑ **أيديولوجياً (فكرياً):** لم نحدد ونتوافق علـى أي دولـة نريـد؟ وأي نظـام سياسـي نطمـح إلـى تاسيسـه؟ ومـا هـي علاقـة الـدين بالدولة؟ وما معنـى المواطنيـة فـي ظـل التناقضـات بـين الـوطني والعابر له.

☑ **سياسـياً:** بـأي طريقـة تـدار السـلطة؟ وكيـف يـتم تطويرهـا وتداولها السلمي؟ وما هي السياسات التي يجب الالتزام بها؟

☑ **إسـتراتيجياً:** مفهـوم متفـق عليـه للأمـن الـوطني، وسياسـة خارجيـة تتوافـق مـع مصـالح السـودان العليـا، والتحالفـات علـى المستويين الإقليمي والدولي، ومتطلبات التوازن والانحياز والحياد.

☑ **الهوية الوطنية:** التوافق والتكامل مع الهويـات الأخـرى فـي علاقتها المباشرة بالمواطنة.

التضارب والتناقض المفتعل بين هذه المسارات الأربعة عقـب كـل انتفاضـة كانت تفرض اختزالها في مسار واحد سياسي يرتبط بالصراع حول السـلطة؛ وتأجيجه المتصاعد عبر الهرولة السريعة إلـى اجـراء الانتخابـات، دون مرحلـة انتقاليـة كافيـة لبنـاء أسـس التوافـق الـوطني. ممـا اسـتنزف القـوى صـاحبة المصلحة في التغيير وأنهكها، وعطل قدرة القوى التقليدية من تجديد نفسها، وتحـول الصـراع (الحوار) حول الخيارات المتاحـة إلـى مجـرد سـاحة مـن سـاحات الصراع حول احتكار السلطة.

بعد 25 عاماً من مسيرة "مواطن"، بكل نجاحاتها واخفاقاتها، نجد ان الأهداف العامة لاستمراريتها يمكن تلخيصها في:

☑ تطـوير إطـار بحثـي يسـتند علـى مرجعيـة مشـروع "تشخيص السودان"، وذلك لمساهمة في جهود التغييـر السياسي والإقتصـادي والإجتمـاعي؛ ودراسـة التحـديات



والعوائق التي تتعارض مع مواصلة مسار التغيير ممثلة في الشرعية (ثورية/ ديمقراطية)، وعلاقتها بالحقوق الأساسية مع أرتباطها بالمؤسسات الرسمية. وما يتطلبه ذلك من تأمين قاعدة معلوماتية من مصادر متعددة توظف بالكامل امكانيات جامعة كيمبردج (حيث كانت الحاضنة للفكرة) وتنطلق منها إلى رحاب المصادر الأخرى والميدانية.

☑ مقاربة المسائل الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية في علاقتها بالاوضاع السكانية (توزيعات/ هجرة/ نزوح/ لجوء/ متغيرات)، ومتابعتها في نطاق تحولات النظام الإقليمي وقراءة التغيرات الدولية. مع وضع في الاعتبار ان أعراق وأديان ولغات وثقافة السودان أوسع من حدوده السياسية.

وتستهدي ابحاثنا بالتركيز على ربط العلاقات بين ما يحدث على المستوى المحلي من علاقات بالنظام الشامل في المركز حيث مفاتيح السيطرة على السلطة والثروة. لكننا نجد ان أغلب الدراسات عن واقع السودان تعرفت على كيف تتفاعل وتعمل الانظمة المحلية في علاقتها بالنظام في المركز. ولكن ما نزال نجهل كيف تؤثر هذه العلاقات في الاتجاهين ومدى وعمق هذه التأثيرات على مستقبل البلاد والعباد. لذلك التزامنا في "مواطن" ان نواصل طريقنا بأن نكون أكثر قرباً من تحديات بلدنا وأهلنا في الداخل أو في المهاجر بالاعتماد على أساليب جديدة وخلاقة في البحث والتقصي. وان تكون مخرجات عملنا (منتديات، مؤتمرات، ندوات، ورش عمل، حلقات نقاش، إصدارات ومرئيات... الخ) أكثر ارتباطاً بهموم التنمية ومكافحة الفقر وتقديم رؤى بديلة على الصعد كافة. وان نعمل على تقديم فهم دقيق ومتوازن وعميق إلى الرأي العام بشأن محاور عملنا الأساسية كما تحددها وثيقة "تشخيص السودان". وذلك من خلال:



☑ **التركيز بصورة أكبر على قضايا نظام الحكم كهياكل وآليات وتشريعات، وتقاطعاته مع موجات العنف المنظم (Organised Violence) بأشكالها ومصادرها المختلفة** (مؤسسات/ حركات/ وسائل/ قوانين/ لوائح/ إجراءات) **كهدف رئيسي يحدد أولوياتنا وفعالياتنا ومخرجاتنا وشراكاتنا وتحالفاتنا.**

☑ **إعادة دراسة وفحص تطور السودان التاريخي وفك شفرة المشروع الاستعماري، وبروز ملامح المشاريع الوطنية وجذورها الفكرية وانعكاساتها على مدى نجاح أو فشل مشروعات التنمية والتطور الإجتماعي منذ الاستقلال. وتعمل على تحديد مسارات الخيارات المتاحة ومدى وافقها مع ثقافة التنوع والمشاركة الديمقراطية للمواطنين.**

☑ **الاهتمام أكثر بتطوير مرجعية الأمن الوطني السوداني الشامل** (عناصره/ نطاقه/ أبعاده/ مجالاته/ دلالاته) **برؤية تستشرف تحديد المخاطر وتشريح التحديات واقتناص الفرص من أجل بلورة وتأسيس اجماع وطني متوافق عليه يدعم مصالح السودان العليا** (استقلاله/ سلامة أراضيه/ وحدته/ حماية نصيبه من موارد النيل/ مياهه الإقليمية/ موارده الطبيعية ...الخ) **ويحمي سيادته الوطنية.**

☑ **تعزيز فرص ودائرة تأثيرنا كمنظمة فاعلة بتوسيع نطاق المجموعات المستهدفة وقنوات التواصل مع السودانيين في الداخل والخارج بإستخدام أحدث آليات ووسائل التواصل الإجتماعي (Social Media) وتقنية المعلومات (ICT). ورفع القيمة المضافة لقاعدة بيانات المنظمة (SCF Database)، وذلك بتحديد أدق للشرائح**



المستهدفة لكل محور من محاور عملنا والقنوات المناسبة للتواصل معهم.

تجربة 25 عاماً من العمل، وفي ظروف استثنائية، أكدت ان سلطتنا هي المعرفة وتجربتنا الذاتية إضافة إلى الارادة والوجدان السليم. وهذه السلطة التي نملكها لا تسود بالأساليب الملتوية أو المال، بل تتعزز وتتوطد وتغتني بسيادة التسامح والديمقراطية والتعددية، أي بقبول كافة أشكال التنوع وحرية الفكر والإبداع وحقوق الإنسان. ففي ظل أوضاع كتلك تتعمق وتزداد قدرتنا على مقاومة فرض ما سمي "المشروع الحضاري" بالقوة الناعمة أو الدموية بواسطة سدنة إنقلاب يونيو (حزيران) 1989. لذلك بتجديد اعتماد هذه الوثيقة التي نحن بصددها،"تشخيص السودان"، نكون قد حددنا معالم الطريق والأهداف بعد مراجعة وتفكير ودراسة للمتغيرات كافة. ووضعنا السياج لحماية مشروعنا الفكري من التراجع أو الانحسار والضعف والمداهنة خصوصاً حيال ما يريده النظام الحاكم الاستبدادي الإسلاموي من تبرير نظري وتسويغ إيديولوجي للصفقات الجارية معه. وهي تعمل ليل نهار بهدف تشكيل صورة ذهنية زائفة عن أي بديل بمحاولاتها المتكررة بتقليص شرعية المعارضة، وعزلها من بيئتها الداخلية وحلفائها في الخارج، وتعميق الانقسام حول دورها، وتحجيم قدرتها على المبادرة، وتقييد نوعية ومستوى خياراتها. ولذلك سنفضح النغمات المختلفة لبعض القوى المعارضة التي حاولت تسويق مفاهيمها الانهزامية تحت حجج وذرائع مختلفة بالحديث عن الحلول (فن الممكن) والمساومات والصفقات التوفيقية بإعتبارها الخيار "المقبول والمسموح به". ونهزم كل المحاولات التي جرت لتقديم مشروع الترابي للدولة الإسلامية، بطبعاته المختلفة (الإخوان المسلمون/ جبهة الميثاق/ الجبهة القومية الإسلامية/ مؤتمر وطني/ مؤتمر شعبي/ اصلاح ...الخ)، منذ يوليو (تموز) 1977 بأعتباره "الأب الروحي" للحركة السياسية السودانية تحت شعار "الحزب الغالب"؛ كما انهزم النظام المايوي (1969-1985) الذي حاول فرض نهج "الحزب القائد". ونتجاوز كل الأساليب الناعمة والخشنة المتنوعة والمتدرجة



من الكرباج إلى مقص الرقيب، ومن العزل إلى المحاربة بلقمة العيش، ومن النفي الإختياري والإجباري إلى المشنقة والرصاص. كلها طريق واحد وعر بمسارات متعددة، بعضها مسدود وأغلبها مليء بالأخاديد العميقة والقنابل الزمنية والألغام. ويمكن تلخيص مآلات النظام الإسلاموي الحاكم (المؤتمر الوطني) وتوصيفه إلى صنوه وشقيقه السيامي (المؤتمر الشعبي) الذي قال:

"بلاد السودان تحكمه الطواريء في كل شيء... أما القانون والقضاء والمحكمة الدستورية فهي نصوص بلا إلزام، وصعد إلى منصة القضاء ضباط في جهاز الأمن والمحكمة الدستورية لا تقضي إلا بما ترضاه ثلة الحكم المستبدة. فأصبح اللجوء للقضاء هو لجوء لوجه آخر من الأمن إلا ما ندر، واضحت كلمات القضاء العادل والمتهم بريء حتى تثبت إدانته لا تعني شيئاً لقضاء السودان اليوم، بل ان العدل والبراءة هو ما تراه الأجهزة الأمنية. وجهاز الأمن لا يسأل ولا يراقب فهو يعتقل بلا قانون ويقتل الناس تحت التعذيب في سجونه ومعتقلاته... والقوات المسلحة يعلو عليها جهاز الأمن وتسخر لضرب المواطنين العزل بالطائرات... والصحافة تكتمها الرقابة ويفسدها الإغراء وتزور إرادتها... والاقتصاد تكالبت عليه مطامع أهل الحكم الخاصة وحولوا المال العام إلى غنيمة شخصية يتقاسمها الأخوان والأصهار والأقارب... السياسة الداخلية لا تتنفس هواء ديمقراطياً صحياً، والأحزاب تحشد للاستماع لأهل السلطة، والبرنامج الوطني المزعوم لا يعلم اتجاهه وفصوله أحد. أما السياسة الخارجية فهي اليوم تحت الحصار الدولي وسيف العقوبات المسلط بما كسبت به الحكومة في دارفور، وأصبح السودان سلة صدقات العالم".

هذه وثيقة وشهادة من داخل المشروع الإسلاموي (العابر للزمان والمكان) الذي شارك في السلطة منذ 1977 بعد ما سمي "المصالحة الوطنية"، واحتكرها مع الثروة من دون منازع منذ انقلاب 1989. وتمكنت فيه من الإمساك بمفاصل الدولة وحولتها إلى آله عملاقة لمصادرة الموارد وإعادة توزيعها بطريقة تخالف الوظيفة الأصلية للدولة. ولأنها لا تستند إلى فئة اجتماعية حاضنة لها في مناخ تطور ديمقراطي طبيعي فقد بلورت مجموعات مصالح أستندت إلى مؤسسة العسكر وأجهزة الإستخبارات أو حزب السلطة أو بيروقراطي جهاز الدولة. ولم تتجاوز بنظامها الاستبدادي مفاهيم الدولة السلطانية القمعية التي عرفناها في تاريخنا منذ الدولة الأموية. ولكن على الرغم من كل ذلك فالإنقاذ الآن تواجه تحديات مضاعفة (أزمة تأسيس/ أزمة شرعية/ أزمة دور) بعد ان بدأت تتمزق المظلة الدينية والفكرية والتنظيمية التي رعتها مدة طويلة. وفشلت كل محاولاتها (صفقات مع الحركات المسلحة/ مؤتمرات حوار مع الأحزاب) في خلق نظام تمثيل عادل للتكوينات والفئات الإجتماعية التعددية. وأصبحت مهمومة بمشاكلها الخاصة (الفقر، البطالة، التضخم، الهجرات، زيادة كتلة المستبعدين، تضاعف عدد المهمشين) وحصادها البائس (الخدمات/ الحريات/ الأمن ...الخ) وحتى توقعاتها الخائبة أخفقت في وعودها كافة؛ وهي في خضم أزمة سافرة في الوقت الذي يفقد فيه كامل "البرنامج الإنقاذي" بطبعاته الأصلية والمنقحة مشروعيته وشرعيته بإستمرار. وما حدث في تونس ومصر وليبيا والعراق واليمن ما يعزز الأمل بأن تلك الانظمة الاستبدادية التي تصورناها منيعة ومحصنة لا يمكن اقتحام قلاعها ما هي إلا سراب أمام عزيمة وانتفاضة الجماهير. ولكن عززت قناعتنا أيضاً ان الاتفاق على معالم البديل (المناهج/ السياسات /الخيارات) وتحصينه من التحركات المضادة (الظاهرة والمستترة، القانونية وغير القانونية) ضروري كضرورة الانتفاضة نفسها. فقد أصبح واضحاً الآن ان هنالك مجموعتان بديلتان ومقاومتان للتغيير المنشود؛ واحدة في السلطة والثانية خارجها تعلن انحيازها لمقاومة النظام ولا تتردد في الوقت نفسه عن التمسك بولاءات ومواقف وسياسات تمنع هذه الغاية. وهي



تخاف من ان يقود التغيير إلى توازن جديد لذلك توظف المخاوف من التغيير وتسعى إلى تحويل المؤقت والانتقالي إلى وضع دائم ومستمر. تسعى إلى تغيير هوامش النظام وتسعى للحفاظ على نواته الصلبة. ومهمة ثالثة، أيضاً، هي إفساح المجال أمام التحولات المفروضة من الخارج، والترويج لبدائل متطرفة مرتبطة بإقتصاديات السوق العالمي.

في كل منابر البحث وأوعية التفكير (Think Tanks) والإعلام تتردد الهواجس الأمنية والدعائية على ان بلادنا (السودان/ جنوب السودان) المصنفة بأنها دولة هشة (Fragile State)، أو ضعيفة (Weak State)، أو الدولة المأزومة (Crises State)، وفي مجالات أخرى بأنها دولة فاشلة أو متعثرة (Failed State)؛ تحيط بها موجات الحروب الأهلية والتمرد المسلح والتدهور الإنساني والاختلال المريع في أداء جهاز الدولة والتفاوت الإجتماعي والإرهاب وملايين من النازحين واللآجئين. وتنعكس تداعيات كل ذلك على ضرب النسيج الإجتماعي. وبالتالي تمكين اليد العليا للتشكيلات الأولية (القبائل، الانتماءات الدينية، الجهويات) لأن تحافظ على فعاليتها ودورها في مقابل التنظيمات الحديثة (الأحزاب، النقابات، الاتحادات، الجمعيات)؛ مما يعزز من حالة الاختلالات الهيكلية للدولة، وهي تقع عند خط زلزال سياسي-إقليمي، مما يفسح المجال لأن تعمل العوامل الخارجية على زعزعتها وتفجيرها من الداخل. وهي بذلك تشكل خطراً اضافياً يتجاوز محيط الجوار إلى تهديد الاستقرار والأمن الدولي. ولكن نحن على يقين بأن عملية التراكم من أجل التغيير مستمرة، وتتضمن هدماً ومراجعات خلاقة وبناء تنظيمي راسخ. وكما أثبتت كل انتفاضات شعبنا ان الوعي الجماعي هو على الدوام أعلى من وعي الصفوة الحاكمة في فهم اللحظة التاريخية الملائمة للتغيير وتحديد احتياجاتها ونزع التفويض الذي افترضت بعض قيادات الأنظمة انه دائم إلى الأبد. وهنا سيكون لإستمرار مساهمة "مواطن" المتواضعة في رصد وكشف هذه المحاولات مع القوى الأخرى ضروري ودور فاعل.



كل ما نخطط له من برامج ابحاث وفعاليات عن السودان لن يكون بمعزل عن عواصف المتغيرات العالمية. حيث تقديرات "مجلس الاستخبارات الوطنية" الأمريكي قدم استشرافاً للاتجاهات العالمية وانعكاساتها حتى العام 2035. وذلك من خلال دراسة محاور نسب نمو السكان، والتطورات الإقتصادية، ونزاعات الهويات ولأفكار الاقصائية، وتعقيدات الحكم وإدارة جهاز الدولة، والتغيرات المتوقعة في طبيعة النزاعات حول العالم. وخلص إلى ان كل هذه المحاور ستتفاعل بوتائر غير مسبوقة لتجعل انظمة الحكم والتعاون العالمي يواجه صعوبة متزايدة. وستجعل الظروف الإقتصادية والسياسية والتقنية والأمنية إلى ارتفاع عدد الدول والمنظمات والأفراد الذين بمقدورهم التعامل بطريقة مضرة من دون تكلفة كبيرة. وستواجه الأنظمة ذبذبة وتوترات دورية في ظل تراجع الالتزام بآليات الأمم المتحدة وستسعى بعض الدول للسيطرة على مزيد من ما تعتقد انه مصالحها عبر القوة. وستسهل أدوات التواصل الإجتماعي من تعزيز دور الأفراد والجماعات الصغيرة على تغيير أنظمة الحكم، مع اتساع رقعة التهديدات الإرهابية على مستوى العالم. وسنواجه مع ازدياد الأزمات والصراعات الإقليمية تقوض مصداقية المعايير الدولية لتسوية النزاعات ومعايير حقوق الإنسان. وسترتفع وتيرة استغلال الدين كمصدر للنفوذ وكوسيلة لاستغلال الغضب والاحباط والمظالم في عمليات التعبئة والتحشيد مع ازدياد استخدام تقنية المعلومات. وبذلك سيصبح العالم أكثر تقلباً وستواجه كل الدول ضغوط متصاعدة لاجبارها على التكيف مع ازدياد عجز الأنظمة على تلبية توقعات مواطنيها.

على الرغم من الصورة القاتمة التي ترسمها تنبؤات أجهزة الاستخبارات الأمريكية للوضع العالمي وانعكاساته على إقليمنا وبالتالي على وطننا، ولكن نحن نتعشم بأن اطلاعكم على هذا السفر لن يكون مجرد محاولة لسبر طريقة فهمنا للواقع السوداني وتداخلاته على المستويين الإقليمي والدولي



(التهديدات/ التحديات/ الفرص)، ولكنه يوضح لكم جذور محاولات فك شفرة التخلف والاستبداد في بلادنا، وكيفية توظيف أدواتنا لتشخيص أوضاعه واستقراء مسارات مستقبله. ولكن، أيضاً، يحثكم للتعاون معنا والمشاركة بفعالية في مدخلات ومخرجات عملنا. وبذلك نكون قد هيئنا المناخ المناسب لتعزيز وتقوية الشكل التنظيمي الأفضل لتنفيذ خطة عملنا إلى 2020، والسودان يستعد للانتقال إلى فترة جديدة من التحديات والطموحات.

كيمبردج، المملكة المتحدة

أكتوبر (تشرين الأول) 2017



المشروع البحثي، "تشخيص السودان"، هو مساهمة متميزة، إذ يقدم مسألة الحرب وتحقيق السلام العادل ومسارات التحول الديمقراطي في السودان من منظور مُختلف؛ ولعل هذا ليس هو كل الجديد فيه. فهو يؤكد، أيضاً، الحاجة الماسة لقراءة جديدة لمسارات الحرب والسلام في السودان وإرتباطها الوثيق بنظام حكمه وخيارات أهله.[1] فالمشروع يحاول ان يستعرض بصورة متكاملة، ولأول مرة في سجل الدراسات المتعلقة بالحرب الأهلية، بين أبعادها المكانية في مسارح العمليات في جنوبه وغربه وشرقه وتراكماتها الزمانية كما هي سائرة خلال 6 عقود من تاريخ البلاد. وهو يقدم إطاراً أعرض يشمل كل جوانبها، ويضع مسألة العوامل التي ساهمت في تغيير طبيعتها والفئات المستفيدة من إستمرار محرقتها في بؤرة الضوء.

ويعتبر هذا المشروع وبكل المقاييس رائداً في مجاله، وهو يستند في مرجعيته إلى ما أصطلح على تسميته مؤخراً علم "الإيكولوجي السياسي" Political Ecology، حيث يبحث عن الخيط الرفيع الذي يربط بين جميع إحداثياتها وعلى كل جبهات القتال (المعلنة والصامتة) كما تقدمها تجليات الصراع على الموارد والسلطة بوجوهها الباردة منها والساخنة. فالمعالجات السابقة، وبأي لغة شئت، تناولت قضايا الحرب والسلام والعدالة الاجتماعية في السودان بصورة مُجزأة - في شكلها وخلاصتها - واقتصرت على مفاهيم إختزالية تتعلق بالهوية والعقائد الدينية وموروثات الحقبة الإستعمارية وعزلت تداعياتها عن السياقات الإقتصادية والجغراسياسية والبيئية وآثارها الباقية وأبعادها المستقبلية.[2] وفي كلياتها لم تربط بين الحرب ومسبباتها ودروب البحث عن السلام الدائم والديمقراطية الراسخة والعدالة الإجتماعية. لذلك نعتبر هذا المشروع، أيضاً، مساهمة متميزة لما قد تثيهر إجتهاداته من حركة في برك حياتنا الفكرية المستسلمة في عمومها لترديد المألوف والسائد عن الحروب الأهلية السودانية وافرازاتها على كل الصعد.



عن الحروب الأهلية السودانية وافرازاتها على كل الصعد.

الحروب الأهلية السودانية هى الحدث الأهم في تاريخ وإقتصاد وجغرافية البلاد. وبسببها تعرضت المنطقة إلى متغيرات عميقة غيرت وجهها وحياة مواطنيها بشكل غير مسبوق. وقبل إشتعال فتيلها في منتصف القرن الماضي إنشغل أهل السودان بالترتيبات القانونية لخروج المستعمر وبكيفية الوصول إلى معادلة دستورية تحفظ للقوى السائدة مصالحها في إستمرار إستنزاف موارد ساحات الحرب الحالية كما خططت لها مصالح المستعمر البريطاني من دون رقيب أو حسيب. فمسارح العمليات للحروب الأهلية السودانية لم تشهد سلاماً وإستقراراً نسبياً كباقي أنحاء القطر، وواجه أهلها بشكل متواصل نيران تجريدات السلطات المركزية الحاكمة لإستغلال مواردها من دون إنقطاع أو هدنة - دون مبالغة - منذ 5 قرون.

من جهة ثانية فإن غالبية البحاثة في شؤون الحرب والسلام السودانية والممارسين مجالها - بشقيهم العسكري والسياسي - يلتقون في أغلبيتهم الساحقة عند القول بأن أس البلاء في جوهره, ككل شئ، هو في النهاية سياسي؛ وإن إنتهاء الحرب كنظام قائم متكامل لا يمكن أن يكون إلاّ سياسياً.[3] ونحن نضم صوتنا اليهم، كما نتفق أيضاً مع رأي أبرز المؤرخين العرب عبد الرحمن بن خلدون, الذي ينطبق على السودان وعلى غيره، ونقول إن عصب جهاز الدولة الذي يشرف بشكل مستمر على إدارة أمر الحروب الأهلية السودانية (الساخنة والباردة) خلالأكثر من ½ قرن من الزمان يخفي في ثناياه مصالح فئة متحكمة متنفذة كانت ومازالت تقف خلف السياسات التي حكمت أطرها وغلفت تحت رايات القومية والمصالح الوطنية والثقافية هوية المستفيدين من إستمرار محرقتها. ليس ذلك فقط بل عملت على تمويه دور المستفيدين من إستمرارها ومسامرتها والمحافظة على الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الداعمة لعناصر تأجيجها. ونحن هنا لن نحاسبها



وأنفسنا على سياسات الإرث الإستعماري ولكن على ما قامت بـه هـي نفسـها بعد إستقلال السودان في العام 1956 بشكل حقيقي ونسبي.



صراع الخيارات

تتغير الأنظمة وتزول، بهذه الطريقة أو تلك، وحدها الأوطان تبقى. ولكن إستمرار سعير الحروب الأهلية يصبح جريمة، العقاب الصارم والبليغ فيها هو ما هو واقع وليس ما سيقال! فالحروب الأهلية التي نعيشها لم ولن تكون في مصلحة عموم أهل السودان (الجدول، ص 20)، بل هى لمصلحة بعض السودانيين، وبعض دول الجوار الطامعة فيه أو الخائفة من أرثه الحضاري وتقاليده الديمقراطية الراسخة؛ بالإضافة إلى تلك التي تطمح للسيطرة على إمكاناته الهائلة وتخشى قدرة أهله على التكيف وإحتواء الأنواء والإستيعاب والتقدم.

وفي ظننا، بناءً على تجربتنا المتواضعة، أن الحياة السياسية في السودان وتجلياتها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية تمتد بتجاربها الهائلة ومنعرجاتها الحرجة وتراكماتها خلال العصور والحقب وراء قدرة الباحث الأكاديمي على كشف حقيقة الماضي وتداعيات الحاضر وتحد من امكانية إستشرافه للمستقبل. إنها تتجاوزه لتجنح بخياله نحو اللامعقول وتمده بالتشبيهات المتناقضة والإنطباعات المحيرة والصور المربكة. ولكنها أيضاً تنبسط بأريحية مدهشة أمام المراقب الملتزم بمصالح أهلها الإستراتيجية وآفاق أمنهم القومي ودروب سعادتهم الأبدية. إنها تحفزه وتستفزه ليسرح بفكره وحواسه، ويجعل حالة البلاد والعباد موضع المركز من إهتماماته وآماله التي تتوافق مع المعنى الذي تنطوي عليه تضحيات أهله الجسام ومعاناتهم التي فاقت كل إدراك وتصور. وهو معنى يتجسد – دون شك – في بحثهم دون وجل عن السلام العادل والديمقراطية الراسخة والعدالة الإجتماعية. ثلاثة محاور لا بد ان يرتكز عليها أي مشروع للإستقرار السياسي والتقدم الإقتصادي والتغيير الإجتماعي في السودان، تقبض بتلابيب بعضها، وتتداخل دوائرها وتتنداح صعوداً وهبوطاً هزيمةً وإنتصاراً.[4]

ورث سودان اليوم، ما كان في سودان الأمس القريب والبعيد، من خصوصيات سياسية وسلالية (إثنية) ولغوية ودينية وثقافية بحيث غدا كل منها خصوصية إجتماعية تبحث عن حيز زماني ومكاني للتعبير عن ذاتيتها. ولعل التحدي الحقيقي هنا يكمن في ان فهمنا لواقع السودان المعاش هو على أساس التفاعل الجدلي بين عناصر تعددية مكونات البلاد ومعطياتها وتداعيات الحاضر نحو تشكيل المستقبل. ولعل ذلك هو عنصر القوة، فهي تجسد الحباكة المتينة للنسيج السوداني بألوانه المختلفة عرقياً وسياسياً ودينياً وثقافياً والذي لازم البلاد كعنصر قوة وإن كان البعض يريده عنصر ضعف. فلقد عجزت القوى السياسية بعد تأديتها مهمة طرد المستعمر عن تحقيق جوهر مهمتها، ووقفت دون هدف إقامة نظام مطابق لخصائص السودان؛ نظام يرتكز على التعددية كأساس حيوي لا تتجلى الوحدة الوطنية من دونه. إذن، مازال المخرج هو إقامة وطن يستند إلى قواعد التعددية باشكالها كافة بما فيها السياسية حيث تصبح مصدر منعة وليس سبباً للخصام، وضمانة دورها تتجسد فيما عبر عنه الدكتور الشفيع خضر سعيد، القيادي البارز في صفوف التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، بإيجاز نثبته هنا:

"إذا كانت حقيقة التعدد القومي والعرقي والثقافي والديني لم تكن تعني شيئاً كثيراً فيما سبق بالنسبة للكثيرين، فإنها الآن صارت معترفاً بها – ولو لفظياً – من قبل الجميع. لكن المحك ليس في الاعتراف بالتنوع للوقوف عنده فحسب بل التقدم بصياغة للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية التي تترتب عليه، وفي الوقت نفسه إدراك عوامل وحدة المجتمع السوداني والتي تراكمت عبر القرون. فعوامل الوحدة الكامنة في الهوية السودانية كفيلة بأن تتجاوز عوامل التمزق والفرقة، إذا ساد مبدأ التعدد والتنوع، وإذا



عبرت الممارسة السياسية والفكرية ومناهج التعليم ومؤسسات الثقافة وأجهزة الإعلام عن الهوية في شمول ذاتيتها".[5]

فالتعددية هى السمة الغالبة على عالمنا اليوم. وهنالك حوالي 12 دولة فقط في كل هذا الكوكب يمكن ان نعدها متماثلة عرقياً ودينياً وثقافياً، ولو بمقدار، أى ما يقل عن 10٪ من دول المعمورة. ولا شك ان السودان لا ينفرد ولا يتميز عن دول موحدة كثيرة، تتسم كياناتها السياسية بتعدد المكونات العرقية والثقافية والدينية؛ وتجربته التاريخية للتعايش والتفاعل والتداخل بين مكوناته تؤكد، ليس فقط انها لا تشكل بالضرورة عوامل انقسام وتمزق بين السودانيين، بل إنها كانت عامل إثراء حضاري وإجتماعي وثقافي متواصل بينهم. فتأكيد المواطنية لا يمكن أن يتم إلا بالمساواة بين أبناء الوطن الواحد في الحقوق والواجبات، بالقوة وبالفعل. وكما عبر الدكتور جون قرنق، رئيس "حركة تحرير شعوب السودان"[6] بحق عن أهمية توظيفها كآلية تجعل منها جسراً للوحدة وليس معبراً للإنفصال:

"تعددية أهل السودان طرحت مسألة الهوية بصورة حادة... لا يمكن إرساء دعائم مجتمع سوداني قائم على العدل والمساواة والحرية والديمقراطية من دون غربلة ثورية لجميع مسلمات الماضي كشرط محوري لإعادة بناء السودان الجديد على أسس جديدة ومتناغمة، تقطع الطريق على سدود التنابذ، وتفتح سبيل التجانس على مصراعيه".[7]

هذه الآليات لغربلة مسلمات الماضي وجدت صياغتها المتدرجة في الأساليب الوفاقية لوقف نزيف الحروب الأهلية والبحث عن أسس للإجماع على إطار نظام ديمقراطي يخدم تعددية البلاد وحقوق مواطنيه، ويدعم من امكانيات الوفاق الوطني ويضع ركائز بناء الدولة الديمقراطية. والتي يمكن إستخلاصها من الرؤى المشتركة للتجمعات السياسية في تاريخ السودان

الحديث. فإنجازاتها تمثلت في وقفات فارقة في قرارات مؤتمر جوبا العام 1947، وفي إتفاقية الحكم الذاتي العام 1953، وإعلان الإستقلال في العام 1955، ومؤتمر المائدة المستديرة العام 1965، وخلاصة مناقشات لجنة الإثني عشر العام 1967، وإعلان يونيو (حزيران) للحكم الذاتي للجنوب العام 1969، وميثاق الدفاع عن الديمقراطية العام 1985 وإعلان كوكادام والإعلان السوداني لحقوق الإنسان العام 1986، ومشروع الوفاق الوطني العام 1988، وتجسدت في إنضمام "حركة تحرير شعوب السودان" إلى التجمع الوطني الديمقراطي العام 1990. هذا الواقع التعددي وبكل المقاييس – دون شك - لن يكون نهائياً ولا ثابتاً، بل يظل متجدداً على الدوام على قاعدة موروثات السودان العريقة في فنون الحكم وإدارة الثروة وشبكة العلاقات الإقليمية وخيوطها "السرية والعلنية" في إطار اشمل هو ما يطلق عليه "النظام العالمي الجديد". نظام "كوكبي" تتداخل فيه أمور السياسة والإقتصاد والإجتماع والثقافة والسلوك الإنساني دون إعتداد يذكر بالحدود والسيادة أو الإنتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة. نظام جديد-قديم كان من أبرز سماته ما يسمى "الموجة الثالثة" التي تمخضت عن ميلاد 29 دولة جديدة.

الدول التي انفصلت منذ 1990						
كوسوفو	إستونيا	أوكرانيا	بيلاروس	مولدوفيا	إرتيريا	اليمن الديمقراطية
لاتفيا	بيلاروسيا	قيرغيرستان	كازاخستان	بالو	سلوفينيا	ناميبيا
طاجيكستان	أرمينيا	كرواتيا	تركمانستان	تشيك	بوسنيا	كازاخستان
ماسادونيا	اذربيجان	جورجيا	اوزباكستان	سلوفاكيا	صربيا	تيمور
جنوب السودان نوفمبر 2011						

جدول 1



دولة موحدة أم دويلات عدة؟

إن السودان يدخل القرن الحادي والعشرين وهو يكابد جراحات إنهيار كل "مشروع قومي" تم طرحه باعتقاد انه سوف يوحد أهله حول حد أدنى يحفظ مصالحهم الإستراتيجية ويعزز أمن بلادهم القومي. فقد سقطت كل المشروعات القومية التي طفحت على سطح حياتهم – بإختلاف ألوان الطيف السياسي – منذ نهوض الثورة المهدية (1885-1898) مروراً بعهود الديمقراطيات الكسيحة والديكتاتوريات العسكرية المقيتة ونهاية بتصورات "الحزب الغالب" أو "الكيان الجامع" أو "إتحاد قوي الشعب العاملة"، والى زمن الحقبة الإنقاذية الحالية التي لم تجد ما تستلهمه من تجارب الإنس والجن غير إستنساخ نموذج التجربة التركية البغيض وفرضه على البلاد والعباد.[8] ومازالت أحزابه وتجمعاته السياسية – شمالاً وجنوباً – تنظر إلى قضاياه الأساسية من زوايا مختلفة وبمناظير مختلفة، وليس على صعيد أوضاع الماضي فحسب، بل على صعيد أوضاع الراهن والمستقبل.[9]

ومن جهة أخرى، إنهارت وحدة "حركة تحرير شعوب السودان" SPLM تحت ضغوط التآمر الداخلي والإقليمي والدولي وتفرقت شيعاً متناطحة؛ وكنا نحسب وحدتها رقماً صلباً إضافياً تستند إليه قوي التغيير والتحديث في جنوب السودان، بل في كل السودان. فهى طرحت، ولأول مرة بأن المشكلة الأساسية هي مشكلة السودان ككل وتجاوزت النظرة الإقليمية لمشكلة جنوب البلاد، وقدمت برنامجاً قومياً للتعبير عن قضايا أهل السودان بأسرهم ولتغيير أوضاع البلاد على عمومها. وكان يبدو للوهلة الأولى ان أهل الجنوب حققوا



في العقد الأخير من القرن العشرين إنجازين ساطعين: الفيدرالية وحق تقرير المصير، حيث أجمعت عليهما تقريباً الحكومة والمعارضة رغم اختلافاتهم إلى حدود غير قليلة حول دلالاتهما ومضمونهما وما يشملهما.[10] ولكن تبددت الآمال حين إنفجرت أمام عيون كل السودانيين والعالم صراعات كامنة ومنفلتة، تغلي دائماً تحت السطح، لم تكن فكرية أو مبدئية بقدر ما كانت تحكمها عوامل إجتماعية وتاريخية، وأخيراً وعلى نحو متزايد شخصية.[11] وخرجت بالصراع إلى العلن وكسته بلبوس عنصري كالح؛ وعبرت عن نفسها، فضلاً عن أماكن أخرى، خلال موجات الإقتتال الشرس العنيف في ما عرف "بمثلث الموت". فقد قدرت أكثر من جهة ان الخسائر البشرية بين الفصائل الجنوبية المتناحرة ربما تفوق مرات ومرات عدد الذين سقطوا في المعارك ضد الجيش الحكومي ومليشيات الدفاع الشعبي طيلة فترة الحرب التي بدأت العام 1983 وحتى الآن.[12] وتبادلت قيادات "حركة تحريرشعوب السودان" المنشقة، السياسية والميدانية، التصفية والإتهامات والتجريح.[13]

وحوّل بعض ساسة الجنوب وعسكرييه المنشقين عن "حركة تحرير شعوب السودان" ساحات العمل الوطني إلى رمال متحركة نتيجة تحالفاتهم المتقلبة في كل يوم، وما عاد في وسع المراقب القدرة على متابعة تقلب مواقفهم وآثاره على واقع الحرب والسلام. ووظف بعضهم الرموز العشائرية والدينية والعصبية القبلية حيث نجد أسوأ تجلياتها في جنوب البلاد اليوم.[14] ويزيد الأمر تعقيداً حالات التعاون الواسع والمشاركة غير المسبوقة لأبناء وبنات هذه المناطق المهمشة المنكوبة في التشريع والتخطيط والتنفيذ والتمثيل الدبلوماسي والسياسي والعسكري لمشاريع سلطة يتهمها كل من فقد نفوذه أو منصبه أو مصلحته بأقذع النعوت؛[15] وبعض هؤلاء إستمرت مشاركتهم في أعلى المناصب التشريعية والدستورية والتنفيذية لأكثر من 3 عقود من الزمان، وبإختلاف العهود.[16] وتراجع بريق عدالة قضية المواطنة والمساواة والديمقراطية في السودان لأحرار العالم وشعوبه كي يناصروا قضية صارت

مبتلية بنار التعصب العشائري، وإفتقاد قسط كاف من وحدة الهدف، وسيادة مناهج الإنتهازية السياسية والفاشية معاً. وبات من الواضح ان دول الجوار تعمل على استعمال "ورقة الجنوب" ضد السودان وليس من أجل مناصرة قضية الجنوبيين أنفسهم. وصارت أرض السودان مباحة ومستباحة يدخله غلاة التعصب الديني في الشرق (من أمثال بن لادن) والغرب (البارونة كوكس) والإرهابيون (كارلوس) وتجار السلاح، أنى شاؤوا، وحيثما شاؤوا، وكيفما شاؤوا.

يستقبل السودانيون الألفية الثالثة بحصاد نزيف الحروب الأهلية المتواصل وفقر أهله المدقع ونتاج بائس لسياسات وأوهام نخُبة عهد الإستقلال وما بعده وتخلف لا يصدقه عقل يتمثل في لا عقلانية موت مواطنيه بالعطش وهم يعيشون على ضفاف أطول نهر للمياه العذبة في العالم، وموتهم بالجوع في وقت تُصدر فيه حبوبه الغذائية ومنتوجاته الزراعية لتعلف بها الحيوانات في الدول المجاورة، ويعيشون في حضيض الفقر ويتحكم فيهم قلة تجاوزت أرصدتهم في البنوك (الإسلامية أو الغربية الكافرة، لا فرق!) مليارات الدولارات.[17]

وساد جو من التشويش والإبهام في المواقف – بمقدار البعد أو القرب من السلطة – بصدد الحل المنشود للقضايا المصيرية. ودفعت مسارات الأحداث بالسياسي الجنوبي بونا ملوال رينق إلى ان يظهر لأول مرة موقفه الإنفصالي بشكل سافر ويوظف كل تاريخه وشبكة علاقاته الدولية منذ العام 1998 من أجل التبشير به بأعتبار ان طرفي المعارضة الجنوبي والشمالي ممثلا في التجمع الوطني الديمقراطي:

> "مارسا لعبة سياسية على بعضهما... كرر فيها القادة الشماليون شعاراتهم الفارغة عن تقرير المصير لجنوب السودان، في حين أكد الجنوبيون انهم يقاتلون من أجل وحدة البلاد... من السخف من القيادة الجنوبية الإصرار



على الحفاظ على وحدة البلاد... من الواضح تماماً ان القيادتين الشمالية والجنوبية لا تعنيان ما تقولان، وانهما تهدفان إلى الحصول على ميزات سياسية... ان القادة الجنوبيين بدورهم يريدون ان يبدوا أيضاً من ذوي الذكاء المضاعف بأن يكسبوا خصومهم باعلان مواقف لا يؤمنون بها. انهم يواصلون السير في هذه الوجهة على رغم انها ضارة بصورتهم امام جماهيرهم. لقد فشل هؤلاء في توضيح المنطق وراء هذا التوجه لمؤيديهم وهي تبدو لعبة خطرة... ايا كانت اللعبة التي تدار باسم الشعب، يجب ان يكون واضحاً الآن لأي جنوبي متعلم ومطلع ان زمان المزايدة بموضوع الوحدة انتهى. لم يعد بإمكان سكان الجنوب دفع ثمن الحفاظ على وحدة السودان... من المهم للقيادة العريضة للجنوب طرح منطق الإنفصال وحججها ضد الوحدة لتوفير التوجيه الصحيح للجماهير عندما يحين موعد إختيارها. نحن نعشم في ان يؤيد مثقفو الجنوب الدعوة للإنفصال بصورة سافرة والتبشير بها وسط مواطنيهم، هذا هو معنى القيادة الحقة".[18]

ومن المؤسف ان آفاق الحل لقضايا الحرب والسلام في السودان صارت تتأرجح، في أحسن حال، بين سيناريوهات (عوالم) الإنفصال والكونفيدرالية.[19] ولعل جهات عدة قد عزمت على ان لا يخرج إطار الحل السوداني العام عن تصورات "المشروع الأمريكي" لترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط، والذي تم إختباره خلال وبعد الحرب الأهلية اليوغسلافية.[20] وهو يهدف إلى تفتيت الدول العربية الأكبر والأقوى بإمكانياتها (لبنان، مصر، السعودية، العراق والسودان) إلى كانتونات أصغر، ثم إعادة صنعها في شكل كونفيدرالي. وهو مشروع مسنود بدراسات تفصيلية يقترح، ضمن أشياء أخرى، تقسيم السودان إلى دويلة



شمالية للمسلمين وأخرى للأفارقة في الجنوب وربما ثالثة في جبال النوبا ورابعة في ديار الفونج وخامسة في دارفور؛ ثم يعاد تجميعها في كونفيدرالية أفريقية-عربية، ذات صبغات إسلامية ومسيحية تسمح بالتبشير النشط وسط المجموعات الإحيائية التي مازالت تحافظ على معتقداتها الأفريقية (شكل 2). الأمر نفسه مطروح لتقسيم العراق إلى 3 كانتونات (شيعية في الجنوب، سنية في الوسط، كردية في الشمال)، وتقسيم أرض الحرمين الشريفين إلى دولتين (منطقة شرقية شيعية تضُم إليها البحرين، وأخرى غربية سنية تضُم إلى الأردن تحت قيادة هاشمية) بالإضافة إلى مصر التي من المفترض تقسيمها إلى 3 دويلات (مسلمة في الشمال، قبطية في الوسط، نوبية في الجنوب) وعلى النهج نفسه يخطط لديار الأرز العامرة.[21]

ولكن رغم كل ذلك ما زال هنالك تيار – رغم خفوت صوته – في جنوب البلاد يرى ان منطق التاريخ والجغرافيا، بالإضافة إلى المصالح المباشرة، ما زال يمكن توظيفه إيجابياً ليعمل في صالح السودان الموحد. وقد عبر عن ذلك، رغم التبسيط الشديد، باولينو لاكو كيديا، من القيادات السياسية البارزة في منطقة الإستوائية (جنوب السودان):

> **"أقول لدعاة الإنفصال، الوحدة أعظم ثروة وهي أساس التنمية والنجاح والتفوق في كل المجالات. خذوا العبرة مما حدث في الإتحاد السوفيتي الذي كان متحداً مشكلاً قوة إقتصادية وسياسية عظمى، فأصبح بعد الإنفصال ضعيفاً تلهث دوله وراء الإغاثات والإعانات... والعبرة أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية التي حاربت فكرة الإنفصال أثناء الحرب الأهلية وتمسكت بالوحدة فظلت أقوى دول العالم. والشاهد أيضاً في نيجيريا نفسها التي إرتضت الفيدرالية ورفضت فكرة الإنفصال اثناء مشكلة**

بيـافرا... فالمسـتقبل كـل المسـتقبل للسـودان الواحـد ليصبـح قوة سياسية واقتصادية واجتماعيـة وعسـكرية عظمى لها وزنها دولــيـاً".[22]

شكل (2): حدود السودان وتوزيعاته الفيدرالية.

وهي روح وحدوية، بأي حال، لا يمكن دعمها بشكل كبير من أطراف خارجيـة.

إن ما يحدث داخلياً لا يمكن التحكم فيه من الخارج؛ بل على العكس من ذلك فإن ما يحدث في داخل السودان يرتبط أساساً بالتأثير على الخارج وتوجهاته. وخير دليل على ذلك ان "اللجنة السودانية الوطنية" التي اعلنت عن نفسها في القاهرة (مصر) في سبتمبر (أيلول) 1992، بأنها ستعمل من أجل الوحدة وتدعو لرفض الإنفصال وتوحيد القوى السياسية الجنوبية خلف ذلك المشروع. لم يتجاوز تأثيرها دوائر الأجهزة المصرية التي شجعتها ودعمتها وروجت لها.[23] ولم تؤسس مصداقية تؤكد أنها ستنجح في "كشف العناصر السودانية الجنوبية والأجنبية التي تعمل على خلق الفتنة والإنفصال" على حد تصريحات قائدها جوزيف فلمون ماجوك. ولم تتعامل معها أطراف معنية بالموضوع بإعتبارها صنيعة أجهزة لها تاريخ في إستغلال واجهات وطنية ورشوتها تحقيقاً لمصالحها المباشرة. ومع ذلك فلا مفر من ضرورة بروز إتجاه رأي عام جنوبي قوي يدعو للوحدة على أسس عادلة على مستوى الوطن السوداني على أمل ان تتحول الى إستراتيجية دائمة أو طويلة الأمد. وإن كان هذا يبدو بعيد المنال في الوقت الراهن.

ويبدو للمتبصر وكأن أزمة السودان وزعزعته صارت مزمنة، وان قدر أهله ما زال يدور على كف اكثر من عفريت. وبعد ما يزيد عن 20 سنة من حكم الإنقاذ لم تتمكن بعد من ان تحصل على مجرد الإعتراف بها كقوة مركزية غالبة وقادرة على ضبط إيقاع النزاعات الأهلية من ناحية، خاصة وأنها كانت تبشر دائماً بأن برنامجها صاحب آلية توحيد جبارة من ناحية أخرى.[24] فقد تداعت محاولاتها المستميتة خلال ما يزيد عن 20 من الأعوام للقبض على زمام العنف في يديها ككيان يمثل الدولة، واستمر إنهيار احتكارها للقوة المسلحة وفشلت في إيقاف الحروب الأهلية. ومنذ العام 1990 تكررت الدعوات – بشكل ممل - بأن السودان سائر إلى زوال أو مهدد بالإنهيار تارة تحت سيناريوهات "اللبننة" ومرة "الأفغنة"، و"الصوملة"، و"البلقنة"، وفي



مرات "العرقنة" نسبة إلى نموذج العراق. بل تصاعدت فيه حدة الإستقطابات إلى حد يجعل الكثيرين من الدارسين والمراقبين يشيرون إلى فكـرة "حتميـة إنهياره" وتفككه أو موته – لا محالة – بالسكتة القلبية أو السكتة الدماغيـة (لا فرق، أيضاً) عليه أن يختار بين مصير بائس أو مصير بشع.[25] خياراً مفروضاً ومرّاً لأوضاع مريرة، بل ان أحلاها علقم.

سـلام ميـت ... مهانـة مستمرة

إن كان الإختلاف على نواقص الدولة السودانية وإنجازاتها – وبأوجهها المدنية والعسكرية – من لدن الإستقلال والى الآن مازال واسعاً وشاملاً، فمن الضروري أن يصبح عسيراً الإتفاق على الدواء الناجع الشامل والدائم هو الآخر. فمحرقة الحرب التي كانت محصورة في جنوبه، إتسعت محاورها شمالاً إلى وسطه وخاصرتيه.[26] وبالضرورة، أيضاً، نؤكد هنا ان ولوج آفاق السلام ليس أمراً سهلاً. فسرد وقفات ومحطات التفكير والتداول بين أهل السودان خلال 5 عقود من الحروب الأهلية واجبة مع إتساع الهوة بين الأطراف. وحصرها – في وقت مازالت كتائب الدفاع الشعبي والعسكري من الجانبين في خنادق المواجهة - هو من قبيل الإقرار الضمني بأن الهيمنة السياسية قائمة والإستغلال الإقتصادي مستمر وأن المساواة والعدل لم يتحققا بعد. وهي بادية دون غموض وعلى رغم إستمرار مجاهدات ردم الهوة الفاصلة بين قوي الحرب وقوي السلام والعدالة في شرق البلاد وجنوبها، غير أن المحاولات هذه قد فشلت، إذ أن القتال في ميادين الحروب الأهلية مازال مستمراً. بل ارتبط إستمرار لهيبها، من نواح كثيرة، بتطور هيمنة المؤسسة العسكرية وتركزها وإتساع نفوذها وتعدد وظائفها.[27]

ولا يمكن طمس هذه التحولات على الرغم من محاولات أجهزة إعلام الحكومة السودانية الساعية إلى ان ترسخ في أذهان العباد أن إستعادة الأراضي



المحتلة من قبل "المتمردين" هو دليل الإقتراب من آفاق السلام. وفي تقديرنا هذا هو الجانب السهل من إشكاليتها، إذ أن مساحة الأراضي المحررة تقاس بالكيلومترات، في وقت ينعدم فيه وجود مقياس متفق عليه لمفهوم "السلام" الذي تبشر به ونوعيته. فالحرب تراوح مكانها منذ إشتعالها في منتصف القرن العشرين في مستنقع الكرّ والفرّ، من دون حسم.[28] في حين يصعب علينا إصدار أحكام على مقدار تقدم أو تراجع فرص تمكين سلام مجتمعاتنا وحمايتها. فقد برهنت التجربة السودانية على ان الإعتماد على كتائب الحسم العسكري والإستناد على مُعطياته لدفع مسار المفاوضات للوصول للسلام لم تكن إستنتاجاً صائباً في ظروف الحرب الأهلية المحتدمة والمتناسلة، وإن المنطق الصحيح هو على العكس من ذلك تماماً.[29]

لقد جرب طرفا الحرب الأهلية الإعتماد على العمل العسكري لكسر ظهر الطرف الآخر وفرض واقع معين عليه. فقد ظلت القيادة السياسية والعسكرية "لحركة تحرير شعوب السودان" تعتقد خلال الفترة 1984-1992 ان إنتصاراتها العسكرية هى العنصر الأساسي في خدمة برنامجها وإسناد موقفها التفاوضي. بل صار من الشائع ان الكلاشنكوف هو أداة "الحركة" المفضلة في إدارة محادثاتها مع حكومات الخرطوم المتعاقبة. وساد الإنطباع إنها لا تفرق بين عهد وعهد ولا بين حكومة وحكومة ولا بين حزب وحزب، فالكل في نظرها أعداء! من جهة أخرى لم تقدم الإنتصارات الكاسحة للحكومة السودانية وتجريداتها "صيف العبور" و"سيوف الحق" و"خاتمة المطاف" و"صيف السلام" و"صيف التمكين" خلال 10 سنوات متواصلة من تحقيق أهدافها الإستراتيجية في القضاء نهائياً على "حركة تحرير شعوب السودان" أو في دعم موقفها التفاوضي في كل المباحثات.[30] فقد ظلت "الحركة" رغم هزائمها المريرة قادرة على التمسك بحد أدنى من إعلان المبادئ في كل من أبوجا ونيروبي وكمبالا والإيقاد...الخ. إن مثل هذه الروح



لن تحقق سلاماً. وما لم تتغيّر المنطلقات والدوافع، فإن قدر البلاد أن يواجه أهلها المزيد من الإحتراب. فالقتال سيتجدد آجلاً أو عاجلاً، مالم يعالج الخلاف من جذوره. ودون شك، إن سلاماً يأتي على فوهات البنادق وفوق جماجم الضحايا الأبرياء ليس إلا هدنة مؤقتة.[31]

الغرق في مستنقع الدم

المتأمل في وقائع الحروب الأهلية السودانية يجد إن مناهج البحث عن السلام لم تتغير، وإستراتيجية أنظمته المتعاقبة لم تتبدل على طاولات المباحثات أو في مسارح العمليات العسكرية. والخطوات المحصورة في مسارات الحرب والسلام في السودان إلا في بعض محطاتها بفضل تجربة معاصرة مختمرة وأليمة، قناع تتخفي وراءه لعبة تمكين واستمرار مصالح الفئة المتحكمة والمتنفذة بطبعات منقحة في شكلها المبتذل والمبتسر نفسه. الأماني نفسها والوعيد والوعود والإتفاقيات والمعاهدات، مرة تلبس الخوذة ومرات تلبس العمامة، ولكنها تظل في جوهرها واحدة: المراوغة ونقض المواثيق والتعهدات.[32]

ونحن هنا لا نغفل دور بعض سياسي الجنوب الذين قبلوا بترتيبات مجزأة نيابة عن جماهيرهم، ووقعوا الإتفاقيات مع مؤسسات لا ترحم شنت عليهم حروب الإبادة والجهاد مدة تقارب ½ قرن من الزمان؛ وفي وقت يعاني أهلهم أقسى أفانين البطش والإرهاب ومختلف المشاق والمحن وعلى شتى الأصعدة. وقد يبدو من السذاجة القول ان التجربة السياسية الجنوبية لم تستطع حتى الآن ان تواجه ذاتها بالتساؤل الحرج داخل ميدان ممارساتها العسكرية والسياسية: "من هو العدو الأساسي؟" لكن النتائج الراهنة، كفيلة بتبرير صحة هذا التساؤل المبدئي. وفي تقديرنا أن الربكة في استراتيجياتها عائدة في جوهرها – في مرات كثيرة - إلى عدم القدرة على الرؤية الواضحة في تحديد هوية العدو. هذا على الرغم من أن تاريخ الحركة السياسية الجنوبية



حافل بنكسات وهزائم على يد قوى سودانية وإقليمية تصورها على أنها "صداع نصفي" ومصدر خطر تهديدي مزمن لمصالحها واستقرار بلادها ووحدة أراضيها.[33]

وبغض النظر عن الحيثيات التاريخية التي نشأت في سياقها القوى السياسية الجنوبية أو كخصوصيات تأسيسها، فإن ثمة حقيقة أخرى ساطعة اصبح من الواجب مجابهتها، إذ لا بد من التساؤل حول ما اذا كان العمل السياسي الجنوبي على وجه الخصوص، والوطني عموماً، يعاني من "أزمة تمثيل" لمصالح الغالبية؟ أي نوع من القادة هؤلاء الذين يصفون صفقاتهم مع الأنظمة الديكتاتورية بأنها انتصارات سياسية في الوقت نفسه الذي تستمر فيه جماهيرهم في تحمل المهانة المتواصلة والإستغلال البشع؟ من هم الأسوأ والأكثر قسوة ومخاتلة: "صانعو السلام" من أمثال الإمام المخلوع النميري وسدنته، والمرحوم الزبير محمد صالح، نافع علي نافع، ومحمد الأمين خليفة أم المتواطئ جورج كنقور أروب وألدو أجو ورياك مشار، وأشول دينق والمرحوم أروك طون، والمرحوم كاربينو ولآم أكول وصحبهم؟ وهل يمكن تبرير كل ذلك تحت مقولة "فن الممكن"؟ في تقديرنا إنه من الإحتقار للسياسة أن يقال إنها فن الممكن، لأن عمل الممكن ليس بأي صورة أو حال فناً سياسياً. فالسياسة عمل متميز يمارس في ضوء علاقة المستحيل والممكن بالظروف المكانية والزمانية، وفي إطار يجمع بين الواقع وقدر مناسب من التصور الفكري يساعد على التغيير في إطار من الممكن، وحيث يحدث نوع من تلاقح الفهوم والتصورات الممكنة التطبيق والحقائق الراسخة بعيداً عن أوهام "التفكير الرغبوي". أن السياسة – في الحقيقة – هى فن الممكن في الزمن المستحيل. فكل منطقة من عالمنا لها خصوصيتها، وجنوب السودان ليس إستثناء، حتى يبرر بعض قادته السياسيين والعسكريين تعاونهم مع كل الأنظمة تحت بند "الممكن".



ففـي الجنـوب مـن الحقـائق الجغرافيـة والتاريــخية التـي أفـرزت عـدداً مـن الإحتمالات وكرست نوعاً من المستحيلات وبلورت له شكلاً مـن السياسـة اذا تطور أصبح قادراً على إحـداث تغييـر وتهيئـة واقـع جديـد ينتزعـه مـن رحـم القديم وفك المستحيل ويؤسس به ركائز فن الممكن فـي زمـن المسـتحيل. لهذا فإن تساؤلنا مازال قائماً: هل كانت هناك ضرورة مطلقة لتقديم تنازلات هائلة كهذه مقابل المردود الضئيل؟ إن التمعن في حصـاد إنـهيـار إتــفاقية أديس أبابا (1971) ومراقبة تـداعيات تصـدعات إتفاقيـة الخرطـوم للســلام (1997) يستفز المراقب للتساؤل: من هو الرابح ومن هو الخاسر في كل هذه الصفقات؟ بنظرة بانورامية لمجريات الوقائع، نتوصل إلى ان مضمون الإتفاق في كل مرة وبصيغته النهائية أحال معظم تفاعلات الحرب الأهلية إلى حالـة تجميد مؤقت. وأعاد تقريباً أطراف الإتفاق، مثخنة بالجراح إلى مواجهة القضايا المحورية: أي نوع من السلام، مرتبط بأي نوع من نظم الحكم، وبأي برنامج للتنمية، وفي أي اتجاه يمكن السير بـه نـحو الـعدالة الإجتماعية.[34] ولذلك صار الإتفاق سلاماً مؤقتاً دون تحقيق أهداف جوهرية تحدث تحولاً يشكل قطيعـة مع ما كان عليه موقعـه فـي الجنـوب منـذ خمسـنيات القـرن العشـرين. وفـي الحالتين (إتفاقية أديس أبابا العام 1971، إتفاقية الخرطـوم للســلام فـي العـام 1997) نخلص إلى إدراك ان هناك أنواعاً كثيرة مـن "السـلام" كمـا ان هنالـك أنواعـاً كثيرة من "الحرب الأهلية"، وان لكل نوع نتائجه وإنعكاساته وتبعاته.

وبالنظر إلى تجارب الشعوب التي واجهت نيران الحروب الأهلية يمكن أن نـقُدر كيفية الخروج من دائرتهـا الشـريرة وإستبصـار الحلـول المجديـة التـي تـوفر الإستقرار السياسي إن لم نقل التكامل الإجتماعي والإقتصـادي.[35] فالنزاعـات تبدو وكأنها من سمات التطور البشري على مر العصور. فعلى سبيل المثـال، نجد ان نتائج الحرب الأهلية الأمريكية (1861) كانت تخطي أسس المعادلـة القديمة المبنية على القهر وفتح امكانية بناء مؤسسات وتطوير مجتمع أكثـر

ديمقراطية وارساء عمليات وظِفت لغرز ركائز نظام سياسي مستقر ومنفتح وهيكل إقتصادي جبار. بينما كان حصاد الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939) إرتداد وإنتصار للقوى المحافظة وهزيمة للقوى التجديدية صاحبة المشروع الديمقراطي، وحنطت نتائجها المجتمع الإسباني ودفعت به إلى قاع قائمة مثيلاته الأوربية والى يومنا هذا. وقس على ذلك محصلة الحرب الأهلية البريطانية والفرنسية ...الخ. أما نماذج الحروب الأهلية، في عالمنا المعاصر، من لبنان، وقبرص، وليبيريا، وأفغانستان، وتشاد، والعراق، وكمبوديا، وأنجولا، والصومال، واليمن وموزمبيق وكولومبيا إلى يوغسلافيا ونيكاراجوا فإن الأطراف التي شاركت فيها خرجت كلها مهزومة ومستنزفة لعجزها عن تخطى ذواتها، وتمسكها بمواثيق سياسية شديدة الهشاشة؛ بالإضافة إلى فشلها في تقديم بدائل مقنعة ودخولها في نفق التدمير المنهجي لإمكانات الوطن وإعتمادها على السند الخارجي، بل وتحولت إلى عالة عليه.

ومن المفيد للتاريخ والإستعبار ان نتذكر حصاد هذه الحروب جميعها؛ فهى في نهاية المطاف، تمخض حصادها في تكريس مجتمعات مفككة الأوصال منطوية على نظم سياسية مبنية على أساس الدين والطائفة والنحل والملل والعصبية المقيتة. لا نبالغ إن زدنا وقلنا إنها حملت، ومازالت، تحمل في طياتها جرثومة التفتت والقابلية الإنشطارية مما يمهد الطريق إلى مزيد من التجزئة للقطر الواحد؛ ودونكم الصومال وسيراليون وليبيريا ويوغسلافيا وما يتفاعل داخل أحشاء جارتنا الشقيقة إثيوبيا.

وفي تقديرنا إنه ما زال من الممكن تعايش أهل السودان بإختلاف جهاتهم تحت ظل عدالة ومساواة مرتكزة على قاعدة سياسية واحدة محركها الأساسي مصالحهم المشتركة ومصيرهم الواحد. فالتجربة الأمريكية وهي تعكس



مسار مجموعات عرقية متباينة نحو بناء أمة تدل، أيضاً، على ان مشكلة تعايش المجتمعات في وحدة واحدة ليس العرق أساسياً فيها، وكذلك تجربة الإتحاد الأروبي، وهي تجمع أمم متباينة، بالإضافة إلى دلالته على ان اللغة ليست هى الأخرى شرطاً لقيام تكتل ناجح موحد ذي لغات متعددة. ومن المفيد ان نتذكر هنا أيضاً أن من مجموع ما يزيد عن 180 دولة تنتمي إلى منظمة الأمم المتحدة هنالك حوالي 130 دولة ظهرت إلى الوجود بعد عقود من الزمان من ظهور الدولة السودانية بحدودها الحالية. وقد صمدت إلى حد كبير حدوده الحالية أمام النزاعات السلالية والعرقية وحروب الحقبة المهدوية وأمام أطماع الهجمة الإستعمارية لإقتسام موارد القارة الأفريقية. وإلى من يحاولون أن يرددوا أن السودان كيان "مصطنع"، نذكرهم بأن الأردن والهند ونيجيريا وكندا والولايات المتحدة وبلجيكا وسويسرا وبريطانيا (أم الكبائر) نفسها كيانات مصطنعة. فحجج الذين يتحدثون عن ضعف وحدة الكيان السوداني تنطبق على كل دول العالم تقريباً. فأي طريق ياترى ستقود اليه محرقة الحروب الأهلية السودانية؟

سلام المنتصرين ومعاملة المهزومين

ويبقى الأمر، بعد كل رصيد المعاناة الماثل، أبعد من وصف الأحوال وأعمق من تشخيص الداء؛ بينما الحاجة جد ماسة إلى محاولة اعادة التفكير الشامل في معطيات الواقع السوداني والمساهمة بحلول عملية جديرة بالتأمل.[36] وهي في جوهرها تنعكس بشكل حاد على وقائع حياتهم بشكل يومي حين يجد أهلها، ضمن يقين مزعزع بالمستقبل، أنهم مازالوا يقفون في مواجهة سؤال يحمل معنى رمزياً لا تخفي دلالته، كان قد واجههم في بدايات القرن الماضي وعبر عنه الصحفي أحمد يوسف هاشم على صفحات مجلة النهضة في يناير (كانون الثاني) 1932 قائلاً:

"يجول الإنسان بنظره في أنحاء العالم طراً فلا يجد أمة



مـن الأمـم شـرقية كانـت أم غربيـة لهـا مـن المرافـق الحيوية والإستعداد الفطـري مثـل مـا لنـا ثـم هـى فـي الحضيض العمراني والإجتماعي والمالي الذي نرسف في أغلاله. ويحار الفكر في أمرنا كيف يعلل هذا الخلل الذي نخر عظامنا وأبلاها وحال في الماضي والحاضر، وأخشى أن يحول في المسـتقبل، بيننـا وبـين التقـدم فـي هـذه الحياة. إننا أمة قديمـة ولـو إلـى حـد محـدود، كـد أباؤنـا وأجدادنا وسعوا سعياً حثيثاً للرفاهية والسعادة، وهانحن على أثرهم نكـد ونكـدح لهـذه الغايـة نفسـها. وللأسـف ضاعت تلك الجهود وهذه بلا جدوى، ومازلنا رغم زعمنا التقدم واقفين عند نقطة الإبتداء؛ فمـا هـو السـر الـذي حرمنـا نعمـة التقـدم والسـير إلـى الأمـام أسـوة بـالأمم الأخرى؟ ونحـن وكغيرنـا متـذرعون بالأسـباب نفسـها أو بأسباب أقوى؛ ومع ذلك فهم متحركون ونحن جامـدون، وهم منعمون ونحن متحسرون".[37]

ولعل احد أسباب الجمود والحسرة التي تغلف حياتنا هى اننا وفي كل منعـرج تطفح فيه إلى السـطح تحركـات ودعـوات "السـلام" و"المصـالحة" و"الوفـاق" الوطني نجدها تتزامن بشـكل مـدهش مـع إتسـاع ثغـرات فـي وضـع القـوى المعارضة لمشـروع الفئـات المسـتفيدة مـن الحـرب ومخططاتهـا "الصـحوية" و"الحضارية".[38] وتترافق دائماً مساعي نداءات حكومة الخرطـوم عـن ضـرورة "السلام والوفاق" مع فشل القـوى البديلـة فـي تحقيـق وحـدة فعالـة ومـؤثرة ونشاط جماهيري ملموس.[39] حتى صار كل مأزق للحكومـة مأزقـاً للمعارضـة. وفي زماننا الراهن نجدها تتصاعد مع كل إقتراب لخطط "مجموعة العشـرة" الحاكمة في الخرطوم من ترتيب أوضاع البلاد على النسق "التركي"، وتطفـو علـى السـطح كلمـا ابتعـدت مـن الأفـق مطالـب بسـطاء النـاس فـي السـلام



والديمقراطية والعيش الرغيد.[40] ونلحظ، في الوقت نفسه، ان رسل التطبيع مع حكومة الخرطوم ينتمون إلى فرقة فيها من يستصعب مواصلة السير نحو سودان تحكمه معادلة جديدة، أو تحتوي على مجموعات لا تحبذ ولا تؤمن أصلاً ببرنامج للإصلاح الديمقراطي والإجتماعي في السودان وهي، في الوقت نفسه وعلى أكثر من صعيد، على قناعة تامة بمنطلقات وأفكار ومرجعيات المجموعة الحاكمة في الخرطوم، بطرق وعناوين ومفردات مختلفة؛ لا يفرق إن كان اسم من يبشر لها أو يسوقها جورج أو أشول أو أوهاج أو دينج أو محمدين. إن مشكلة الحكم في السودان صارت تبدو للمتأمل المتألم وكأنها مشكلة نهج وفكر سياسي يستبدل الحقوق بالواجبات، والحريات بالقمع، والمواطنة بالبيعة في المنشط والمكره، والقانون بإرادة رئاسة الجمهورية.

ولعل من حسن الطالع إن العالم كله - شرقه وغربه، جنوبه وشماله - يعيش فترة مراجعة شاملة لكل جوانب الحياة. وما عاد الناس يقتنعون بالشائع المالوف من الآمال والرغبات والحلول، أخذوا يتطلعون في لهفة إلى حياة خصبة عليا، تليق بالطامحين الباذلين الأقوياء. فقد شهدت مفاهيم "التنمية" ومدارسها وأسس الحكم ومناهجه وبرامج الإصلاح الإقتصادي والتقدم الإجتماعي مراجعات متواصلة على المستويين النظري والتطبيقي في كل أنحاء المعمورة. كما توسعت أبعاد "وصفات" معالجة مشاكل الفقر والتقدم الإنساني لتشمل التوظيف الإبداعي لمكونات وقدرات المجتمع المدني والإهتمام بدور أكبر للموروثات الأخلاقية والفكرية والثقافية والروحية للمجتمعات في عملية التقدم والتنمية. وعكفت حلقات ومنتديات عامرة بالعلماء والسياسيين والتنفيذيين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية على مراجعة عمليات الحكم وصيروراتها، وتمحيص شبكة العلاقات التكاملية المتداخلة بين التنمية والتطور والنمو الإقتصادي وكيفية تجاوز حواجز العوز، والتواصل مع مفاهيم العدالة بأبعادها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية. والسودان بأي حال من الأحوال ليس ببعيد من عواصف التغيير،



بل هو متفاعل بها وصار منفعلاً بحيثياتها أفقياً ورأســياً بشكل غير مسبوق.

تحـالفات مـع الخـصوم
وخـصومات مـع الأشـقاء

مـن دون شـك أن جـذور التمـردات المسـلحة الواسـعة الحاليـة ذات السـمات العشائرية والجهوية تمتد، أيضاً، إلى عمق واقع الحياة السياسية فـي أواسـط وشمال السودان. فقـد عبـرت عنهـا سـلمياً مـن دون طائـل ظـاهرة الكيانـات الجهويـة والعشـائرية (مـؤتمر البجـا، إتحـاد أبنـاء جبـال النوبـا، رابطـة ابنـاء المسيرية، إتحاد الفونج، جبهة نهضة دارفور ...الخ) التـي نبتـت علـى سـطح وفراغات الحياة السياسية بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأول) 1964، تعبيراً عن طموحاتها وتمـرداً علـى هيمنـة حزبـي الأمـة والإتحـادي وسـندهما الطـائفي وللتحرر مـن عسـف الإدارة الأهليـة الجـائرة؛ وبالإضـافة إلـى عـزوف قياداتهـا الإنضمام إلـى رصـيد الأحـزاب اليسـارية. ولـم ينـتقص مـن عدالـة قضـيتهم وخصوصيتها الحديث المسطح عن أنها لا تخرج من حيز مشاكل التخلف العام الموروث في البلاد، أو اتهامها بالإقليمية والعنصـرية.[41] وشـهدت بـه القائمـة الطويلة للمتهمـين أمـام محـاكم أمـن الدولـة وسـاحات الإعـدام طـوال فتـرة الجاهلية المايوية (1969-1985)، والفترة التعددية الثالثـة (1985-1989) ونعايشها بشكل يومي خلال الفترة الحالية. وعلى الـرغم مـن ان محـاولاتهم لتوحيد نضالهم مع الحركة الديمقراطية في كل السودان، دون ان يتنازلوا عن خصوصية قضاياهم أو ذوبانها في الأزمـة العامـة للـبلاد مـا زالـت تعترضـها عقبات ومشاكل عدة وحواجز؛ إلا ان الشواهد العامة خلال العقـد الأخيـر تـدل على إقترابهم خطوات وخطوات بحذر نحو الإرتـباط العضوي بتيار التغيير على المستوى القومي العام.[42]



ولكن رغم كل شئ، ففي القطب الآخر من بوصلة الحروب الأهلية السودانية تتشكل وتتجسد وتتجمع وتتبلور ببطء شديد، ولكن بخطوات واثقة، نوازع القوى القادرة على تقديم نظام بديل فاعل يسعى إلى تهديم نظام الحرب السوداني وتجاوزه. وتعتبر الجهود التي رافقت إعلان كوكادام (إثيوبيا) في مارس (آذار) 1986 وورشة عمل أمبو (إثيوبيا) التي نظمت في فبراير (شباط) 1989 وإعلان أسمرا (أريتريا) في ديسمبر (كانون الأول) 1994 وما أعقبه من قرارات صدرت عن التجمع الوطني الديمقراطي المعارض في يونيو (حزيران) 1995؛ محطات فاصلة وضعت الخطوط العريضة لآفاق التحالف لهذه القوى الوطنية على المدى الطويل.[43] ولذلك في تقديرنا فإن مسألة "نقض العهود" صارت محمدة لأن استمرار أوهام الحديث عن الأمانة والإلتزام بالمواثيق السياسية والإتفاقيات يحصر كل الأمر في حدود الأخلاق، في وقت وضحت فيه للجميع إن الضمانة الحقيقية لأي إتفاق هو في توازن القوى ومصلحة كل قوة سياسية شاركت فيه؛ تلك وحدها هى قاعدة الردع المادية والضمانة التي تمنع التراجع عنه وتقفل طريق التنصل من إلتزاماته ومن ثم خيانته. إن الإتفاقيات كافة خاضعة لتغير أبعادها وحتى محتواها وطبقاً لقوة كل فريق. والحروب الأهلية ستستمر حتى يقُدر لهذه القوى ان تكتشف ان الطريق نحو السلام العادل لا يتحقق إلا عبر الفئات الإجتماعية التي لها مصلحة فيه.[44] فالحلول النظرية كثيرة، ومطروحة من قوى عدة – وطنية وأقليمية ودولية – ولكن أفضلها هو الحل القادر على وقف نزيف الدم وإحلال السلام والعدالة الإجتماعية، والقادر على إقناع السودانيين ان مكاناً لائقاً بتضحياتهم الجسيمة ينتظرهم، أفراداً ومؤسسات، في إطار الديمقراطية والتنمية.

كل ذلك والمراقب من العالم العربي (والإفريقي) مازال مصاباً بالدهشة من حالة التمزّق، الحقيقي وليس المجازي، التي يعايشها المواطن السوداني في ديار الإغتراب - الطوعي والقسري - إزاء قضايا ومشاكل مصيرية صارت جزءاً لا يتجزأ من واقع الحال السوداني. ومن المعلوم، فإن إستمرار الحروب الأهلية



السودانية، على النحو الذي سارت وتسير به، لن يحقق لأي طرف من الأطراف ما يسعي إلى تحقيقة من أهداف آنية.[45] وعلى الصعيد ذاته، على أعتاب الألفية الثالثة، يجد المراقب، أيضاً، ان شرط "السلام الدائم" صار أمراً جوهرياً لبقاء الكيان السوداني ورفاهية أهله. ولهذا نضيف، بإصرار، ان شأن السلام هو من شأن "العدالة الإجتماعية" الجوهرية اللآزمة لإستقراره وتقدمه؛ هذه من تلك، حذو النعل بالنعل. فقد استمرت محرقة الحروب اللعينة بغض النظر عن نوع الأنظمة الحاكمة (مدنية، عسكرية، أو هجينة) وفي مواقع وفترات مختلفة، وظروف متباينة. حقاً، فتحقيق السلام لم يعد مشروطاً بإسكات المدافع أو بإعادة السلام إلى مدن وغابات الجنوب فحسب؛ إذ أصبح الشمال والشرق والغرب أيضاً بحاجة إلى تطبيع الحياة فيها. ما لم يأت الحل شاملاً لكل أرجاء الوطن، فإن السلام سيظل حلماً بعيد المنال.

تجليات الآلية الوطنية

وفي تقديرنا أن السودان يعيش مخاض مرحلة جديدة (وليس فترة جديدة) تحيط بجوانبها سيناريوهات التفزيع وشبح التدخل المباشر لقوات حلف الأطلسي (الناتو) ما من شأنه أن ينتهك حرمة أراضيه ويعرض حياة شعبه للتبديد.[46] فاحتمالات تدويل القضية السودانية صارت أمراً واقعاً لا محالة، حيث توفر مآسي الحرب وأوضاع ضحاياها من المدنيين مبررات كافية لدعاة التدخل الأجنبي في السودان.[47] يُسهل من مهمتهم إستمرار آليات التمييز في المجتمع السوداني؛ فما يزال مفهوم الموالي والأعاجم وأهل الذمة بما يستبطنه من إستعلائية وإهدار لحق المواطنة، ساكناً في ثنايا قيادات تنفيذية وعلى أعلى المستويات.[48] ويزيد من إذكاء نار التدخل حملات التضامن مع المجموعات الثقافية المضطهدة ومهرجانات دعاوي الإسترقاق وهمجية مليشيات المراحيل العربية في إختطاف العشرات من الأطفال وذويهم[49] والفتاوى الدينية التبريرية المهينة.[50] والتدخل الأجنبي، على كل



حال، لا يجد إعتراضاً من بعض القوى السياسية النافذة؛ بل هى تسعى اليه ليلاً ونهاراً.[51]

ويقف عموم أهل السودان الآن عند منعطف طرق حاسم وخطير. ويمتلئ الفضاء السياسي والفكري السوداني بأسئلة عدة تذهب في شتي الإتجاهات تحاول ان تستكشف الأفق وتنتزع حبال اليقين. ونحن على قناعة بأن ما ستفرزه التفاعلات الهيكلية السياسية والإقتصادية والإجتماعية الكامنة والسائرة سيكون له بالغ الأثر، على أكثر من صعيد، في رسم ملامح الجغرافيا السياسية وزلزلة مستقبل المنطقة بأسرها – دون مبالغة - على إمتداد حزام السافنا إلى شاطئ الأطلسي غرباً والى ضفاف الخليج العربي شرقاً، ومن شواطئ المتوسط شمالاً والى منطقة البحيرات في عمق القارة الأفريقية جنوباً. فالدول الغربية (خاصة بريطانيا وأمريكا) باتت مقتنعة وبعد تجارب مريرة ان السودان من الدول ذات الاعتبار (Key country) يتوقف عليها وبها كامل إستقرار منطقة شمال شرق أفريقيا بغض النظر عن نوع النظام الحاكم في الخرطوم. واقتنعت أكثر أجهزة الأمن القومي فيها ان الإستراتيجيات السابقة التي كانت تتصور ان ملفات ترتيب أوضاع المنطقة يمكن إدارتها من القاهرة وأديس أبابا ونيروبي، بل من أسمرا ما عادت لها معنى وتجاوزتها الأحداث ولا تستجيب لمعطيات الواقع. بل على العكس تماماً، فالسودان وبثقله الذي طال تجاهله وبعد انهيار كل مشروعات إضعافه وتهميشه، أصبح يمتلك مفاتيح استقرار المنطقة ومن خلاله يمكن زعزعة مصير إقليم يحتوي على مصالح حيوية للغرب يمتد شرقاً إلى الخليج العربي وغرباً عبر البحر الأحمر إلى دول حزام السافنا وجنوباً إلى منطقة البحيرات وشمالاً إلى البحر المتوسط.

ومن جهة اخرى تبدو المجهودات الوطنية والإقليمية والدولية متثاقلة في كبح جماح المعطيات الخلاقة لإستمرار سعير الحرب وتقلل من فرص دفع البلاد في إتجاه الحل العادل والشامل لأزمتها بل وتعمل لتعم البلوى الأنحاء كافة.



فقد ذكرت لصديق أفريقي مرة بأن السودان القطر الوحيد في العالم الذي يعاني من آثار ½ قرن من الحروب الأهلية وهمجيتها، مدعومة اليوم بقيادات ميدانية بما يزيد عن 20 مليشيا مسلحة. وإن أرضه مازالت تعاني من مكائد وجراحات نزاعات الفصائل الأريترية والأثيوبية والتشادية واليوغندية والكنغولية، والتي تجاوزت في فترة من الفترات 45 فصيلاً مسلحاً؛ ومازالت تتحرك بين ظهرانيه كوكبة من "الأفغان العرب" من محترفي الإرهاب والهوس الديني من مصر وفلسطين وتونس والجزائر وموريتانيا بالإضافة إلى إرهابيين محترفين من أفغانستان وكشمير والشيشان وجنوب أفريقيا والبوسنة.[52] فضحك وقال لي:

> "أنتم أحسن حالاً! على أرض جارتكم الكنغو الآن وصل عدد الجيوش الأجنبية التي تحارب فيها إلى 7 تنتمي إلى 7 دول أفريقية، تختلف في سياساتها ومصالحها، وتتباين إرتباطاتها مع الأطراف الكنغولية المتناحرة، وكل منها مسنودة بدولة غربية وعدد كبير من شركات عالمية واحتكارات الأسلحة؛ بالإضافة إلى 10 مليشيات كنغولية متمردة على نظام كابيلا تتوزع ولاءاتها على مموليها من خارج الحدود والطامعين في مناجم البلاد، ناهيك عن تواجد قوات 4 مليشيات كبيرة مناهضة لحكومات كل من السودان ويوغندا وأنجولا ورواندا في فترة نقاهة وإستجمام وتدريب... فتأمل!"

يحدث كل ذلك في جو من أعاصير عاتية تهب على البلاد من جهات عدة وتحكمها سيناريوهات (عوالم) تتجاوز تصفية الحسابات مع حكومة الخرطوم الحالية لتمس السودان كياناً وموارداً. وهذا في حد ذاته يجب أن يكون دافعاً وحافزاً للكثيرين للمشاركة في عبور الموانع الصعبة، خاصة تحت أجواء الخلاف وحملات الحشد المعنوي الهمجية، والتداخلات والتقاطعات الإقليمية



والدولية التي تعوق الإجماع السوداني فيما يتعلق بمصالح أهله الإستراتيجية وأمن البلاد القومي. وفي وقت تبدو فيه قياداته السياسية محاطة بالحيرة والغموض، ومجالات تفاعلهم صارت ميادين لتسابق التناقضات وتصارع النوازع المتنابذة المتناطحة.[53] في وقت بلغت تكلفة الحرب خلال الفترة 1989-1999 من خزينة الدولة المركزية ما يفوق 7 مليارات دولار، ونقدر من جانبنا إنها كلفت خزينة "حركة تحرير شعوب السودان" ومناصريها ما يفوق 3 مليارات دولار.[54] وبالنظر إلى جانب واحد فقط يتعلق بثقة أهله في مستقبله نكتشف عمق الآثار التي تركتها الحروب الأهلية على واقعه بشكل تجاوز ساحات القتال وتكلفة تسيير دولابها وحجم خسائرها. فالتقارير الإقتصادية لمنظمة الوحدة الأفريقية تصنف السودان ضمن قائمة دول أفريقيا الأكثر طرداً للإستثمارات.[55] فى الوقت نفسه الذي تم تهريب أكثر من 100 طن من الذهب، وقدرت المصادر الرسمية السودانية حجم أموال السودانيين المستثمرة بالخارج بأنه يتجاوز 49 مليار دولار، بينما قدرها الصادق المهدي (رئيس وزراء الفترة التعددية الثالثة) بما يتجاوز 70 ملياراً موزعة بين مصر ودول خليجية عربية إضافة إلى دول أفريقية مثل كينيا ونيجيريا وإثيوبيا وتشاد.[56]

يتأمل أهل السودان وأهل عمومتهم في أرجاء العالم العربي (والأفريقي) في حصاد إنفجارات الحروب الأهلية السودانية والمتناسلة قبل أكثر من 5 عقود من الزمان, واستحالة الحيلولة دون استمرارها إلى أبد الآبدين، على زعمهم، ولا يجدون طائلاً ذرائعياً في ديمومتها أو في حصيلة إنجازاتها المزمعة. ولا يفقهون تبريرات إشعالها حتى باعتبارها تقديراً محدداً في ميزان الأحلاف ودعاوى الدفاع عن "العقيدة الإسلامية" و"الهوية العربية" والظروف والممكنات.

لكن نحن نقول للذين يتصورون إن "الصحوة الإسلامية" تمر عبر معسكرات



الدفاع الشعبي وإعلان الجهاد وإستغلال حاجة وجوع وفقر أهل السودان إن حصيلتهم - بعد عقد من الزمان في كرسي السلطة والقيادة، وخلال 3 عقود في ركب السدنة والصحاب - لا تعادل أبداً أرواح ضحاياهم أو شهدائهم. ودليلنا ما يحدث على نطاق القارة الأفريقية التي تعيش توجهاً نحو الإسلام يرتكز على الدعوة والإبلاغ والكلمة الطيبة. فالإسلام أصبح دين الأغلبية في أفريقيا من دون الحاجة إلى حشد طوابير الجهاد العسكرية أو المزايدة على مشاعر العباد الدينية. فقد بلغت نسبة معتنقي الإسلام 52٪ من إجمالي سكانها الذين تجاوزوا 800 مليون نسمة؛ ودخل الإسلام خلال 5 سنوات الماضية ما يتجاوز 32 مليون أفريقي. كما تشهد دول مثل غينيا وتشاد توجهاً متسارعاً نحوه، وتكاد أن تستكمل صورتها بأن تصبح من الدول الإسلامية الخالصة في القارة.[57] يحدث ذلك بهدوء من دون ضجيج أو تصفيات جسدية أو إعلان للجهاد على أبناء وبنات الوطن الواحد. إن السلام الأهلي السياسي والإجتماعي في السودان يحتاج إلى تغيير جذري في الخطاب والثقافة السياسية السائدة، يأخذ بها إلى الإيمان بفكرة التعامل والتفاعل والتعايش الودي مع الآخرين، وهذه مسألة ضرورية لم يقدرها دعاة "السلام" من الداخل أو الخارج، ولا تسهل معالجتها في زمن قصير.

الشراكة الخاسرة والجرح النازف

هموم كثيرة يعاني منها السودان في الوقت الراهن إلا ان أثقلها عليه هو همّ السلام المنشود الذي ظل يؤرق أهله على مدى 5 عقود من الزمان، إحتدمت فيها معارك تهدأ احياناً وتستعر أحياناً اخرى. لكن مهما كانت المبررات لا نجد سبباً كافياً لإستمرار نزيفها، وستظل الحروب الأهلية السودانية لعنة تلاحق جيلنا الحالى.



فدائرة الصراع حول موارد السودان صارت هي ساحة الخصام الوطني. ونجحت تداعيات الأحداث في ان تظهر يوماً بعد آخر إن ساحته تتجه من الأطراف المهمشة نحو أواسط البلاد، محددة بخطوط العرض الأضيق من حدوده الدولية. وصارت الحروب الأهلية يوماً بعد آخر تحصر تراكماتها السياسية وإحتقاناتها الإقتصادية حول سيناريوهات (عوالم) من يهيمن على فوائض البلاد وخيراتها. وتضيق ساحة الوغى لتنحصر في المنطقة الخصبة والمعتدلة المناخ والكثيفة السكان الواقعة بين خطى عرض 7-15 شمالاً، في مساحة لا تزيد عن ¼ مساحة هذا البلد الحار والجاف والمترامي الأطراف (انظر شكل 3). مساحة محصورة تتوقف عليها كامل حيوية الكيان السوداني نفسه، ومصالح عموم أهله ورفاهيتهم أينما كانوا وفي كل أنحائه ومستقبل أجياله القادمة، وتتحدد على إنبساطات وديانه معنى وقيمة وقدرة أمنهم القومي.

في هذه المنطقة المحصورة بين خاصرتيه (بيت الكلاوي، على حد التعبير السوداني) يوجد بها 95٪ من إنتاجه الزراعي وتمر بها 95٪ من موارده المائية، وكل مناجمه المعدنية وكل حقول بتروله و85٪ من ثروته الحيوانية، وكل مصادر طاقته الكهرومائية، و70٪ من قاعدة صناعته الوطنية. في هذه المنطقة، في أواسط البلاد، والتي لا تزيد عن ½ مليون كيلومتر مربع (تعادل مساحة اليمن تقريباً) تتركز بشكل كثيف وتختلط شلالات نزيف الدم الأحمر بسبب الحروب الأهلية مع تيارات وسيول الذهب الأزرق (المياه) الجارفة، ومع رائحة الذهب الأسود (النفط) ومع مناجم الذهب الأصفر وحقول الذهب الأبيض (القطن) ومع كل مشاريع الإنتاج الغذائي وحقول قصب السكر وغابات الصمغ العربي الغنية وكل مراعي السافنا الرحبة بشكل لا يوجد له مثيل في أي مكان آخر على وجه الأرض.



في هـذه المنطقـة المحصـورة بـين خطـي عـرض 7-15 شـمالاً، بلـغ النـاتج الزراعي العام 1998 ما يفوق 5مليارات دولار، محققـاً المركـز السـادس بـين الدول العربية. ويمكن تصور الفوائض الزراعية الكامنة فيه وإمكاناته الهائلة والتي تنتظر الإستغلال الأمثل اذا علمنا بـأن دولاً أقـل مـواردَ حققـت مراتـب أعلى. فقد جاء العراق – رغم ظروف الحصار والحرب – في المرتبة الأولى حيث وصل ناتجه الزراعي إلى 27 مليار دولار، وتعقبه مصر، ذات الإمكانيات الأقل، بقيمة 13 مليار دولار.[58]

فالسودان غني بموارده، أراضيه الخصبة الصالحة للزراعة تعادل مساحة دولة الكويت 50 مرة. فهنالك أكثـر مـن 88 مليـون هكتـار صـالحة للزراعـة اي مـا يعـادل مسـاحة أيـرلندا 12 مـرة وهـي بـلــد يـعتـمـد بــشكل رئيسـي علـى الزراعة في صادراته. وبالمقارنة الولايات المتحدة التي تمد معظم دول العالم بالغذاء، والسودان إحداها، تزرع فقط 36 مليون هكتار!؛ بالإضافة، أيضاً إلى ان السودان يعتبر من أغنى الدول العربية والأفريقية بثروته الحيوانية والتي تقدر بحوالي 103 ملايين رأس من الماشية. وقد حددت برامج الإستراتيجية الشاملة (1993-2003) التي وضعتها الدولة في مايو (آيـار) 1992 ان تزيـد الرقعة الـمزروعة في مجال الـزراعة الـمروية إلى 3 أضـعاف، وزيادة المساحة المستغلة بمناطق الزراعة المطرية إلى10 أضـعاف ومضـاعفة انتـاج الحبـوب الغذائيـة إلـى 6 اضـعاف والحبـوب الزيتيـة إلـى 5 أضـعاف وتنـوع المحاصـيل الأخرى ومضاعفتها مرتين على الأقل كالنباتات الطبية والعطريـة مـع زيـادة الكوادر المؤهلــة لخـدمـة القطاع الزراعي إلى 5 أضعاف. وفـي مجـال الثـروة الحيوانية هدفت الخطة إلى زيادة عددها إلى 3 اضعاف ومضـاعفة صـادراتها ومنتجاتها 20 ضعفاً مع تطوير صناعة الأسماك. ومن المدهش، مـرة أخـرى، ان أهداف هذه الخطة الطموحة لم تتجـاوز فـي أفقهـا الأبعـاد المكانيـة التـي وصفناها "ببيت الكلاوي"!



المأمول ان يحسن أهل السودان قراءة دلالات هذا الواقع الجديد، وان يتوجهو مباشـرة وبعـزم نحـو إعـادة ترتيـب أولويـاتهم السياسـية والإقتصـادية والإجتماعية والثقافية. وإن لم يدرك قادة السودان السياسيون والعسكريون وخبراء أمنه القومي إن طلقات الرصاص في قرية كايا (أقصي الجنوب) أو قرورة (أقصي الشرق) أو قرية أم دافوق (أقصي غربه) لـم تـعـد تـهتـم بـبريـق الـوعد أو المشـاركة فـي إدارة تـلك المناطق

النائية؛ وإن لم يقتنعوا بتغيير مفاهيمهم بإن تضحيات أهـل تلـك المنـاطق الجسـام لا يمكـن حصـرها فـي مصـطلحات مجـردة تتـراوح بـين "التمـرد" و"العصيان" و"الصدامات القبلية" و"النهـب المسـلح"، وتـدويرها فـي مجـالس "الأجاويد" التي ينحصر همها في تحديد الديات والتعويضات المادية والعينية؛ فإنهم يبحثون عن سلام سراب. وإن لم نـقنع أهله إن ترويـج بعـض القـوى الخارجية لمشروع الكونفيدراليـة يهـدف إلـى تقسـيم السـودان إلـى دولتـين: احداهما جنوبية تضم ولايات الجنوب وأجزاء أخرى من الشمال وتستحوذ على جل الموارد المائية والزراعية والنفطية؛ والثانية شمالية جـرداء يتـرك أمرهـا لحكومة الخرطوم لفرض مشروعها "الحضاري"، فنحن نرتكب جريمة في حق الأجيال القادمة. وقد عبر عن ذلك أفضل تعبير الدكتور منصور خالد، مستشار العقيد قرنق وأحد أبرز العاملين بشـكل مباشـر لوقـف دمـار الحـروب الأهليـة السـودانية، حـين ذكـر فـي أكتـوبر (تشـرين الأول) 1985 إن المصـالح الحقيقية لعموم أهـل الـبلاد، بـل وأفريـقـيا، تـرتبـط بتـدعـيم أسـس الإعتماد المتبادل وتحقيق القدر الأقصى من المنفعة بين أقاليمه والمحافظة على وحدة السودان:

> "خطورة هذا الإنقسام ان السودان لن ينفصل إلى جنوب وشمال وإنما سيؤدي ذلك إلى تمزق في أجزاء أخرى من السـودان مثـل الغـرب. وفـي الواقـع يجـب ان يـدرك



السودانيون إن الجنوب لا يمثـل رصـيداً للسـودان فقـط وإنما لكل أفريقيا؛ بدليل ان التقارير الدولية حول القحط في أفريقيا تشير إلى ان المنطقة الوحيدة التـي مازالـت غنية ولم تتأثر بالتصـحر هـى جنـوب السـودان. ثـم ان أهمية جنوب السودان تنبع من انه معترك دولي، خاصة فيما يتعلق بالثروة المائية والبترولية".[59]

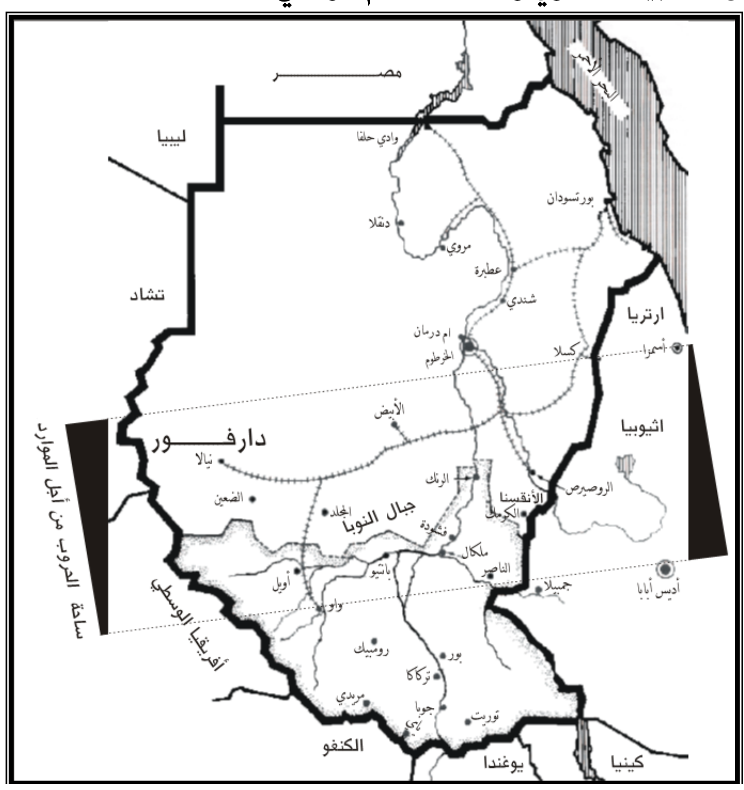
وإن لـم نسـتوعب - بعـد كـل هـذه السـنوات مـن الحـروب الأهليـة - ان تلـك الرصاصات تستهدف في جوهرها الإقتسام العادل للثروة والمـوارد مـع الفئـة المسيطرة على فوائض هذه المنطقـة المحـددة، فإننـا نسـير نحـو مسـتقبل مظلم، وتصبح كل تضحيات مواطنيه بلا جـدوى ولا مقابـل. وإن فاتنـا إدراك كل ذلك – قبلاً وبعداً – ووضعه في الإعتبار للوصول إلى معادلة جديدة تخرج بالبلاد مـن مأزقهـا التـاريخي فـلا سـبيل إلـى وقـف محرقـة الحـروب الأهليـة السودانية.

نـهــر الـحـيـاة ... نـهــر الـمــوت

وعلى مستوى أشمل يمكن أن نذكر قضية أخرى تتعلق بمسألة حرب الموارد السودانية لها إنعكاساتها الخطيرة على المسـتويين الـوطني والإقليمـي، بـل وتداعياتها الدولية؛ وتستوجب منا وقفة نتطلع عندها إلى المستقبل والتفكير على المستويين المتوسط والبعيد. فإستقراء مستقبل المنطقة حق مشـروع، واستشراف ملامحه واجب حضـاري. ويتطلـب مـن مسـتودعات الفكـر ومراكـز الدراســات الســودانية الإهتمــام بدراســات مســتقبلية وتحديــد العــوالم (سـيناريوهات) المحتملـة للتطـورات ودور الـبلاد كفاعـل إقليمـي، وإسـتعراض الفرص والمخاطر الممكنة والمحتملة حتى نحافظ على الإنجازات المتواضـعة التي حققناها.

من نافلة القول إن كل القضايا المطروحة علـى السـودانيين شـائكة وصـعبة ومعقدة. حيث يعتقد عدد من المراقبين أن هناك ضرورة لفترة إنضاج طويلة للآليات (الطرق) التي يمكـن معالجـة هـذه الملفـات بهـا؛ خاصـة فيمـا يتعلـق بالدور السوداني على ساحة التفاعلات الإقليمية، وكذلك بالتصورات الخاصـة بمستقبل البلاد. فعلى سبيل المثال نجد ان التحديات السودانية على بعديها


شكل (3): بيت الكلاوي وساحة الخصام الوطني.



الداخلي والخارجي تتطلب على المديين المتوسط والطويل اصراراً دائماً على تمتـين إمكانيـات التنسـيق والتعـاون الثلاثـي المباشـر بـين السـودان ومصـر

وإثيوبيا. ومع ان لكل من هذه الدول الثلاث تصوراتها واستراتيجياتها القومية الشاملة، إلا ان تجذير أسس التنسيق والتعاون حول المنافع المشتركة وبناء جسور الثقة المتبادلة – بغض النظر عن نوعية الأنظمة الحاكمة فيها – تجعل من الضروري التوصل إلى قواسم مشتركة. بمعنى الوصول إلى أرضية مشتركة تجد فيها كل دولة إمكانية تحقيق مصالحها الوطنية، ليس بالمعنى المطلق، ولكن بالمعنى التنسيقي النسبي الذي يجعل نصب عينيه أهمية النظرة الواقعية التي ترتضي أفضل المتاح أو تمثل كما سبق ان ذكرنا أحسن الممكن في الزمن المستحيل.

ففي العام 2025 سيكون تعداد أهل السودان حوالي 60 مليوناً، وفي جارتنا الشرقية الشقيقة إثيوبيا سيصل تعداد السكان إلى 130 مليوناً، وفي شقيقتنا الشمالية "أرض الكنانة" سيزيد العدد إلى نحو يفوق عن 120 مليوناً؛ أي ان مجموع سكان هذه المنطقة التى لا تزيد مساحتها عن 4.6 مليون كيلومتر مربع سيعادل مجموع سكان كندا والولايات المتحدة الآن، وسيكون أكثر من نصفهم أقل من 15 عاماً. مع ملاحظة ان سكان كندا وأمريكا يعيشون تحت مظلة مساحة تزيد عن 19 مليون كيلومتر مربع وغنية بالموارد وتتمتع بتقدم تكنولوجي وعمراني فائق لا يمكن مقارنته بواقع الحال في ديارنا! ومع ملاحظة، ان إثيوبيا تسيطر على مفاتيح النيل فهى مصدر أكثر من 80٪ من مياه وادي النيل حيث تنحدر منها 8 أنهر؛ بينما مصر تتمتع بموارد بشرية عالية الإنتاجية والتدريب. ولكن موارد السودان الطبيعية هى الأكثر وهو الأغنى بالنسبة للقطرين. فمصر تزرع حالياً قرابة 3.2 مليون هكتار سنوياً لمقابلة تزايد سكان بمتوالية شبه فلكية. وفي الوقت الذي قاربت كثافتها السكانية 150 شخصاً للكيلومتر المربع نجدها 120 شخصاً في إثيوبيا بينما هى لا تتعدى حاجز 30 شخصاً للكيلومتر المربع في السودان. والمساحات القابلة للإستصلاح، في مصر، من واقع المخطط

الرئيسي للمشاريع العملاقة (كما تصفها أجهزة الإعلام) للموارد الأرضية والمائية في توشكي وشرق العوينات وسيناء وجنوب الصعيد – في حدها الأقصى – لا تزيد عن 1½ مليون هكتار حتى العام 2017. كل ذلك مع الوضع في الاعتبار ان مصر قد دخلت مرحلة "الفقر المائي"، فنصيب الفرد يعادل نصف نصيبه قبل 20 عاماً وسينخفض بهذا المعدل نفسه بعد 20 عاماً أخرى.[60] من جهة ثانية، فالسودان غني بموارده؛ فهنالك أكثر من 88 مليون هكتار صالحة للزراعة - أي مايعادل مساحة هولندا 24 مرة - يمكن زراعتها دون مجهود كبير بواسطة الري الإنسيابي أو المطري الرخيص. لذلك فإن السودان هو محط أنظار جيرانه ولا نقول أطماعهم (حتى لا يغضب بعض). لا خلاف على ذلك إن كانوا عرباً أم أفارقة، دون تجاهل شلالات الهجرة الأفقية النشطة خلال العقود الأخيرة من دول غرب أفريقيا نحو وادي النيل الأوسط. ولا يمكننا، من أن نتجاهل دور هذا العامل في تقييمنا للمصالح المتقاطعة التي لا تدخر وسعاً في إضعاف الكيان السوداني وإبعاد فرص الوصول لحل يوقف نزيف الحروب الأهلية السودانية، بل تسعى - علانية وسراً - لتأجيجها وإن تظاهرت بغير ذلك.

ولعل من المفيد هنا توضيح المعاني الخفية لإحد جوانب هذه التحديات. فقد قابل الكثير من المراقبين إستثمارات الحكومة السودانية لنقل النفط من خلال خط أنابيب طوله أكثر من 1600 كيلومتر من مناطق الإنتاج إلى ميناء التصدير في البحر الأحمر باعتبارها تبديداً لا يمكن أن يكون له مردود إقتصادي يبرره على المدى الطويل. ويضيف، بعضهم أن معلوماتهم تؤكد ان إحتياطي النفط السوداني محدود ولن يدوم أكثر من 5 إلى 10 سنوات على أفضل حال يكون مصير الأنابيب بعدها الصدأ. ويعتبره بعض بأنه لا يتعدى مجرد عمل دعائي سياسي كمثيلاته الأخريات ويدل على سوء تخطيط بيِنْ. لا جدال بأن الإستثمارات في معدات هذا المشروع فاقت 3 مليارات دولار – دون حساب تكاليف الحملات العسكرية التي أمنت خطه (شكل 4) أو حتى وضع

إعتبار معنوي للأرواح التي فقدت على جانبيه بواسطة أطراف الحروب الأهلية في السودان. لكن لا نعتقد بأن من نفذوه هم بهذه السذاجة التي يتصورها البعض أو الغشامة التي حاولوا تصويرها. فمن المعلوم أن المنطقة قد تخرج قريباً من الحقبة النفطية لتدخل الحقبة المائية بامتياز. وفي تقديرنا إن للأنبوب مآرب أخرى، بعيدة النظر فاتت على الكثيرين من الخبراء! الهدف الإقتصادي الإستراتيجي للحكومة السودانية هو خصخصة مياه النيل الزلال وبيعها لمن تشاء وبالطريقة التي تريد. خط أنابيب النفط وبتعديل بسيط وتكلفة أبسط، يمكن أن ينقل مياه النيل المحملة بالطمي والخصوبة الفائقة من فم قناة جونقلى المعطلة عبر البحر الأحمر ليحول صحاري الجزيرة العربية إلى جنة خضراء. وهو أرخص بكثير من مشروع أنابيب المياه التركي لدول الخليج الذي يكلف 20 مليار دولار ويشترط مشاركة إسرائيلية، وأرخص بكثير من مشروع نهر القذافي الذي يكلف 25 مليار دولار ويضمن إمدادات المياه لمدة لا تزيد عن 50 سنة لزراعة مساحة لا تزيد عن 180 الف هكتار. وتبلغ كمية المياه المتدفقة على طرفى مستنقعات السدود في منطقة جونقلى 30 مليار برميل سنوياً إلى يوم الدين! وليس هناك ما يمنع السودان من القيام بذلك حتى في نطاق بنود الإتفاقية الحالية لمياه النيل. ومن نافلة القول، أيضاً، ان مياه النيل مورد حياة المحروسة وتشكل محور أمنها القومي، أصبحت في هذا الزمن أهم وأغلى من النفط! فدول الخليج تستورد الآن مياه معلبة وتعمل على تحلية مياه البحر بتكلفة يقارب سعر برميلها من المياه سعر برميل النفط. وكل التقديرات تشير إلى أن سعر برميل المياه سيتجاوز سعر برميل النفط عند العام 2010 بشكل ثابت. ومن المعلوم ان الطاقة الإستيعابية لأنبوب النفط السوداني هى مليون برميل مياه يومياً يمكن رفعها إلى مليونين دون عناء يذكر. وتكلفة نقلها بسيطة لا تقارن بالبدائل المتاحة حالياً؛ فعلى سبيل المثال البرنامج السعودي لتحلية مياه البحر من

خلال 25 محطة عملاقة لم تتجاوز طاقتها الإنتاجية اليومية القصوى مليوني متر مكعب، وبتكلفة مهولة!. يمكن أن ندعم هذه الفرضية بتذكير القارئ بأن سعر قارورة المياه المعباة سعة لترين في أسواق جدة، بالمملكة السعودية، هو ريالان؛ بما يعني ان برميل المياه العذبة سعره قد يعادل 50 دولاراً. ولعل ما بين هذا الإستقراء عن واقع الحال في منطقتنا والعجز المائي المتوقع في شمال الوادي علاقة متينة لها آثار سياسية وعسكرية وإقتصادية وإجتماعية أشمل وأبعد مما ذكرنا لا يمكن تجاهلها؛ كما لا يمكن التقليل من مخاطرها على مستقبل الحكم في البلدين.

شكل (4): خط أنابيب المياه [النفط] السوداني.

ولعل من التبسيط ان نقوم بعملية "تحقيب" للتاريخ؛ ولكن تلك هى سنة الحياة، وما نشهده تجاوز بواكير "الحقبة المائية". فالماء صار بمثابة "الجلكوز"



الذي تتوقف عليه كامل حيوية الكيانات السياسية في هذه المنطقة من العالم. ويسخر بعض الخبراء الحاقدين على المنطقة بأن مواطنها سيواجه تحدياً حقيقياً لا يجد فيه ما يكفي لوضوئه، ناهيك عن ري أراضيه. بل يتنبأون بأن المنطقة تسير بخطى حثيثة نحو "حرب المياه". فقد حذر من وقائعها الدكتور بطرس بطرس غالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية المصرية السابق، في العام 1985 حين قال:

> "الحرب القادمة في منطقتنا سوف تكون بسبب مياه النيل، وليس لأسباب سياسية. ولا تأخذ ذلك واشنجطن على محمل الجد، لأن كل شئ بالنسبة للولايات المتحدة يتعلق بإسرائيل والنفط والشرق الأوسط. وهم يدركون البعد الأفريقي لمشكلتنا، لكن ليس لهذا البعد ببساطة أولوية لديهم... لا يمكن حل مشكلتنا بالصيغ التقليدية. ومن دون وجود خيال سياسي مبدع سوف تتحول مصر إلى بنغلاديش جديدة منكوبة بالقحط والمجاعة. ولكن بفارق واحد، فبنغلاديش الجديدة هذه سوف تكون على شواطئ البحر المتوسط. على بعد نصف ساعة فقط بالطائرة من الأغنياء في الشمال!"[61]

يزيد من إحتمالات حرب الموارد هذه إشتعال نيران المواجهة وتأجيج الخلاف القديم بين السودان ومصر حول السيادة على مثلث حلايب الحدودي الغني بالمعادن. فقد جاء التصعيد على خلفية منح الحكومة السودانية شركة كندية في شهر يناير (كانون الثاني) 1992 حق التنقيب عن النفط. وقد دفع الحكومة المصرية إلى تكريس إحتلالها والشروع عملياً في حملات إبعاد قسرية للسودانيين والبدء في مشروعات توطين بديلة تهدف إلى فرض الأمر الواقع على المدى الطويل. ومع ان إعتراضات الحكومة المصرية التي عممتها على شركات النفط العالمية إن السودان، وبحسب إتفاقية 1898، لا يملك حق



الدخول في إتفاقيات تنقيب عن الخام خارج حدوده السياسية المخططة عند خط 22 درجة شمالاً؛ غير أن عدداً من المصادر النفطية أشارت إلى ان دوافع القاهرة تجاه وقف التنقيب الإستكشافي هو حرص الحكومة المصرية على تنشيط التنقيب المشترك مع شركات غربية أخري عن النفط في سواحل البحر الأحمر تشمل مثلث حلايب المتنازع عليه. وهكذا نرى ان هناك تحدياً آخر من نوعه ويمتد إلى الأساسيات التي تمس كيان السودان ومستقبله. المستهدف من السودان وفيه هو الثروات والموارد الخام التي لا تزال في أرضه. والمستهدف الأبعد من ذلك هو زعزعة إستقرار الإقليم، حيث أصبح خط العرض 22 علامة التحسس السوداني-المصري التي ستنعكس آثارها على آصرة أعمق من كل مظاهر الخلاف تتمثل في مورد آخر هو شريان الحياة: النيل.

وبافتراض صحة تقديراتنا هذه وسدادها، نجد ان الصراع حول الموارد صار سبباً لمزيد من الفرقة والقلق ليس بين أهل السودان فحسب، بل بينهم وبين أهل الإقليم في أرض الكنانة وفي إثيوبيا. بل صارت الموارد هى مجال للتآمر عليهم على أقل تقدير؛ وصارت الموارد هى إحدي إحداثيات احتمال إستمرار إشتعال نيران الحروب الأهلية السودانية.[62] والذي أثبتناه في السطور السابقة أكثر من مجرد دعوة مخلصة إلى رفع حواجز بصيرتنا صوب العقود القادمة، فهو أمر حاسم وواجب للربط بين ما يحدث اليوم وما نزرعه من "قنابل موقوتة" وما يحصده أهلنا في الغد. وهو توجه لازم وضروري لتأسيس جسر بين إرادة الحاضر وإحتياجات المستقبل وتحدياته. وفي ظننا، أن الفائدة الحقيقية لما ذكرنا هو إثارة الإهتمام وتأصيل الوعى بمعطيات المستقبل واحتمالاته.

رائحة النفط ... حرب الموارد



صار السودان في عين عاصفة المصالح والإستقطابات الدولية بشكل مباشر في أوائل عقد السبعينيات من القرن العشرين. وزادت من ذلك رائحة النفط النفاذة، الذي أكدت وجوده تحريات شركة شيفرون الأمريكية في مطلع ثمانينيات القرن الماضي. لكن الأمر في جوهره لم يكن جديداً على واقع السودان، والإهتمام التاريخي بمواردة الهائلة من قبل القوى الأجنبية. فقد كانت الموارد السودانية هى عصب أطماع الخديوية المصرية العثمانية منذ القرن السابع عشر. وقد كانت الموارد البشرية ممثلة في تجارة الرقيق (العاج الأسود) وحملات الإسترقاق، والموارد الطبيعية ممثلة في مئات الأطنان من سن الفيل (العاج الأبيض) والصمغ العربي والذهب وقطعان الثروة الحيوانية هى الأهداف المباشرة للتجريدات العسكرية التى حددتها الفرمانات الخديوية بشكل حاسم. وتمثلت في مبعوثيها - دون كلل – لإكتشاف منابع النيل وتوسيع دائرة نفوذها وعزمها الإستحواذ على مصادره. فقد كانت الموارد دوماً على رأس قائمة إهتمامات الغزاة وممثليهم في ربوع البلاد منذ قرون سلفت، تشهد عليها جداريات الأهرامات والبرديات الهيلوغرافية في المتاحف وبنود إتفاقية "البقط" الشهيرة بعد الفتح الإسلامي وقوافل درب الأربعين الصحراوي المتجه شمالاً. [63]

وفي زماننا المعاصر كشفت المطامع الدولية عن نواياها في الدور النشط الذي قام به المرحوم تايني رولاند، رجل الأعمال البريطاني الأخطبوط الذي يملك شبكة واسعة من المصالح في أفريقيا. [64] فقد ارتبط اسمه بمشاريع الحقبة النميرية منذ مطلع العقد السابع من القرن العشرين. وتكثف اهتمامه بالسودان منذ إندلاع شرارة الحرب الأهلية الثانية العام 1983 للسيطرة على الموارد، وهي التي لم تجف دماؤها حتى هذه اللحظة. فقد عمل على التوسط بين الجنرال نميري والعقيد جون قرنق، قائد "حركة التمرد" على خلفية الإتفاق الإسطوري الذي وقعه رجل الأعمال عدنان خاشقجي مع الحكومة

السودانية وقتها لتأسيس "شركة البترول الوطنية".[65] ومن خلال هذه الإتفاقية دخل السودان إلى عالم الصراع الدولي بكامله، ليس فقط بأبعاده السياسية والإستراتيجية، وإنما أيضاً بالعامل النفطي الذي كان غائباً في الماضي. وحظى النفط لأول مرة بمكانة متميزة ذات ابعاد سياسية على رأس قائمة الموارد السودانية.

ولأن أعين المليونير رولاند وشركائه كانت على الموارد على الدوام فإنه لم يتردد في الإهتمام بالجهات التي تملك على الأقل مفاتيحها. ولعب رولاند – مرة أخرى - دوراً أكثر وضوحاً في دعم "جناح الناصر" المنشق عن "حركة تحرير شعوب السودان" وكرس نفوذه المالي والسياسي لتمرير صيغة حل خلال الوساطة النيجيرية في العاصمة أبوجا تتيح له الإنفراد بأمتيازات إستغلال النفط واليورانيوم في الجنوب السوداني.[66] وفتح بذلك الطريق للحكومة السودانية لتبلور بصورة أوضح خطى استراتيجيتها بالتركيز على تكتيكات السيطرة على منطقة أعالي النيل الغنية كهدف أساسي بتكريس الجهود لكسب "جناح الناصر" وبأي ثمن.

إلا أن أوضح تعبير عن أن السيطرة على الموارد صارت هى "الفريضة الغائبة" على طاولة مباحثات السلام هو ما حدث في دهاليز المبادرة النيجيرية في العاصمة أبوجا. فقد قدمت وقتها الحكومة النيجيرية مقترحاً شاملاً في الإسبوع الأخير من سبتمبر (أيلول) 1992 لأطراف النزاع، ضمنته لأول مرة بنوداً تضع تحت سيطرة "حكومة الجنوب السوداني" بالكامل كل ما يتعلق بالزراعة والغابات ومصائد الأسماك وملكية الأراضي ورعايتها وصيانتها وتنمية مصادر المياه والمراعي. وأضاف المقترح النيجيري إلى ذلك سيطرة حكومة الجنوب الكاملة على إدارة عمليات التعدين بما لا يضر بحقوق الحكومة الفيدرالية في الخرطوم في التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي والمعادن. ودعم الإقتراح النيجيري من إمكانات "حكومة الجنوب" بأن حدد ان



تكون من سلطاتها توقيع الإتفاقيات الدولية بما يشمل رأس المال الأجنبي لأغراض الإستثمار، والإعانات التنموية من الحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية.

لقد أصاب الإقتراح النيجيري مفاوضي الحكومة السودانية بهلع بالغ، إلى الدرجة التي دفعتهم إلى الكشف عن نواياهم الإستراتيجية دون مواربة.[67] فأسقطت الحكومة السودانية المقترح النيجيري من حساباتها دون حتى الإهتمام بمجرد مناقشته لاحقاً مع أي جهة كانت. بل سارعت بتقديم بديلاً عنه تمسكت به بصورة لا لبس بها تنادي بأن الإستثمارات الأجنبية والأرض والثروات الطبيعية بما فيها المشاريع الزراعية والغابات المركزية ورسم سياسة حماية البيئة والمياه العابرة بل والطرق العابرة للولايات لا بد من ان تكون في يد السلطة المركزية في الخرطوم. وحتى تتجنب إثارة الموضوع ومن أي زاوية ممكنة قررت الإبتعاد تدريجياً – دون إثارة الريبة - عن المبادرة النيجيرية، دون إعطاء الإنطباع بأنها غير جادة في الوصول إلى تسوية؛ وشرعت بكل طاقتها في السير في خطى "تايني رولاند" والبحث عن أقصر الطرق إلى الوصول إلى تسوية مع "مجموعة الناصر" تمكنها من السيطرة على الموارد.

ركزت الحكومة مجهوداتها بسرعة في إتجاه كسب "جناح الناصر"، بعقد مباحثات مكثفة في مايو (آيار) 1993 في نيروبي (كينيا) مستخدمة جميع الوسائل ومهدت الطريق نحو إتفاقية الخرطوم للسلام التي عقدت في أبريل (نيسان) 1997. ومن خلال بنود هذه الإتفاقية وضعت مسألة التعدين والعمليات الإستثمارية والممرات المائية كاملة في يد حكومة الخرطوم (الفيدرالية)، كما قيدت الإتفاقية بشكل واضح سلطات الولايات في إدارة الأراضي والزراعة والغابات بأن تكون جميعها خاضعة لأولويات التخطيط

القومي والمحافظة عليها كما تقرر السلطات الفيدرالية ودون المساس بأي من قرارات السلطة المركزية. وقد أكدت الإتفاقية أن تكون المشاريع التنموية الفيدرالية ومشاريع التعدين الكبرى والبترول بمثابة ثروة قومية، وتتم إدارتها على المستوى الفيدرالي من الخرطوم دون أي تدخل من الولايات. وتم لاحقاً في مارس (آذار) 1998 تقنيين الأمر من خلال إجازة "دستور جمهورية السودان" حيث نص الفصل الثاني الخاص بإقتسام السلطات الإتحادية (المادة 110، م + ن) على أن:

> "تمارس الأجهزة الإتحادية السلطة تخطيطاً وتشريعاً وإنفاذاً في الشؤون التالية: الأراضي والموارد الطبيعية الإتحادية والثروة المعدنية وثروات باطن الأرض ... والمياه والمعابر".

ومن المثير للعجب نجاح حكومة الخرطوم في تمرير "أجندتها الخفية" المتعلقة بالسيطرة على الموارد على كل أطراف المبادرة النيجيرية ولم تشر اليه لا من قريب ولا من بعيد أي من البيانات أو التقارير الصحفية. وفاتت الفرصة على "حركة تحرير شعوب السودان" لكي تكشف المرامي البعيدة لحكومة الخرطوم لإنشغالها بإجراءات التفاوض حول حق جبال النوبا والأنقسنا في تقرير المصير وآليات المشاركة في السلطة السياسية. بل أثيرت ضجة مقصودة عن تجاوز مندوبي "الحركة" لصلاحياتهم وتحريض أمريكا "للمتمرد قرنق"، وبرز على السطح الخلاف حول مشروع "الكونفيدرالية" وانطلقت حملة إعلامية من داخل السودان وخارجه تدين مشروع "المتمرد قرنق" لتقويض وحدة البلاد، وتعنت "الحركة" وغموض أهدافها ...الخ.[68] ولكن وعلى الرغم من ما أثير من دخان ومواربة وخداع تبقى مسألة الموارد ومن يسيطر عليها هى الحاجز الذي تسبب في إنهيار الوساطة النيجيرية.

وهنالك أمر آخر حدث قبل محادثات أبوجا الأولى بأسابيع معدودة قد لا يبدو ذا

علاقة مباشرة بما حدث فيها، ولكنه يركز الضوء على عوامل الصراع حول الموارد الذي أصبح يطفو على سطح الأحداث مرة بعد أخري بشكل ثابث. والذي لا شك فيه هو أن انهيار نظام منجستو الإثيوبي في مايو (آيار) 1991، كان خسارة فادحة "لحركة تحرير شعوب السودان"، ليس فقط كحليف سياسي وعقائدي بل كحليف إقتصادي من الدرجة الأولى.[69] والمعلوم انه بانهيار ذلك النظام حل محله نظام موال للحكومة السودانية وفقدت "الحركة" مصدر تمويل أساسي ومحطة إستثمارات ومنفذ تجارة خارجية كبير.[70] زاد من مضاعفات ذلك إنشقاق "مجموعة الناصر" بعد أسابيع معدودة في أغسطس (آب) وحرمان "الحركة" من جزء كبير ومهم من مواردها الداخلية. فالمنطقة التي سيطرت عليها "مجموعة الناصر" هى – دون منازع – الأغنى في الجنوب كله.وبدأت "مجموعة قرنق" في بحث محموم عن بدائل لتعويض خسائرها. لذلك كان ضمن الهموم الرئيسية لمؤتمرها الإستثنائي في مدينة توريت (شرق الإستوائية) في سبتمبر (أيلول) 1991 هو دعوتها علناً للمرة الأولى لرجال المال والأعمال للدخول في مناشط إستثمارية في المناطق التي كانت تحتلها.[71] وقامت، بعد ذلك، بدعوة عدد من الشركات الغربية والأفريقية للقيام بإجراء دراسات جدوى لما قبل الإستثمار نشطت في كل أنحاء جنوب السودان.

لقد كان قرار "الحركة" بدعوة الشركات الأجنبية للإستثمار في الجنوب دافعاً قوياً للحكومة السودانية للإسراع بتوظيف الدعم الإيراني[72] والعمل على تحييد "مجموعة الناصر" ودفعها بموجات حملة "صيف العبور" التي انطلقت في مارس (آذار) 1992. وسارعت تحت راية إنتصاراتها السريعة على "حركة التمرد وكسر شوكتها" بإعلان ان عدداً من رجال الأعمال العرب بدأ تنفيذ مشاريع صناعية وزراعية في الجنوب لإستثمار ما يزيد عن 4.2 مليون هكتار من أخصب أراضي جنوب السودان، أي ما يعادل ½ مساحة دولة الأمارات أو 4



أضعاف دولة قطر، أو 3 أضعاف مجموع مساحة المشاريع المصرية "العملاقة" إلى العام 2017![73] وحاولت أجهزة الأمن الخارجي السودانية رصد كل إتصالات "حركة التمرد" بشأن مشروعاتها الإستثمارية. وعندما شعرت إن التعامل الصامت ومن وراء الكواليس قد يشجع بعض الدول على غض الطرف عن رغبة رعاياها في الإستثمار في المناطق التي تحتلها قوات "حركة قرنق" أصدرت في منتصف العام 1994 بياناً تحذيرياً حرصت على توصيله لكل من يهمه الأمر وسجلت فيه علناً إدانتها لما أسمته:

> "مخطط يتبناه التمرد يستهدف ثروات السودان الطبيعية... [وعبرت عن قلقها عن إن الحركة] تخطط لرهن الثروات الطبيعية في جنوب السودان لدي شركات أجنبية مهتمة بهذا المجال لكي تتمكن من شراء اسلحة وعتاد وبهدف تأمين التمويل الذاتي للحركة".[74]

ما هدفنا إليه من إستعراض عوالم (سيناريوهات) أحداث المياه والنفط وربطنا لها بقضايا حروب الموارد الأهلية السودانية وابعادها الإقليمية ما هو إلا إختبار - ولو بشكل مبسط - لتصوراتنا المستكينة الحالية في ضوء نظرة مستقبلية. وقد حاولنا رفع إشارات التحذير إلى عموم أهل السودان، القابع منهم في نعيم حكومة الخرطوم والواقف منهم على جسر المعارضة. حاولنا أن نحفزهم ان يجعلوا إستراتيجيات أمن الموارد تتقدم على إستراتيجيات الأمن العسكري. وحاولنا بشكل غير مباشر، أيضاً، إبراز أهمية وضرورة الإتفاق فيما يتعلق بمسألة قراءة "المصالح القومية" وتحديد كيفية إدارة أولوياتها، وإمكانية خلق رأي عام موحد حولها يمكن توظيفه وراء تلك المصالح وهي تواجه طوفاناً من التآمر والأطماع.

ولعله من قبيل السذاجة أن نتجاهل تعريف وخبرة المؤسسة التى تتولى مقاليد الأمن القومي الآن وتجربتها في تحديد مصادر تهديده. فهى تعلم إنها تعمل في محيط استراتيجية شاملة تضيق حلقاتها كل يوم وترتبط بالبيئات



المتداخلة بدوائر إهتماماتها، وما تفرضه عليها أولوياتها الداخلية. ونحن ندرك بديهية ما لديها من خطط للتعامل مع التحديات والمهددات الخارجية في إطار ما تملكه من قدرات وما يتيحه لها الواقع الإقليمي والدولي من قدرة على الحركة على وجه التحديد.

وفي ظننا أنها ما زالت تعتمد بشكل رئيسي على العقيدة الأمنية التي أرست ركائزها المؤسسة الأمنية النميرية، وما زالت بعد ما يزيد عن عقد من الزمان ترضع من ثدي خبراتها وكوادرها الأساسية. ولكن بنظرة سريعة نجد ان دوائر صنع القرار (مؤسسة رئاسة الجمهورية)، والدوائر المؤثرة على صنع القرار (قيادة الجيش)، ثم الدوائر المرتبطة بالدوائر المؤثرة على صنع القرار (خاصة كوادر المؤتمر الوطني الحاكم) صارت تختلف في قراءة المصالح القومية السودانية، وتتمايز مواقفها حول إدارة الأولويات أو كيفية تحقيقها وتسير بشكل حثيث نحو المفارقة حولها. إننا هنا نشير إلى هذه المسألة بأعتبارها تتحكم في مفاتيح الحروب الأهلية السودانية بشكل مباشر في ظل الظروف الراهنة والسائدة والمحتملة. من دون شك، الأمر لا يمكن طرحه بمعزل عن مشروع إعادة هيكلة الوضع السياسي الراهن في إطار قومي؛ فأي تغيير في الخرطوم له بالضرورة تأثير متبادل على قوى المعارضة بشقيها الشمالي والجنوبي. ولكن في الوقت نفسه لا نعتقد إنه يمكن تأجيل الحديث عنه إلى حين إنجاز ذلك الهدف.

الذي حاولنا التركيز عليه في السطور السابقة لا يتجاوز حدود الإصرار على وضع موضوع الموارد في "بؤرة الضوء" من أحداث الحروب الأهلية السودانية؛ بالإضافة إلى تحفيز ما يمكننا من النظر إلى آفاق السلام بمنظار مختلف بما يساعد على تجاوز ما حصلنا عليه من مجرد إستقصاء أحداث الماضي بالعيش في أجوائها. ونلمس فيما أثبتنا هنا أكثر من مجرد إزدياد تأثير الأبعاد الإيكولوجية والإقتصادية المتعلقة بالسيطرة على الموارد على استراتيجية



الأمن القومي السوداني في إطار الجغرافيا السياسية للمنطقة؛ ومعه إحتمالات أن تؤدي مسائل المياه والنفط وما يرافقهما من بنيات هيكلية واستثمارات إلى تغيير جذري وشامل وعاجل لتحديد وتقييم المهددات والفرص الإستراتيجية للدولة السودانية وشقيقاتها شرقاً وشمالاً على أقل تقدير، من دون تجاهل ما يحدث غرباً وجنوباً. ومن المتوقع أن تكون الهياكل الإنتاجية سواء الخاصة بالتخزين أو النقل (للمياه أو النفط، لا فرق) عرضة للهجمات العسكرية في حالة نشوب أي صراعات على المستوى الإقليمي. ومن دون شك، أيضاً، سيشكل كل ذلك إمكانية الإستقرار أو الزعزعة لأهالي السودان من حيث طبيعة المخاطر والقيود على تخطيط إستراتيجيات مجابهة مهددات الأمن القومي الممكنة أو المحتملة.

الثالوث المقدس

تدل تجربة السودان على ان مؤسسته العسكرية تطمح إلى الحفاظ على شكل الدولة وحدودها والحبال السرية التي تربط بينها وشبكة التنظيمات السياسية والمصالح الإقتصادية في المجتمع. وتشير كل الدلائل إلى أن دورها في الهيمنة على مستقبل البلاد باق، على الأقل في الأمد المنظور.[75] من جهة ثانية تتواصل مجهودات السلطة الخامسة (المجتمع المدني) بمكوناته كلها (أحزاب، تنظيمات، نقابات، إعلام...الخ) على ترسيخ الأسس الأولية لتأمين مسار العملية السياسية بعيداً عن هيمنة المؤسسة العسكرية وتدخلاتها، وتتمايز تصوراتها لتطور السودان وتقدمه. لكن في تقديرنا ان الحد الأدنى لإستقرار السودان وضمان عدم زعزعته يتوقف على مقدار التداخل بين الدوائر الثلاث وإتساع قاعدتها المشتركة (انظر شكل 5) متمثلة في أمنه الوطني ومجتمعه المدني وتنميته المستدامة.[76] وتبرز ضرورة الإهتمام بالترابط والتكامل والتوازن الوثيق بين عناصر الأمن القومي ومصالح أهله الإستراتيجية مع دعم نمو ركائز المجتمع المدني في علاقتها ببرنامج

للتنمية المستدامة. فهى علاقة أساسية وخطوة نحو وقف استمرار الحروب الأهلية وفض النزاع والإنتقال إلى وضع سلمي تنموي. ومن هنا تصبح قضية الديمقراطية واشتداد عضد الأجهزة التشريعية والتمثيلية ودور منظمات المجتمع المدني في التعبير عن الإرادة الشعبية وتداخل مصالحها هى في مركز تقاطع الدوائر الثلاث جزءاً لا ينفصم من حلقات السير نحو الإستقرار والسلام الدائم والعدالة الإجتماعية. يترافق كل ذلك مع إعادة تشكيل وهيكلة أجهزة دفاعية وأمنية محترفة في إطار مفهوم قومي شامل لمعنى الأمن القومي يبتعد بها عن مزالق العمل السياسي والحزبي. وعلى قدر ما تضيق أو تتسع الأرضية المشتركة لدوائر هذا الثالوث بقدر ما يتمكن أهله من الإطمئنان على مستقبلهم وإستقرار بلدهم. واذا كان فهم حكومة الخرطوم ومناصريها أو معارضيها في الداخل أو الخارج لا يربط بين الأمرين (السلام والعدالة الإجتماعية) في إطار أضلاع المثلث الذي تقدم ذكره (المجتمع المدني، الأمن القومي، التنمية المستدامة)، لا يبعد عن بعضهما إلا قليلاً وتدرجاً، صار موقفهما من قضية التغيير متطابقاً؛ فهما في نهاية المطاف سيان. فتغدو بذلك المعارضة بجميع ألوان طيفها نافلة، وزائدة من الزوائد؛ وتصبح مساعي حكام الخرطوم نحو السلام نافلة من النوافل. ويتوافق مصير نوعية السلام (مجزءاً ومقيداً ومشروطاً ومؤقتاً) الذي يسعي اليه الحكم والمعارضة؛ وتجتمع سدنتها على أمر واحد هو استمرار فعالية قنابل الحروب الأهلية الموقوتة، ومن قبل مواصلة زرعها باختلاف الأساليب، كنايةً أو علانيةً أو في غالب الأحوال سراً. وتصبح مبادرات ومباحثات وإتفاقيات السلام عبارة عن آلية للإستسلام ورديفاً لتكتيكات "التمكين" التي توظفها مؤسسة "الجلابة" وعقليتها المتحجرة ودولتها النهابة لإستمرار الهيمنة السياسية والإستغلال الإقتصادي.

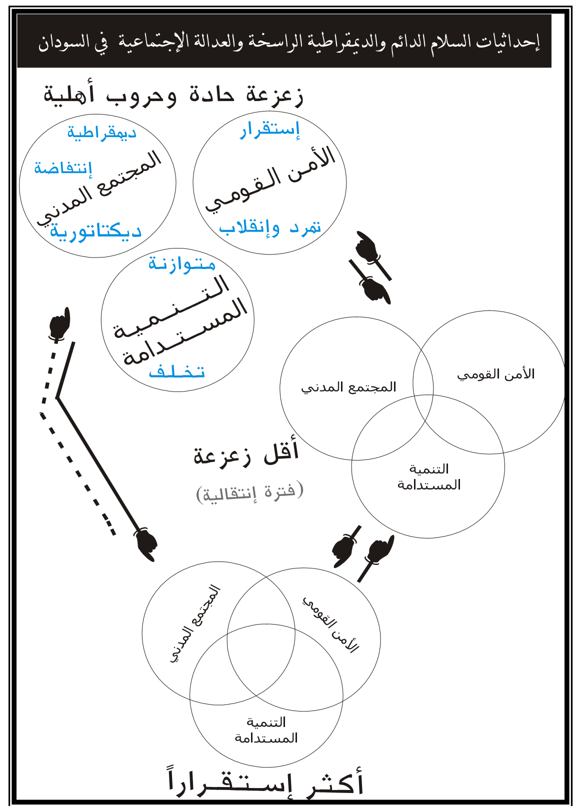
ورغم تجربة بلادنا الثرة منذ الإستقلال - على الأقل - في مواجهة العقبات



وتجاوزها، إلا ان تجارب العقد الأخير كانت أكثرها تحدياً في أهمية استكشاف الذات والإستناد إلى واقع البلاد وخبرة مفكريها والإبتعاد عن هيمنة المفاهيم الغربية والشرقية السائدة للخروج بمجتمعاتنا في السودان من وهدة التخلف ونزيف الحروب الأهلية. وليس من دليل أوضح لهذا الإتجاه من هذه المساهمة التي يقدمها لنا المفكر محمد سليمان والتي تحدت المفاهيم السائدة عن طبيعة الصراعات والنزاعات المسلحة في كل أنحاء السودان. وتقديمها من خلال تصور ومنظور جديد يستشرف أسس الحلول من واقع بواعث الحرب وعقبات السلام ووضعها في دائرة الضوء على خلفية الأبعاد المتعددة للصراع حول، وتجلياته في الخطاب السياسي السوداني العام تحت مسميات "الهوية" و"اقتسام السلطة والثروة" وما نتج عنها من أنهار الدم التي سالت خلال العقود الخمسة الماضية في السودان.

شكل (5): العلاقة بين مكونات الثالوث المقدس للإستقرار في السودان.





في يقيننا، لا يمكن ان نفهم أسباب إندلاع محرقة كبرى كالحروب الأهلية السودانية ان لم نأخذ بعين الإعتبار شبكة الحيثيات بشكلها الكامل ومنظومة بواعثها الإيكولوجية[77] والإقتصادية والإجتماعية والسياسية.[78] فالحروب لا تشتعل من فراغ ولا تبقي معلقة في سماء التجريد تحت دعوات "حماية العقيدة والتراب الوطني". فالحيثيات ممتزجة بالواقع السوداني المحيط ومشروطة به؛ إنها تتأثر به وتؤثر عليه. وكل طلقة رصاص – لا يهم من أي جانب – هى رد فعل لأسئلة مطروحة في أحشاء الواقع السياسي المضطرب لبلاد السودان. ومهما حاول أن يصفها البعض بأنها مجرد سلوك مجنون تحركه "ضغائن تاريخية وعمالة لمصالح أجنبية" فهى عبارة عن مجموعة من

الأسئلة تنخر في أحشاء الكيان السوداني وتؤرق كل من يهمه مستقبل البلاد في البحث عن السلام – بعد جهد جهيد – من دون ان يجدوا له مخرجاً. لذلك ينبغي أن نطرح جانباً الأسلوب الذي يستعرض وقائع مراحل الحروب الأهلية منذ إندلاع شرارتها الأولى في العام 1955 حتى اليوم من دون ربطها بالظروف والعوامل – الماثلة للعيان والخفية – التاريخية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية والإيكولوجية المحيطة بها.[79]

سِفْر الرؤى

يتضمن هذا المشروع البحثي خلاصة مجموعة من البرامج البحثية المتكاملة تم تقديم بعضها في عدد من المنابر الأكاديمية والمختصة في غرب أوروبا في فترات متعاقبة خلال السنوات الماضية؛ نطالب خلالها بالتوقف لحظة للتفكير في كيفية إعادة ترتيب أجندة الحرب والسلام العادل والتحول الديمقراطي في السودان عبر قراءة جديدة لبواعث خلفياتها وتفاعلاتها وتجلياتها على ضوء معايير مختلفة عن السائدة. وقد قمنا بترتيب محاورها استناداً على معلومات وخرائط ودعمناها بحواشٍ وإحالات من الإرشيف الخاص بوحدة توثيق "مؤسسة المجتمع المدني السوداني" بهدف تسهيل متابعة منطقها ورؤيتها على القارئ، وتبسيطها حتى يستطيع إدراك بشاعة النزاعات المسلحة. وحاولنا، قدر المستطاع، ان تكون الحواشي ذات دلالات من مطبوعات من داخل السودان وخارجه حتى يمكن ان نخفف من آثار العزلة التي تعرض لها القراء والقارئات في السودان من جراء الحظر والمصادرة؛ وتجاوز الظروف التي منعت في الوقت نفسه الذين عاشوا في الخارج من متابعة أحداث البلاد. وتوقعنا ان تكون الحواشي عبارة عن "خلفية" مفيدة للقراء والقارئات العرب الذين حالت ظروف المكان والزمان من أن يتابعوا عن كثب تفاصيل أحوال السودان. كما كان هدفنا أيضاً توجيه أنظار كل من يتابع الشأن السوداني نحو دائرة المهددات الأساسية لأمنه القومي، وكيفية الإقتراب من فرص الحل الشامل



والعادل لجراحاته ويضعه في موقف الإحاطة بإطارها العام في إطار القضايا الإستراتيجية للدولة والمجتمع. هذا السِفر يشتمل على 8 محاور:

يبدأ المحور الأول بإعطاء خلفية عامة (بانوراما) عن العوامل السياسية والإقتصادية والاجتماعية لمعطيات مصادر العنف المنظم (الجيش والأمن والمليشيات) والنزاعات والصراعات الأفريقية والمفاهيم السائدة لتفسير بواعثها، ويربط كل ذلك بأبعاد الواقع السوداني من خلال شبكة عناصرها المباشرة وغير المباشرة. ويبرز آليات الصراع الإجتماعي الناتجة عن تلك التبدلات وموقع القوى الإجتماعية المسيطرة فيها. ثم يتناول المحور الثاني مرتكزات حقوق الجماعات وانعكاس آداء جهاز الدولة على الواقع السوداني وانداياحاته على الأصعدة الإيكولوجية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية عليها؛ كما يسلط الضوء على القوى الإجتماعية المستفيدة من التمييز والتهميش والتي تقف خلف تأجيج سعير الحرب الأهلية وتعتمد مصالحها على إستمرارها.

أما الملامح الأساسية للمسارح الرئيسية للمواجهات والصدامات والنزاعات المسلحة في واقعها الجهوي (المكاني) وتقاطعاتها مع مسارات التحول الديمقراطي فقد أشتملت عليها المحاور من الثالث، والرابع (السلطة الرابعة: الإعلام)، والخامس (السلطة الخامسة: المجتمع المدني)، وإلى المحور السادس (خيارات نظام الحكم)، وحيث تغطي شكل الحكم وتداعياته على بندول الحرب الأهلية في الجنوب وجبال النوبا والأنقسنا وشرق السودان وولايات دارفور غرباً؛ ويتم تشريح نظمها وخصوصيتها الزمانية والمكانية وطبيعة العوامل النشطة والمتحكمة في توسيع أو حصر دائرة حريقها.

رصد أداء وتقييم إستراتيجيات وعرض بدائل عن الأداء التنفيذي للدولة وآليات وأداء القطاع الإقتصادي وقطاع السكان والتنمية البشرية (السلطة التنفيذية)؛ والعدالة وتطبيق القانون (السلطة القضائية)؛ والسلطة التشريعية (التشريع والرقابة والمحاسبة)



ويتناول المحور السابع الآثار الرئيسية للحروب الأهلية والظروف المناخية وما أفرزته من إقتلاع ونزوح مجموعات سكانية كبيرة متباينة في خلفياتها الثقافية والإجتماعية وانعكاساتها على منظومة وإستراتيجية الأمن الوطني. بينما يحاول المحور الأخير أن يحدد بشكل موجز ارتباط السياسات الداخلية بمستويات العلاقات الخارجية، ومعالم المفهوم الذي ندعو إليه والذي يشكل إطاراً جديداً لإستيعاب جدلية تقاطعات تحديات وتداعيات الحروب الأهلية وآفاق السلام العادل والتحول الديمقراطي ومناهج العدالة الاجتماعية في السودان؛ ويلخص المؤشرات الرئيسية المتجددة التي تفرض نفسها وتحكم بشكل متزايد محاولات الإقتراب من دائرة الحل العادل والشامل لظلامات فترات الجاهلية السودانية خلال القرنين الماضيين.

إن هذا المشروع البحثي، إذن، محاولة لفهم النزاعات الدموية بين الجماعات بشكل عام بتجلياتها الأفريقية ومن خلال تقصي مظاهرها في بعض مناطق السودان خصوصاً. وليست هذا المشروع البحثي "سجلاً" كاملاً لحالة الحرب والسلام في السودان، وإنما تسعى لتحديد السمات العامة للظاهرة في كل جزء من أرجائها مع الحرص على توثيق بعض الأمثلة المحددة التي يشكل فيها ذلك إبراز للسمة أو إستثناء لها. ويحاول المشروع البحثي في الوقت نفسه أن يوجّه كثيراً من الإهتمام للأثر الإجتماعي الذي ينشأ نتيجة للتحولات السلبية التي تتعرّض لها البيئة الطبيعيّة الشيء الذي يعتبر من العوامل التي تضاف إلى الشبكة المعقّدة من الأسباب التي تؤجّج النزاعات



الدموية. ومادام التردي البيئـي وشح المـوارد يـؤثـران بصـورة فعالـة علـى طريقة حياة الناس وعملهم فإن من الضـروري معالجـة الشـؤون الإقتصـادية والقرارات السياسيّة ذات الصلة بهما وذلك لتقييم أثرهما علـى العنـف بكـل مظاهره في المجتمع.

بشـــارات الظـل واليقيـن

يفجر هـذا المشـروع البحثـي – بمحـاوره الثمانيـة - بـين مناشـطه (المسموعة والمشاهدة والمقروءة) تساؤلات جوهرية تتعلّق بمجال شائك من مجالات السلوك الإجتماعي، والصراع الجماعي المسلح، ولا يدعي بأي حـال أنـه يقـدم "فصـل المقال" فيها. ويقدم في إطار مفهومه لجدلية الحرب كشكل من أشكال العنف المنظم والسلام العادل كحزمة من المعايير؛ منها ما هو في مرتبة المبـادئ والثوابت، ومنها مـا هـو فـي جِـدّة النـواهي، ومنهـا مـا هـو فـي عـداد الأمـور المتشابهات. ومع الأسف الشديد فإن السودان يعتبر واحداً من بضع دول فـي العالم تعانـي، الآن، على نطـاق واسـع مـن هـذا الـنمط مـن الصـراع الـدموي العنيف. ولعل في الإستمرارية الحالية لجدليات النزاعات الأهلية المسلحة في السودان وتداعياتها اليومية في جبهات المواجهات العسكرية أو خلف متاريس صـانعي السياسـات ومتخـذي القـرارات التنفيذيـة وتنوعاتهـا مـا يضـع هـذه المساهمة في نهاية المطـاف تحـت طائلـة كـل النـواقص التـي تترتـب علـى عملية التعميم؛ وتستلزم المحاذير نفسها الواجب إعتمادها عند تناول الأحكام والتقديرات الواردة بها.

وللأسف الشديد، فإن غالبية الأبحاث التي تناولت موضوع الحرب والسلام في السودان لم تخرج عن النص المعروف في تمسكها باسلوب الرصـد والتوثيـق السردي من دون التفكير التحليلي أو إعمال منهج نقدي في تداعياتها.[80] لكن بعد مرور ما يتجاوز ½ قرن على إنـدلاع الحـروب الأهليـة نجـد أن الأمـور قـد



تشابكت بصورة يصعب معها التفريق بين الأهداف السياسية لكل طرف من أطراف الحرب وبين البواعث الحقيقية لقيامها. والى حد ما ما زلنا نواجه كل يوم طوفاناً من التفسيرات التي تهدف إلى تزييف الواقع، وبعضها غير قادر على التمييز بين التشخيص الوصفي الموضوعي لحالة الحرب والسلام في السودان، وبين الحكم القيمي أو الذاتي.

ولقد تحمسنا لتطوير هذا المشروع البحثي منذ 1992 لنوفر عنصرين مهمين في سياقاته. العنصر الأول يتعلق بمحاولة تقديم رؤية تحليلية جديدة مختلفة في تناولها عن الأفكار السائدة عن طبيعة النزاعات المسلحة والحروب الأهلية في السودان وانعكاساتها على استقرار نظم الحكم، والثاني يمكن تسميته بالجانب التوثيقي لها. فاستهدفنا تجاوز النقص المعيب في المراجع المتعلقة بأهم تحديات تواجه كيان السودان ببعديه الوطني والقومي واستمرار لهيب اكبر محنة داخلية تعرض لها في تاريخه وتقديمها في صورة شاملة للمهتمين والدارسين في جميع انحاء العالم العربي. فالمؤسسات الأكاديمية تلعب دوراً قيادياً في مجال تهيئة الكوادر القادرة على دراسة علم "حل النزاعات" والتعريف بمجال "دراسات السلام" ونشر ثقافته وتوطينها، بما في ذلك دراسة جوانب النزاعات والصدامات والحروب التي باتت تهدّد مجتمعات كاملة بخطر الفناء.[81] ومن هنا كانت أهمية هذا المشروع البحثي ليساعد صانعي السياسات والباحثين على تنمية مفاهيمهم عن تفسير النزاعات وأبعادها وتحفيزهم على الإهتمام بها؛ وتشجيعهم على التفكير في البحث عن عوامل التعايش السلمي والتعاون الودي ضمن مجتمعاتنا وبين دول منطقتنا. فالكم الهائل من المعلومات والبيانات التي تشملها كتب ومقالات ودراسات وتحليلات بجانب تصريحات وتلميحات تملأ وسائل الإعلام عن عوامل الحرب والسلام في السودان مازالت في غالبها الأعم منشورة باللغات الأجنبية (الإنكليزية خاصةً) وغير متوفرة لقراء العربية على النطاقين السوداني والعربي.



ونــتوجه بهـذا المشـروع البحثـي، أيضـاً، نحـو الـذين لا يجـدون مـايكفي فـي مدونات الصحف السيارة وبرامج القنوات الفضائية حتى يدركوا أبعاد الحروب الأهلية السودانية وحيثيات الواقع الماثل. كما ونقصد به المساهمة في خلق رأي عام ضد الحرب وبشاعتها ومـع السـلام الشـامل والديمقراطيـة والعدالـة الإجتماعية. ولا يخفى على الجميع ما أحدثه غيـاب الـوعي ببواعـث النزاعـات عامـة والحـروب الأهليـة السـودانية خاصـة، مـن إخـتلاط المفـاهيم أو تبنـي تصـورات متحيـزة أو أحكـام جـاهزة خـارج المعطيـات الذاتيـة والموضـوعية المرتبطة بالعمليات على جبهات القتال أم في طاولات البحث عن حل سياسي لها.

إن تراكمات الأحـداث ومؤشـراتها تـدل جميعهـا علـى أن النزاعـات السـودانية ستستمر خلال العقد الحالى، على الأقل، وستتفاقم معها معضلة عدم التمكن من نزع فتيل تلك العوامل التي تهدد وحدة المجتمعات السودانية. لكـن فـي هذا المشروع نحاول ان نوجه أبصارنا إلى ان وقف الإستنزاف لإمكانيات البلاد، وإسقاط مناهج إقتصاد الفقر وسدّ الرمق، ووقف إزهاق ارواح شبابها وشـيبها وتجويــع وترويــع مواطنيهـا لـن يـتم إلا باسـتيعاب المتغيـرات التـي حكمـت معطيات المحرقة السودانية. فالحرص على وحدة الكيان السـوداني وحمايتـه من التفتت يتطلـب الإقتنـاع بأنـه لا واحـدة مـن الأحـزاب أو الجماعـات أو مـن الفصائل قادرة بمفردها أو عبر تحالفات جانبية ثنائية على الوقوف أمام هذه التحديات الجسام. إن الأولويـة اليـوم هـى المحافظـة علـى السـودان، الكيـان المعنوي والشخصية الإعتبارية والمؤسسية التي تجعل إستقرار هذا البلد أمراً ضرورياً لأهله وللأمن الإقليمي.

يؤكد المشروع في ثنايا محاوره أهمية العمل السياسي الرشيد، والـتعلم مـن



جراحه والحرص على ألا نعود إلى تكرار نغمات الماضي على تنويعات جديدة، كانت من أهم أسباب حروبه المتكررة المتناسلة. ان ذلك البعد الضروري والحيوي هو الذي لا يتركنا غافلين عن الإعتراف بأمكانية التفريق بين مقتضيات الصراع السياسي ومقتضيات دعم المكانة الإستراتيجية للوطن وحماية مصالح أهله وأمنهم القومي بمفهوم نقدي ورؤيا واقعية تفضح مصالح المستفيدين والمنتفعين من تأجيج نيران الحروب الأهلية في السودان. ويزيد من قيمة هذه المساهمة المهمة هو تقديمها للقارئ في وقت تزداد كل يوم فيه العوائق باستمرارية مؤسسة عسكرية لا يعدو أمر الحرب بالنسبة اليها إلا مجرد "تمرد" تمارسه مجموعة من الخوارج مدعومة من الخارج؛ وتتعقد الأمور بتحالفها مع مؤسسة سياسية تتصرف بشكل تعسفي وتستمر في التشبث بتأويلها المركزي الصارم لمفهوم الأمة-الدولة. وتستمر، في الحيز الزماني والمكاني نفسه، نيران حروب أهلية صارت حملاتها العسكرية مقدسة هدفها إستئصال "المتمردين" الهراطقة وكسر شوكتهم، بل صار تحت راياتها ذبح المواطن البرئ مبرراً باسم حماية "التوجه الحضاري".

ولعل في ثنايا هذا المشروع البحثي أيضاً ما يتطلب منا إعادة النظر، ضمن أشياء اخرى،[82] في تعريفات ومفاهيم الأمن القومي السوداني. فهو ما عاد يعني الرصد والإستعداد الوقائي ضد العدوان المسلح أو تأمين النظام وإختراق دوائر معارضيه.[83] وفي إعتقادنا انه أصبح في حكم الإجماع ان مفهوم الأمن القومي السائد والذي اكتسب صفة عسكرية خالصة قد تجاوزه منطق التاريخ والجغرافيا؛ وعلى ان الأمر صار قضية ذات أبعاد تتصف بالشمول، وتتقاطع فيها وتلتقي السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية بشكل غير مسبوق. فلا بد أن يتسع مفهوم الأمن القومي السوداني من الناحية العملية ليشمل مجالات كان وجودها هامشياً في القرن المنصرم. فقد برزت مصادر جديدة للخطر، من طمع وانحسار في الموارد وإلى الزحف الصحراوي، وإلى تخريب المراعي وتجفيف المنابع المائية، بالإضافة إلى تحولات

ايكولوجية عميقة تترك آثارها المباشرة على النسيج الإجتماعي السوداني. وهي بذلك لا تهدد المصادر الطبيعية ولا تهدد إقتصاد البلاد وأمنها فحسب، بل تهدد استقرار الكيان السياسي برمته. وأدى ذلك، في تقديرنا، إلى تغيير طبيعة التحديات التي تواجهها البلاد مما يتطلب أهمية تغير النطاق الأفقي والرأسي الذي يجب على صانعي سياساته والخبراء التخطيط في إطاره. بإيجاز أكثر، تبقى الموارد هى الثوابت الرئيسية ومحددات مستقبل بقاء الدولة السودانية وساحة الخصام الوطني والإقليمي والدولي. فالتعامل مع الواقع الإقليمي والدولي في الألفية الثالثة يحتاج إلى رؤية ثاقبة تعالج التحديات الرئيسية التي تواجه السودان وتسمح بتعظيم الموارد والتوظيف الأمثل للثروات وحمايتها.

لقد أصبح الأمن الوطني السوداني يرتبط بمدى إستبصار كوادره لمقدرة التأمين والحفاظ على موارد البلاد من المهددات الداخلية بجوانبها الإيكولوجية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية؛ ويتطلب تأمين مكتسبات الوطن الحيوية ونزع فتيل "القنابل الموقوتة" لتفجير نزاعاته المجتمعية الداخلية قبل تكريس الإهتمام برصد المهددات المنطلقة عبر الحدود أو من عواصم أجنبية.[84] وبوجه عام يمكن إعتبار استراتيجية أمن السودان الوطني مدخلاً جديداً ومحوراً أساسياً لترتيب أوضاع البلاد من كل النواحي حول هذه الحقيقة الجوهرية، وهي كافية أن تضع السودان في سبيل التحرر من صراعات المجموعات المختلفة وحدة تنافساتها بحسم مسألة الفئات المستفيدة من الحرب. بالإضافة إلى أنها تُبين للجميع ان مصير السودان وكيانه يقتضي اخضاع صراعاتنا فيما بيننا لصراعنا الأكبر ضد القوى الطامعة في مواردنا. والى ان يحدث كل ذلك – وقبله أيضاً- سيكون توالي حصد الأرواح في مسارح العمليات العسكرية، بالرصاص أوبالجوع أو بالأمراض الفتاكة أو بالأوبئة الخبيثة، الصخرة التي تتكسر عليها أمواج آمالنا



في وطن عادل وشعب سعيد.

محاور هذا المشروع البحثي الثمانية تتجاوز مجرد تقديم منظور جديد بل تدعونا إلى ان نطرح على أنفسنا سؤالاً جوهرياً: متى نستطيع أن نرجع تحدياتنا إلى جذورها الأصلية؟ وبعد ما يزيد عن ½ قرن منذ اندلاع الحرب الأهلية الأولي وما أحاط بها من سلام مؤقت، ورغم الوتيرة المتباطئة والحصيلة المتواضعة لإنجازاتنا الوطنية على كل الأصعدة، نجد أن أوضاعنا لا ترقى إلى ما قدمته ضحايا الحروب الأهلية من طرفي النزاع ولا تعادل ما قدمه عموم أهل السودان! هذا الكتاب، من الجانب الآخر، يقدم دليلاً على إنه رغم التحديات فإن هنالك جسوراً يمكن عبورها ودعائم للتعاون يمكن بناؤها وضمانات للنجاح يمكن الإتفاق عليها. ولعل التأمل بعمق في معاني الإتفاقيات الشعبية المباشرة التي جرت عبر ساحات القتال قد تلهمنا وتفتح آفاقاً للتعايش على المستوى الوطني العام. لا سبيل، إذن، إلى تطويق نيران المحرقة إلا في خطوات ذاتية من الفرقاء السودانيين، ولن تجدي وساطات الأشقاء والأقارب والأبعدين، ما لم يتوصلوا إلى معادلة تنهي هيمنة المستفيدين من إستمرارها.[85]

وعلى الرغم من إدراك الجميع ان الفجوة في المواقف مازالت تفرض وجودها وأن سجل وترتيبات بناء الثقة في شقيها العسكري والسياسي وبعدها الأمني تقف حاجزاً عصياً أمام أي فرصة لوقف نزيف الحرب، لكننا مازلنا نتمسك ببصيص الأمل. ومن فوق هذه الأرضية التي يكتنفها الإحباط والغموض وتختلط فيها الأوراق نقدم مساهمة عن سُبل الخروج من محرقة الحرب، همّ الأمة السودانية الرئيسي، يؤرقنا تفريطها ويزعجنا إفراطها. ونحن عندما نقدم على ذلك بهذا الأقتدار والتوسع والتتبع الفاحص، إننا نتابع شؤون السودان في أكثر من مجال أكاديمي وتخصص بحثي. يترافق كل ذلك مع



معايشتنا الحميمة منذ مطلع العقد السابع للقرن العشرين لمعطيات الحروب الأهلية السودانية في خضم السياسة السودانية العارم، بجانب ما أتاحه وجودنا في قلب أحداثها في مطلع الثمانينيات وعبر التسعينيات وما بعدها إبان عملنا الأكاديمي في جامعة كيمبردج – وهي واحد من أكبر المنابر التي اهتم فيها بتراجيديا الحروب الأهلية السودانية – ومن معايشة شخصية يومية في فترة من أحرج منعرجاتها السياسية والأمنية. لذلك فإن مساهمة هذا المشروع البحثي تتوافق معانيها – المباشرة وغير المباشرة - مع كلمات شاعر الوطنية السوداني محمد علي أبوقطاطي:

نحنا ترانا بالحاصل نوري الفينا

نحكي نبانا للدايرنا والما بينا

في السلام والوئام ولدونا وإتربينا

فهو يدعونا إلى الالتزام في مشروعنا البحثي هذا، بجانب كوكبة مساهمات أخرى، أن ندرك أن محور عطاء مفكري ومثقفي السودان الأساسي هو أن يحملوا على عاتقهم مسؤولية إزالة ظلامات شعبهم المديدة والمساهمة العملية في الخروج من دائرة الحرب والتخلف من دون الإنشغال بتصورات أكاديمية مجردة أو الإنعزال في أبراجها العاجية. مساهمات عملية (الآليات والمعايير) تقترن بالتسامح الذي يواجه التعصب، والإبتداع الذي يواجه الإتباع، والفكر الذي يواجه النقل.

إننا في هذا المشروع البحثي نهتم بالتركيز على الممكن القريب قبل ان نتطلع إلى الصعب البعيد؛ يبدأ كل ذلك من مجرد الإشارة إلى طريق الخروج من دائرة الموت وضعضعة نسيج السودان الإجتماعي ووقف زرع الضغائن والفتن وزعزعة أمنه القومي. إن محور همومه وعطائه هو الإنسان السوداني، حقوقه الأساسية ومصالحه المشروعة. لا يستخف بتلك الحقوق اعتماداً على مبررات واهية، ولا يغامر بهذه المصالح من أجل شعارات عقائدية، ولا يدعو



لإنتهاك قيم أو مبادئ لتمرير رؤية سياسية قاصرة وموقوتة أو تحقيق مغنم عابر. وقد تداخلت عنده شخصية السياسي مع الأستاذ الجامعي وصبر وتأمل الباحث الأكاديمي؛ ليجعل من القيم المعنوية حاجزاً أعلى من الحسابات العابرة. مرجعيتنا أن نتصرف ضمن أعراف عريقة رسختها الحركة الديمقراطية السودانية. ديدننا كان دائماً الإلتزام بفرائض البحث الصارمة وبسنن الوطنية النبيلة والإبتعاد عن دائرة الضوء الجائرة.

اليقين الغائب

إن ما تحويه محاور هذا المشروع البحثي يقدم سوداناً يكابد واقعاً مضطرباً وفجائعاً متكرراً زادته أحداث العقد الأخير إلتباساً وغموضاً. الكارثة هي أن ننخدع بوهم دوام الأزمة العابرة، الشئ الذي يبدو، في ظاهره صحيحاً صحة البداهات. لكن هذا الظاهر، في يقيننا، يكتم أموراً أعمق من بشاعته البائنة؛ وأول هذه الأمور أن التغيير قادم لا محالة. إن ما كان ممكناً في أواخر القرن الماضي، لم يعد ممكناً أو مقبولاً اليوم. فالغالبية من أهل السودان باتت مقتنعة بأهمية التغيير عميق الجذور في أسس المعادلة القديمة، ومطالبتها بالتغيير تعدت مجرد رغبتها فيه والتبشير به إلى تقديم أفواج الشهداء والمحاربين، فضلاً عن مواصلة التفكير في بلورة بدائل ممكنة وفي تطوير قنواته التنظيمية السياسية لتتسع ديمقراطياً على نحو يستوعب تناحراتها، ويعيد تدويرها في النطاق المؤسسي. وتؤكد، في الوقت نفسه، مجموعات متزايدة من أهل البلاد تمسكها بالحفاظ على وحدة السودان الوطنية بأعتبارها مدخلاً لا ينفصم لرفع الأذى والحيف والغبن عن كاهل عموم أهله. يتم كل ذلك في ظل مناخ إقليمي وعالمي ينزع باطراد نحو التعايش السلمي والتعددية ودعم الديمقراطية وينشد العدالة والتقدم.

نحن على قناعة بأن كل عنف الحاضر وزعزعته ومآسيه واحباطاته هي

تجليات البحث المتواصل عن سودان السلام العادل الشامل والديمقراطية المستقرة والعدالة الإجتماعية. ولكن مهما كان المستقبل فلربما تعين الأخذ بدرس واحد هو ان حكومات التعسف والإستبداد تنهدم ولا تطور نفسها. فتاريخ الديكتاتورية العسكرية الأولى (1958-1964) والديكتاتورية الثانية (1969-1985) في السودان لا يفضي إلى شئ أهم من هذا، وربما يقدم تاريخ الشعوب كلها الشئ نفسه. ومن هذا المنظور تحديداً، فإن إحدي أهم دروس الحروب الأهلية السودانية التي تربط سطور هذا الكتاب حيثياتها بشكل لا تخطئه البصيرة قد تكون ثرية للغاية ومفيدة في آن معاً. فقد بات من الواضح أن أي دعوة لأي مشروع مستقبلي للبناء وإعادة التعمير لا بد ان يتجذر إنطلاقاً من جدلية مماثلة هي: أن الطريق الديمقراطي إلى الوحدة (أرضاً وشعباً)، لا بد ان يكون هو نفسه الطريق الوحدوي إلى الديمقراطية.

هناك، أيضاً، تاريخ جديد تتراكمت إحداثياته خلال العقود 6 الماضية؛ يمثل وجهة التغيير والتحول ويشير إلى بزوغ الحركة الوطنية السودانية في طورها الثاني، العازمة على تجاوز نواقص وقصور الحركة الوطنية الأولى سليلة حركة 1924 ومؤتمر الخريجين وما بعده، والتي عجزت عن أداء دورها وأخذت تتراجع وتفقد قيادتها للمجتمع تدريجياً منذ إنقلاب نوفمبر (تشرين الثاني) 1958 واستمرت تتخبط في عجزها إلى يومنا هذا. لذلك مازلنا على إيمان عميق لا يتزعزع وعلى قناعة راسخة بأن السودان، أكبر قطر في العالم العربي والقارة الأفريقية، سينهض ليلعب دوراً مهماً في أفريقيا والعالم العربي. فهو القطر الذي كان ومازال، رمز الحضور الأفريقي في الجسم العربي، والجسم العربي في الواقع الأفريقي؛ وعبره تمتد حلقة الوصل والقطع بين العالم العربي وأفريقيا.[86]

لا يمكن أن نستكين ونترك القوى المستفيدة من استمرار الحروب الأهلية

السودانية تواصل تقطيعها لأوصال هذا الترابط والتداخل والتكامل، تحت أي رايات أو مسميات كانت. بل سيكون السلام العادل، الذي يدعو اليه هذا الكتاب، هو الصخرة التي ستتكسر عليها مخططات - تاريخية ونشطة وصامتة - تستهدف قطع الصلة وعزل التواصل الثقافي والإجتماعي والإقتصادي والسياسي بين شمال وغرب أفريقيا عن شرقها. ولكن، دون شك، كل هذا الحصاد المرير - مثل الفعاليات الإنسانية كلها - يمكن تجاوزه من خلال مواصلة البحث عن الطرق التي توحد شعب السودان حول حد أدنى من قوانين المعادلة تحفظ حقوقهم ومصالحهم. ويتوقف كل ذلك على استمرار التبشير بإمكانية التغيير وجدوى التضحيات نحو صياغة مشروع قومي سوداناوي – الطعم واللون والرائحة – يوحد أهلها، كياناً ومصيراً. والبحث عن أفضل الطرق وأكثرها ملائمة لمواكبة التحديات الوطنية وتعزيز المكانة والتأثير لمنظمة "مواطن". ويتدعم ذلك بإعمال الفكر في المجالات التي حددها أولويات محاور التركيز بطرق مبتكرة توظف أفضل وسائل التواصل الإجتماعي وفقاً للمستجدات الراهنة والمقبلة، وتأسيساً على إطار مرجعي يتحرر من التبعية للمناهج الغربية سواء على مستوى فهم معنى تحدياتنا أو على صعيد إستيحاء النماذج.

اليقين الحاضر

وما بين المساحة التي يحتلها اليقين الغائب ووعينا بالحاضر وتفاؤلنا بالمستقبل تتدعم، أيضاً، يوماً بعد آخر فرص وقف نزيف الدم بشكل نهائي وتقترب تباشير توهيط نظام ديمقراطي راسخ وتتبلور أسس عدالة اجتماعية شاملة. تلك هي العلل والتحديات التي تقف عقبة أمام إنطلاق المارد السوداني؛ والتي عبر عنها محمد عشري الصديق، احد طلائع اليقظة السودانية على صفحات "حضارة السودان" في أكتوبر (تشرين الأول) 1929،



قبل 8 عقود من الزمان، ولم تفقد معناها بالتقادم:

> **"إني الآن لأتصور السودان طفلاً جباراً يحاول التيقظ... فلا اختلاف أديانه، ولا اختلاف عاداته، ولا اختلاف شعوبه، ولا اختلاف أجوائه وظروف المعاش فيه، بحائلة دون تحقيق هذه الأمنية العذراء، وليس يمكن أن تكون الأمم في بدء تكوينها غير ذلك. فالمصالح المشتركة، والتفاهم المتبادل، وأحداث التاريخ، تقرب شقة الإختلاف وتصل الأبعدين برباط متين... فإذا تكاتفوا، واتبعوا غرائزهم العاقلة، ووحي ضمائرهم وعملوا في سبيل اصلاحه أدبياً ومادياً، أوصلوه إلى الذروة العالية من العظمة والمجد".**[87]

منذ ذلك الوقت مرت مياه كثيرة في النهر السوداني، لكن في هذا المشروع البحثي نحاول أن يستلهم مرة أخرى الروح التي حوتها كلمات الناشط محمد عشري بعد انصرام مايزيد عن 7 عقود من الزمان. ويحثنا هو، أيضاً، على أن لا ننفعل بتراكمات عداوات الحروب الأهلية وينبغي ان نلتقط الخيط الذي يربط ماضينا بحاضرنا ويشكل ملامح مستقبلنا ويوجهنا نحو التحصين بالحل الدائم ببعديه الوقائي والتدخلي الذي يقودنا نحو التعايش السلمي. ونعني بالحلول الوقائية هنا كيفية معالجة البواعث قبل أن تتحول إلى نزاعات ومواجهات صدامية دموية عنيفة تفقد فيها الدولة السيطرة على زمام الأمور، بينما نعني بالحلول التدخلية استمرار ألإجراءات والمباحثات لوقف استمرار الدمار. ومن هذا المنطلق تصبح مهمة خبراء السلام في دوائر جهاز الدولة السودانية أبعد من تكتيكات "إطفاء الحريق" السائدة حالياً لتشمل إستراتيجيات تحصين البلاد من الإبتلاءات الزائفة بالبحث عن مكامن "القنابل الموقوتة" التي يتم زراعتها الآن وقبل اشتعال حرائق الحروب الأهلية "القادمة" في المقام الأول.[88]



هذه الوثيقة عبارة عن ورقة خلفية (Background Paper) لمجالات الأبحاث والمناشط التي نود تنظيمها للسنوات القادمة نتيجة لجهود فردية أو مشتركة؛ وتعكس الاهتمامات والأولويات الحالية لمؤسسة مواطن (مؤسسة المجتمع المدني السوداني). وهي ستكون المؤشر للتنسيق وتنظيم أي فرص للتعاون وتحدد معالم في طريق التطور العلمي ونموه (مقترح المشروع البحثي، واعتماده، وتنفيذه، واعداد مخرجاته). كما تساعد في توفير البيئة المناسبة والبنية التحتية والخدمات الداعمة بتوظيف البيئة البحثية الراقية التي توفرها جامعة كيمبردج وكلياتها، فقد كان مركز الدراسات الإفريقية هي الحاضنة لفكرة تأسيس المنظمة في أغسطس 1992. وكما يمكن الاستفادة منها في تحديد الإمكانات المطلوبة لتنفيذ المشروع البحثي لمؤسسة "مواطن" على المستويين المتسط والطويل. كما يمكن من خلالها رسم الخريطة البرنامجية للمخرجات المستهدفة (مؤتمرات، ندوات، ورش عمل، مطبوعات، مشروعات سمعية وبصرية ...الخ).

وعلى النطاق المباشر تواصل محاور هذا المشروع البحثي دعم روح التفاؤل بالمستقبل الواعد وتدعو إلى أن تكون جذوته متقدة بشكل ينسجم مع تضحيات أهل السودان الجسام التي قدموها، ومازالوا، من أجل السلام الشامل والديمقراطية الراسخة والعدالة الإجتماعية. يبقي أن نقول، أخيراً، إن عمليات التخريب والهدم – للأسف الشديد – لكيان وطننا المثقل بالمآسي ومكتسبات وآمال شعبنا يرافقها الصخب والدخان والإزعاج والغبار الذي يحجب الرؤيا، ويشتت التركيز عن المساهمة الإيجابية في تدفق شلال الخيارات النافعة والحلول الناجعة. أما المساهمات الرصينة مثل ما نقدمه في هذا المشروع البحثي فهى كعملية النمو الواعدة الصابرة، رغم نشاطها الفائق لا صوت لها ولا يحس بها إلا القليل؛ فمن سمع ياترى صوت نماء الشجرة



السامقة الوارفة الظلال!

© ط 1: مايو (آيار) 2000
© ط 2 (معدلة): مايو (آيار) 2010
© ط 3 (معدلة): مايو (آيار) 2015



حـــواشٍ وإحـــالات

1- لمزيد من التفاصيل عن تحديات الحروب الأهلية على المجتمع المدني وأهمية الإعلان العالمي لحقوق الأقليات الصادر عن الأمم المتحدة وخسائر الحروب الأهلية العربية، انظر المقابلة التي أجراها معنا الصحفي المصري نبيل نجم الدين:"**عدد ضحايا الحروب الأهلية جاوز المليون في ثلاث دول عربية فقط**"، [الشـــرق الأوسط، 1993/3/6].

2- انظر الحواشي التالية 78 و79 و80.

3- فرانسيس مادينق دينق (دينكا، غرب كردفان):"**المجاعة سبب كاف لوجوب إنهاء الحرب الأهلية في السودان**"، [الحياة، 1998/11/18]، والتي عبر فيها لأول مرة على أن حركة تحرير شعوب السودان بقيادة قرنق:

> "أكدت قدرة عسكرية مثيرة للإعجاب، إلا أنها أضعف من أن توفر الحماية لشعبها، وأفقر من أن تقدم اليهم مساعدة مادية".

وانظر أيضاً رد الدبلوماسي عبد الله عمر محمد (سفارة السودان بالكويت) عليه:"**ما يحدث في جنوب السودان تمرد له تاريخ وليس حرباً أهلية**"، [الحياة، 1998/11/28]، والذي ركز فيه على أن حركة:

> "التمرد لم تعد تمثل حدّاً أدنى لتطلعاتهم القبلية، وإنها تحولت إلى محرقة لأبنائهم في ميدان الحرب، ووبالاً اجتماعياً وإقتصادياً على أهلهم بالداخل... بعد أن صارت أداة منفذة لأجندة قوى أقليمية وعالمية".

وطالب فيها من الدكتور دينق:

> "الأ يرجع إلى مربع التبسيط السياسي للحالة الجنوبية وانما ان يسهم بخطوات تعترف بالواقع الجديد وتأخذه في الإعتبار، مستعيناً في ذلك بما أكتسب من تجربة في السودان وما نال من مكانة في المؤسسات الدولية".

كان دكتور دينق سفيراً للسودان في واشنجطن ووزيراً للشئون الخارجية خلال حكم الجنرال نميري، وهو يعمل حالياً مديراً لبرنامج الدراسات الأفريقية في مؤسسة بروكينغز الأمريكية.

4- صلاح آل بندر،"**ثلاث هموم تتحدى أهل السودان في القرن 21**"، [الزمان، 2000/1/4].

5- الدكتور الشفيع خضر سعيد:"**الهوية الحضارية السودانية: جوهر واحد ومظهر متعدد**"، بحث قدم إلى ندوة التنوع الثقافي وبناء الدولة الوطنية في السودان، 1-2 أبريل (نيسان) 1995، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مصر.

6- اسمها باللغة الإنكليزية **Sudan Peoples' Liberation Movement (SPLM)** وجناحها العسكري هو **Sudan Peoples' Liberation Army (SPLA)** كما ورد في برنامجها (منفستو) الصادر العام 1983، وفي تقديرنا إن الترجمة الصائبة للاسم وبكل ما ينطوي عليه ذلك من مدلولات هو "**حركة تحرير شعوب السودان**" و"**جيش تحرير شعوب السودان**"، رغم شيوع استخدام الترجمة الخطأ "الحركة الشعبية لتحرير السودان" حتى على ألسنة مناضليها.

7- مقابلة مع الدكتور جون قرنق، [الحياة، 1995/11/14].

8- النموذج التركي لجهاز الدولة وشكل الحكم هو المثل الأعلى الذي كان له بالغ الأثر على أفكار الحلقة الأساسية التي خططت ودبرت إنقلاب يونيو (حزيران) 1989 بقيادة الجنرال عمر البشير. وهو النظام الذي اسقط الخلافة الإسلامية وفرض في تركيا بالقوة ومن أعلى بواسطة مصطفى أتاتورك وعصبته وتم تكرار نموذجه في إيران على يد رضا شاه، وأدى في الحالتين إلى قيام نظام دكتاتوري مستبد. وفي البلدين لم يؤد إلى المساواة بين المواطنيين ودعم حرياتهم وتنمية حياتهم، بل كان على النقيض، فأدى إلى تعميق الفوارق بينهم على أسس طائفية وعرقية وثقافية وجهوية ليس أوضحها سيطرة نخبة حضرية تحتكر السلطة والثروة وجماهير ريفية زاد تهميشها وابعدت عن مسارات الحياة العامة إلى قاع الفقر والتخلف.

9- صلاح آل بندر:"**السودان بين الفرص الضائعة والبدائل الغائبة**"، [الحياة، 1991/4/16].

10- صلاح آل بندر:"**حق تقرير المصير: دروس الماضي وتحديات الحاضر**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، فبراير (شباط) 1994]. التصريحات السياسية عن حق تقرير المصير والخطاب السائد في الإعلام الآن صار مشبعاً بروح العداء وإرث الصراع، وتفوح منه

روائح المنحة والمـنـّة. الإعتراف بحق تقرير المصير قد لا يكون ضمانة في حد ذاتـه للسـير نحـو السلام الـدائم والعـادل. في الصحراء الغربيـة (قيادة البوليساريو) أعتمد أمر حق تقرير مصيرها قبل ¼ قرن من الزمان، إستناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم 621 عشية إنهيار نظام فرانكو في إسبانيا. لكن وبعد 4 أمناء تعاقبوا على قيادة الأمم المتحدة وعمليات تحضير نشطة منذ العام 1988 لم يجر الإستفتاء بعد ولـم تـتخط الإجراءات مرحلة تحديد معايير هوية الأشخاص المؤهلين للمشاركة فيه. والمشكلة الكشـميرية نمـوذج آخـر، عـلى النقـيض، لتكتيكـات الحـرب والسلام. المدهش في المقاربة في تقديرنا يرجع إلى أن أستراتيجيات الحرب والسلام تشرف عليها غالبـاً مجموعـة مـن العسـكريين تـدربوا تحـت قيادة نفس المدارس الفكرية والمناهج العسكرية والعقيدة الأمنية مع اختلاف دول العالم الثالث. وجهة نظـر مخالفـة فيمـا يتعلـق بالسـودان انظر مساهمة الدكتور محمد إبراهيم خليل:

Cambridge, UK, Self-Determination: An Alternative Strategy, Spotlight, SCF, 1997.

11- أشارت صحيفة واشنجطن بوست نقلاً عـن مصـادر الإسـتخبارات الأمريكيـة إلى أن السـودان ضـمن الـدول الأكثـر عرضـة ولسـنوات قادمـة لمخاطر النزاعات العرقية. فقد كان في العام 1995 أكثر من 20 دولة تشهد نزاعات عرقية حادة، معظمها أفريقية أو تعيش فيهـا غالبيـة إسلامية وهي: الصومال، أفغانستان، السودان، أريتريا، بوسنيا، العراق، باكستان، إيران، طاجاكستان، إذربيجـان؛ بالإضـافة إلى تنزانيـا وأنجـولا وموزمبيق وزائير وبورندي ورواندا وجورجيا وهايتي وسيريلانكا، [نشرة وكالة الصحافة الفرنسية **AFP**، باريس، 1994/12/16].

12- مذابح قوات رياك والحركة الشعبية في مثلث الموت (وات، كنغور، أيود) وخاصة المذابح التى نفذتها قوات النوير ضد قبيلة الـدينكا في منطقتي بور (عشيرة بور) وكنغور (عشيرة التويك، ومسقط رأس قرنق). تم تغطية الموضوع في عدد من الصحف العربية والغربية بالتفصيل، انظـر [الشـرق الأوسـط، 1993/3/31، 1998/10/12؛ الحيـاة 1994/7/31، 1995/9/23، 19955/10/20، 1995/11/14؛ الأهـرام، 1993/5/17؛ والتحقيـق المصـور للصـحفية عفـاف زيـن "**مثلـث المـوت السـوداني**"، [الوسـط، 1993/8/30]، والتقرير

"Tribal Hatreds Fuel Sudan's War of Rebels", Sunday Telegraph, 26/1/1992.

كما يمكن متابعة رصد أجهزة الأمن الخارجي السودانية للمـذابح في جنـوب السـودان مـن خـلال تقريـر "**الصراع السياسي والقبلي داخـل حركـة التمرد**"، الذي لخصة الدكتور فتح الرحمن القاضي، في صـحيفة السـفارة السـودانية، لنـدن [السـودان، 1995/2/22]. ووقفنـا عـلى آثارهـا البشعة الباقية خلال زياراتنا الميدانية المتكررة لمسارح العمليات في جنوب السـودان خـلال الفـترة مـا بـين نـوفمبر (تشـرين الثـاني) 1995 وسبتمبر (أيلول) 1998. انظر أيضاً مقابلتنا الصحفية مع الدكتور لآم أكول، "**يجب وقف المزايدات بحـق تقريـر المصـير، وقرنـق لـيس هـو الممثل الوحيد لجنوب السودان**"، [الخرطوم، 1995/12/29].

13- انظر حزمة النعوت والصفات التي أطلقها السياسي بونا ملوال رينق (دينكا، بحر الغزال) على رياك مشار تنيـدرقون (نـوير، أعـالي النيـل). اعداد نشرة صـحيفة السـودان الديمقراطيـة (**Sudan Democratic Gazette**)، خاصـة خـلال الفـترة مـا بـين أكتـوبر (تشـرين الأول) 1991 إلى ديسمبر (كانون الأول) 1999.

14- في مقابلة مع جيك بيتر لاكو (باري، الإستوائية)، [السودان الحديث، 1992/5/10]، قال:

> "أما قرنق فليس أكثر من عميل عاش ويعيش خارج التاريخ، وينتظر مقعده في مزبلة التاريـخ مـع أشباهه؛ وأمـا الغابة فستبقي ثروة وكنزاً مهما أحتمى بها الخوارج... وأدعو لمنح جائزة نوبـل لقـوات الـدفاع الشـعبي التـي بـذلت النفوس وقدمت الشهداء... وآمل أن أرى ابني متفوقاً في مدرسة الوطن الحبيب ومجاهـداً صـلباً صـلداً عـلى خطـى شيخ عبيد ختم الشهيد"!

كان جيك من صغار المـوظفين في مدينـة جوبـا قبـل انقـلاب يونيـو (حزيـران) 1989. وتـم تعينـه بقـرار سياسـي محافظـاً للخرطـوم (91-1993)، ثم ترقى بعد ذلك ليصير نائباً لوالي بحر الجبل ووزيراً للمالية فيها. وفي العام 1995 عين عضواً في المجلس الوطني (البرلمـان)، ورشح نفسه العام 1996 لرئاسة الجمهورية!.

انظر، أيضاً، إلى دور الأسقف قبريال روريك جور (دينكا، يرول، بحر الغزال)، وزير الدولة للشئون الخارجية منذ يوليو (تموز) 1992 وهو أيضـاً مسؤول الكنيسة الأنجليكانية (البريطانية) الأول في السودان. كان يعمل في الإستخبارات العسكرية منذ 1970 نقل منهـا إلى ادارة التعلـيم الديني في مدينة جوبا ومنها الى بيروت لدراسة علم اللاهوت. تم تعيينه بعد ذلك في المجلس الـوطني الإنتقـالى بعـد انقـلاب يونيـو (حزيـران) 1989. تم توظيفه بعد مرحلة التدريب في كسب الرأي العام المسيحي للتصدي لحملات الكنائيس الغربية عن الوضع في السودان ولترتيـب زيارة بابا الفاتيكان في فبراير (آيار) 1993 إلى السودان، ودعوة الدكتور جورج كـيري رئـيس أسـاقفة الكنيسـة في بريطانيـا، والإشـراف عـلى تنظيم مؤتمر "حوار بـين الأديـان" الـذي عقد في الخرطـوم، أبـريـــل (نيســـان) 1993. وكـان قـد نفـى في عـدد مـن التصـريحات تعـرض المسيحيين في السودان إلى الإضطهاد [القدس، 1992/11/10]. انظر أيضاتصريح الأسقف قبريال [الشرق الأوسط، 1993/5/18]: "**الإتهامات الخاصة بقضية انتهاك حقوق الإنسان غير حقيقية... مقصود بها محاصرة السودان**".



انظر، أيضاً، مقالة دينق ريحان (دينكا، بحر الغزال)، [القوات المسلحة، 1992/8/11]:

"لقد تكشفت حقيقة قرنق لقبيلته الدينكا... ان معظمها لا يتبعه الآن وحتى بالنسبة لنا كمسلمين في قبيلة الدينكا فإن أعراف القبيلة ترفض ممارسات جون قرنق".

الجدير بالذكر هنا ان جون قرنق ورياك مشار كليهما مسيحي وينتميان إلى المذهب الكاثوليكي. عن وضع الكنيسة في السودان انظر تقرير
“Sudanese Christians Forced to Convert”, The Times, 17/10/1992.

15- انظر مقالة عثمان إبراهيم الطويل (هجين، الإستوائية)،"**الجنوب بين كماشة الوحدويين والإنفصاليين**"، [الإنقاذ الوطني، 1994/5/2] والتي ذكر فيها:

"ان الخوف اساساً ينصب الآن من ان تتحول الفيدرالية إلى أوضاع توظيفية اعاشية... فالجنوبيون قد نالوا نصيب الأسد في التوظيفات الفيدرالية الحالية، فمن بين 26 ولاية كان نصيبهم 10 ولايات و11 والياً و72 وزيراً ومايزيد عن 46% من عدد المحافظين في البلاد بجانب المناصب المتقدمة في مؤسسة رئاسة الجمهورية والمجلس الوطني ومجلس الوزراء بجانب وزراء الدولة بالوزارات المركزية واعضاء مجالس ادارات البنوك والمؤسسات المالية التابعة للدولة. فهل يعقل ان يكون هذا التمثيل مجرد مساواة في الحقوق السياسية أم هو إمتياز... فالجنوبيون في ظل هذه الثورة يمثلون الأغلبية وقلما نجد اتجاهاً جغرافياً نال من التمثيل ما ناله الجنوب في ظل هذه الثورة... لنأخذ وضع الأقليات في العالم كيف يتم تمثيلهم؟ هل لهم وجود بهذه الأعداد الضخمة؟"

مثل الجنوبيين 40% تقريباً من نسبة المشاركين في كل المؤتمرات التالية: "الحوار الوطني" الذي عقد في سبتمبر (أيلول) 1989، المؤتمر الإقتصادي أكتوبر (تشرين الأول) 1989، مؤتمر "الدبلوماسية"، ديسمبر (كانون الأول) 1989؛ "الإعلام"، فبراير (شباط) 1990؛ "النظام السياسي"، أغسطس (آب) 1990؛ "النازحون"، فبراير (شباط) 1991؛ وشارك الف جنوبي في أعمال مؤتمر "الإستراتيجية القومية الشاملة"، الذي عقد في أكتوبر (تشرين الأول) 1991. وكل ذلك كلف مصاريف للضيافة تعد بالملايين من الدولارات. مجلس تنسيق الجنوب يتكون اليوم من رئيس بدرجة مساعد رئيس الجمهورية ونائبه و13 وزيرا و10 ولاة و3 مستشارين؛ وهو مؤسس على الإسترضاء والتوازنات القبلية والجهوية والرشوة السياسية كما علق عدد من المراقبين.

16- يعتبر السياسي ألدو أجو دينق (دينكا، بحر الغزال) رجل كل الفصول في السياسة السودانية بلا منازع. فقد كان سكرتيراً لحزب سانو في الفترة التعددية الثانية ونائباً برلمانيا في العام 1968. التحق بركب سدنة انقلاب العقيد النميري في مايو (آيار) 1969، وشارك طولاً وعرضاً في كل مؤسساتها التشريعية الإقليمية والمركزية (نائب رئيس مجلس الشعب الإقليمي وعضواً في كل مجالس الشعب المركزية الخمسة) والتنفيذية (مفوضاً ثم نائب حاكم بحر الغزال)؛ ثم قفز الي ركب التعددية الثالثة نائباً برلمانياً ممثلا لحزب التجمع السياسي لجنوب السودان (**SSPA**) وانضم الى تشكيلات حكومات الصادق المهدي وزيراً للري والطاقة مايو (آيار) 1986 ووزيراً للمواصلات في كل من يونيو (حزيران) 1987، ومايو (آيار) 1988، وصار نائب رئيس الوزراء ووزيراً للزراعة في مارس (آذار) 1989؛ وقد تم فصله من حزبه عندما رفض الإستقالة من الوزارة للتعبير عن احتجاج الحزب على سياساتها في فبراير (شباط) 1987. وواصل مسيرته بانضمامه للمجلس الإنتقالي المعين بعد إنقلاب يونيو (حزيران) 1989، نائباً لرئيسه وكان رئيساً للجنة حقوق الإنسان فيه في فترة من أحلك فترات الإنتهاكات في تاريخ السودان، ودافع في كل المحافل بحماس عن سياسات الحكومة [الإنقاذ الوطني، 1992/5/30؛ السودان الحديث، 1992/8/4]. ولم يكتشف بشاعتها إلا عندما رفض إلحاحه بأن يعين في وظيفة سيادية قيادية (حسب رواية مصادر صحفية)، فقفز إلى ركب المعارضة في ديسمبر (كانون الثاني) 1993، وطلب اللجوء السياسي في بريطانيا، وحاول إنشاء منظمة للإغاثة، هدفها "تكملة الجهد الذي يبذله السودانيون في مجال حقوق الإنسان"!، [الخرطوم 1994/11/23. انظر أيضاً الحياة والشرق الأوسط، 1994/1/12، الخرطوم 1994/1/15، ومقابلته مع صحيفة الأهرام، 1994/1/17]، بالإضافة إلى مقالته "**وحدة السودان: دوامة المبادئ المتناقضة**"، [الخرطوم، 1994/11/10] وحواره مع حيدر طه والفاتح عباس، "هذا النظام لا يسقط إلا بالقوة"، [الخرطوم، 1995/1/3]. السيرة الذاتية لسياسيين آخرين من الجنوب مثل ماثيو أبور أيانق (دينكا، بحر الغزال)، وأنجلو بانقبارو بيدا (زاندي، الإستوائية) بجانب اللواء جوزيف لاقو بانقا (أمادي، الإستوائية) تقدم نماذج أخرى تدعو للتأمل.

17- صلاح آل بندر:"**حصاد الوهم:1989-1994**"، [غازيتة السودان الديمقراطية (**SDG**)، يوليو (تموز) 1994].

18- صلاح آل بندر:"**بونا ملوال رينق**"، [آفاق جديدة، العدد الخامس، يوليو (تموز) 1993]. وهو ابن احد سلاطين قبيلة الدينكا (عشيرة ملوال، بحر الغزال)، سياسي وناشر. كان وزير اعلام الجنرال نميري لمدة سبع سنوات ونيف، مارس فيها دوره بامتياز كضابط "علاقات عامة" للنظام على حد وصفه – إلى الحد الذي لبس فيه العمامة والجلباب والعباءة (زي أهل الشمال) لتسويق النميرية في بريطانيا [الشرق الأوسط، 1992/6/25]. يمكن التعرف على تطور آراه في كتابه:
The Sudan: A Second challenge to nationhood, Thornton, N York, USA, 1980.
وإفتتاحياته الشهرية في غازيتة السودان الديمقراطية **Sudan Democratic Gazette** خلال الفترة بين يونيو (حزيران)

1990 وفبراير (شباط) 2000. لفترة طويلة نجح السياسي بونا ملوال في المراوغة بموقفه من قضية الوحدة والإنفصال. هذه هى المرة الأولى التي يحدد موقفه بهذا الوضوح. انظر

"Why South Sudanese Should And Are Right To Call For Separation", SDG, September 1998.

19- صلاح آل بندر:"**السودان وخيارات الشرعية الدولية**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، ديسمبر (كانون الأول) 1993]. انظر أيضاً مقالنا "**مرة أخري: مسؤولية المجتمع الدولي**"،[غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، مارس (آذار) 1994].

20- اطلعنا على تفاصيل "المشروع الأمريكي" للكونفيدراليات خلال فترة عملنا كمدير لبرامج الأمانة الدولية، منظمة "حقوق الأقليات" **Minority Rights Group (MRG)**، ومقرها لندن (بريطانيا). وقد آثرنا الإستقالة، غير نادمين، من تلك الوظيفة القيادية المغرية ابتعاداً عن الشبهات في مارس (آذار) 1993. ومن حسن الحظ تكشفت بعض معالمه من خلال معارضة محاولة المنظمة بمساعدة الدكتور سعد الدين إبراهيم (مدير مركز ابن خلدون، عضو أمناء المنظمة) إقامة مؤتمر عن "**الأقليات في العالم العربي**" في القاهرة في منتصف مايو (آيار) 1994، وما رافقها من جدل واسع في الصحف المصرية والعربية وتوقيع 13 شخصية مهمة على وثيقة إدانة له. وشككت في نيات الجهات الأجنبية التي "تريد استخدام مصر جسراً ونقطة إنطلاق لنظام أو ترتيبات اقليمية يتم التحضير لها في الخفاء"، [الحياة، 1994/4/24]. انظر أيضاً [السودان الحديث، 1994/4/19؛ المجلة 1994/5/22].

21- انظر مشروع جون قرنق [الشرق الأوسط، 1992/11/15] عن "**كونفيدرالية تقوم على أساس دولتين في السودان تحتفظ كل منهما بجيش خاص ومؤسسات مستقلة**"، طرح أثناء المبادرة النيجيرية للسلام في أبوجا 92/10/2. انظر مقالة الأستاذ فيصل محمد صالح "**الكنفيدرالية إنفصال صريح وإجهاض لمشروع السودان الجديد**"، [الخرطوم، 1998/1/3]. ويتشكك عدد كبير من المراقبين في سلامة تطبيق النظام الفيدرالي، بل يعتقد البعض ان نتائج ذلك ستكون أسوأ من الكونفيدرالية.

طرحت الجبهة القومية الإسلامية موضوع الفيدرالية كمخرج من مأزق تطبيق الشريعة الإسلامية في الجنوب لأول مرة في برنامجها "**ميثاق السودان**" الذي أصدرته في ديسمبر (كانون الأول) 1986. وتم تقنينه بإصدار سلسلة من المراسيم بعد إنقلاب يونيو (حزيران) 1989 كان أولها في فبراير (شباط) 1991 بتأسيس الحكم الفيدرالي وآخرها المرسوم الدستوري 13 "أجهزة الحكم الإتحادي" الصادر في ديسمبر (كانون الأول) 1995. تعتبر تصريحات الدكتور منصور خالد المتكررة عن الموضوع من أوضح التعليقات، "الحديث عن الفيدرالية وسيلة لتطبيق قوانين سبتمبر بعد تقسيم السودان إلى ولايات"، [الشرق الأوسط، 1989/10/21]؛ وفي حواره مع الصحفية الفلسطينية هدى الحسيني [الشرق الأوسط، 1989/11/5] ذكر:

> "الدعوة من جانب أي حزب شمالي الآن، لتبني الفيدرالية هى دعوة مشكوك فيها؛ لأن الأحزاب الشمالية اعتبرت هذه الدعوة خيانة منذ 1953... أنا مقتنع بأن الفيدرالية هى أسلم اسلوب لحكم السودان، لكن هم يعتقدون ان الفيدرالية ستمكنهم من فرض آرائهم، وفرض قوانيين سبتمبر (الشريعة) بعد تقسيم السودان إلى ولايات... أهم شئ في الفيدرالية هو موضوع التوازنات... ان أهم شئ سيمس موضوع الفيدرالية هو موضوع الجيش، لانه القوة الضاربة... أمامنا التجربة الهندية والتجربة الأمريكية. الأمر يتطلب اعادة هيكلة كاملة للجيش... وما يدعو اليه البعض لا علاقة له بالفيدرالية في واقع الأمر".

وأضاف توضيحاً آخر [الحياة، 1991/2/11] عندما ذكر بأن:

> "ليست الفيدرالية قضية الأقاليم انما هى السلطة المركزية، وفي أي نظام فيدرالي يتفق الناس أولاً على طبيعة السلطة المركزية قبل التحدث عن الولايات أو الأقاليم".

وصرح بعد ذلك [الوفد، 1991/6/23] ان:

> "فيدرالية الجبهة شريرة ومشبوهة"،

وأكد مرة أخرى [الحياة، 1991/6/30] بأنه:

> "لا استقرار في السودان اذا لم تحسم قضية الدين والدولة"،

وفي حواره مع الصحفية المصرية أمينة النقاش [الأهالي، 1992/10/2] قال لها:

> "الفيدرالية التي يدعو اليها البشير مغشوشة".

الجدير بالذكر ان القانون الجنائي لعام 1991 المادة 5(3) إستثنت الولايات الجنوبية من مواد الحدود التسع (الجلد، القطع، الصلب..الخ) للشريعة الإسلامية.

22- مقابلة معه، [السودان الحديث، 1992/5/30]. كان باولينو كيديا (باريا، الإستوائية) نائباً للدائرة 3، تركاكا، عن حزب الشعب التقدمي خلال فترة التعددية الثالثة (1985-1989). انضم لاحقاً إلى ركب الإنقاذ بعد إنقلاب يونيو (حزيران) 1989. انظر مقالته "**الجنوبيون: كانوا ينادون بالإنفصال واصبحوا ينادون بالإتحاد**"، [الأيام، 1988/5/6].



23- جوزيف، رئيس المجموعة هو إبن فلمون ماجوك ، احد كبار السياسيين الجنوبيين وعضو أمانة الجنوب بحزب الأمة [أخبار السودان، 1992/10/6]. وكان مجوك قد استقال من المعارضة وعاد إلى الخرطوم من القاهرة في سبتمبر (ايلول) 1993 بعد ان وزع بياناً الى وكالات الأنباء ذكر فيه:

"ان الفصائل التجمع بما فيها حزب الأمة وقعت في احضان اجهزة مخابرات دولة معادية... وان حركة قرنق ثبت انها تسعى لفصل الجنوب وتفتيت وحدة السودان".

[سونا، السودان الحديث، الإنقاذ الوطني، 1993/9/7].

24- صلاح آل بندر:"**الجبهة القومية الإسلامية السودانية: بين الحكم والمشاركة**"، [صوت الكويت، 1991/6/3 و1991/6/4].

25- انظر كتاب خبير الشؤون السودانية في بريطانيا الدكتور بيتر ودورد:

Sudan, 1898-1989:The Unstable state, BLR, London, UK, 1990.

أو ملخصه "**السودان الدولة المضطربة**"، [الشرق الأوسط، 1992/1/12]. انظر أيضاً رأي الدكتور مدثر عبد الرحيم (مدير جامعة امدرمان الإسلامية وعضو المجلس الوطني بعد انقلاب يونيو (حزيران) 1989، واستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم) عن الوضع بعد إنقلاب البشير [الخرطوم، 94/9/29]:

"أصبح المجتمع السوداني منقسماً على نفسه انقساماً عميقاً وحاداً، اذا لم يتم تلافي ذلك الإنقسام فستتجاوز نتائجه كل خلاف وخصام وقع في تاريخ السودان الحديث... إنه انقسام لا أعلم له نظيراً إلا الشقاق العميق الذي حدث في عهد الخليفة عبد الله التعايشي (1885-1898) ويتجاوز في خطورته ليس هذا الجيل فحسب ولكن الأجيال المقبلة أيضاً... ان تلك الكوارث تجر في أذيالها تصدع الكيان السياسي الذي نعيش في إطاره بل انهياره من أركانه".

وما صرح به العقيد جون قرنق، قائد "جيش تحرير شعوب السودان"، [الحياة، 1995/11/14]:

"أخشى ما أخشاه، ولوج السودان النفق الإنتحاري الذي عواقبه ماثلة أمامنا في عدد من دول قارتنا منها ليبيريا والصومال؛ حين انهارت الدولة نهائياً وغدت الفوضى سيدة الموقف".

راجع أيضاً مقالات المعلق السياسي المخضرم الأستاذ محمد الحسن أحمد بصحيفة الشرق الأوسط للتعرف على نبض الشارع عن مشوار الحرب والسلام في السودان وترمومتر الرأي العام الشمالي خاصةً فيما يتعلق بأحداث الجنوب. والجدير بالذكر هنا ان عدد من السفارات ومراكز الأبحاث المختصة والإستخبارات تحرص على ترجمتها فوراً كل ثلاثاء (كانت في الماضي كل سبت) وتوزيع ملخصها على المهتمين بالشأن السوداني في غرب أوروبا وشمال أمريكا وإسرائيل. تعتبر المقالات التي نشرت في [1991/11/30، 1992/9/8، 1992/10/13، 1993/4/13، 1993/5/18، 1994/7/12]، نماذج يمكن الرجوع اليها عن (**تجدد آمال الإنفصاليين ومؤامرة تفكيك وحدة السودان ومخاطر تقسيمه تحت مظلة تدخل دولية بتضافر التآمر الكنسي ومسئولية تعصب الجبهة الإسلامية الحاكمة في الخرطوم**). ختم مقال 1992/10/13 معلقاً:

"إنني شخصياً أحس بحزن عميق وأكاد أرى أمامي بلادنا في طريقها إلى زوال دون أن يلمس المرء أيه بارقة أمل في عمل شئ لإنقاذها، فالحكومة سائرة في غيها وغيبوبتها والمعارضة حائرة خائرة وكل أصدقاء السودان رفعوا أيديهم عنه وأداروا له ظهورهم بل أفضلهم في صفوف المتفرجين!".

وقتها سألني مسؤول بريطاني مكلف بمتابعة الشأن السوداني:

"ماذا تعتقد، هل بأفضلهم هذه يقصدنا نحن مستر الحسن أم يقصد مصر أم العربية السعودية؟"،

كانت إجابتي:

"بالطبع، أنه يقصدكم أنتم بالدرجة الأولى، شركاؤنا في الجريمة".

وعندما سألني أحد أقربائي: "ياأخي... إنتا محمد الحسن دا قاصد منو؟" قلت له – دون تردد – "حسني مبارك".

بجانب ان الحكومة السودانية تستخدم الموضوع كورقة ضغط على مصر والدول العربية من وقت لآخر. انظر تصريح الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل (وزير العلاقات الخارجية) لوكالة الشرق الأوسط [الأهرام، 1999/7/30]:

"داعياً الأشقاء والأصدقاء ومن يهمهم أمر السودان في إطار المفهوم الجماعي للأمن القومي والاقليمي إلى ان يدعموا تصدي الحكومة لمحاولات تفكيك السودان ومحاولات الإنقاص من وحدته".

26- في هذه المرحلة من النزاع السوداني، هنالك أكثر من مليونين ماتوا ضحايا لهذه الحرب، هذا أعلى رقم وصل اليه نزاع في أي مكان في العالم منذ الحرب العالمية الثانية. هنالك أكثر من 350 الف لاجئ معترف بهم دولياً في الدول المجاورة، وحوالي 5 ملايين نازح من مناطق الحرب إلى أجزاء أخرى من السودان. بالإضافة إلى مايزيد عن 100 الف لاجئ معترف بهم في دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا. بينما هنالك حوالي **½1** مليون سوداني غادروا البلاد إلى دول لا تمنحهم عادة صفة "اللجوء" مثل ليبيا ومصر ودول الجزيرة العربية.

27- انظر مقالة الدكتور نادر عبد اللطيف محمد:



"Militarisation in Sudan", Armed Forces and Society, 19(3), 1993.

ودراسة العميد احمد النميري عبد الرحمن:"**بحث رفع مستوى الإدارة، حالة القوات المسلحة السودانية**"، بحث رقم 12045، الدورة الخامسة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، 1988. وانظر أيضاً دراسة المقدم هاشم علي عمر:"**تعدد مصادر السلاح واثره على القوات المسلحة السودانية**"، كلية القادة والأركان، وزارة الدفاع (دون تاريخ).

28- صلاح آل بندر:"**الحرب الأهلية: بين لبنان والسودان**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، مايو (آيار) 1995].

29- صلاح آل بندر:"**قضايا الحرب والسلام: 1955-1995**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، أغسطس (آب) 1995].

30- صلاح آل بندر:"**مسك الختام وأحلام السلام**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، ديسمبر (كانون الأول) 1994]. علق الدكتور منصور خالد على حملات الحكومة العسكرية [الشرق الأوسط، 1992/4/18] قائلاً إن الحملات:

> "برمتها هى تفكير سياسيين وليس عسكريين. والأشهر القادمة ستكشف ان أكبر مجزرة حدثت في تاريخ الجيش السوداني لم تحقق مخططات الذين ارتكبوها وخططوا لها".

31- صلاح آل بندر،"**مؤتمر أسمرا: هل يعدل المسار في إتجاه الوصول إلى المعادلة الجديدة؟**"، [الخرطوم، 1995/7/20] والذي ذكرنا فيه:

> "يتجاوز ضحايا النزاع المرير 4 أضعاف ضحايا قنبلة هيروشيما النووية وملايين النازحين والمشردين واللآجئين، يمثلون اليوم 70% من جملة لاجئ أفريقي. وصرف دافع الضرائب السوداني ما يزيد عن 10 بلايين دولار لتجهيز حملات الحكومة العسكرية فقط، ناهيك عن الدمار المادي وفقدان عائد الموارد المعدنية والبترولية والزراعية في مناطق العمليات. بل أفرزت مضاعفات تهدد الكيان السياسي للسودان نفسه وصارت البلاد رمزاً للجوع والمرض والفقر والإنهيار السياسي والإقتصادي والإجتماعي والأخلاقي في دوائر الإعلام العالمي... ولكن 40 عاماً تمر وأهل البلاد مازالوا يبحثون عن أول الطريق للخروج من المأزق. ولعل في قرارات مؤتمر أسمرا الأخير ما قد يُعدل المسار في اتجاه الوصول إلى المعادلة الجديدة التي تدخل السودان في رحاب الوطن الواحد أو شطريه في إطار حسن الجوار".

32- راجع شهادة مولانا ابيل الير "**جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود**"، محمد بشير سعيد (ترجمة)، ميدلايت المحدودة، المملكة المتحدة، 1992. يعتبر هذا الكتاب، الذي انجزه بعد خمس سنوات من التحضير في أكتوبر (تشرين الأول) 1989 وجهة نظر سياسي بارز شارك في صنع الأحداث على المستويين الإقليمي (رئيس المجلس الحاكم في الجنوب لمدة تسع سنوات) والمركزي (نائب رئيس الجمهورية لما يقارب 10 سنوات). وهو ينتمي الي قبيلة دينكا بور (أعالي النيل) وأحد مؤسسي والسكرتير العام لحزب "جبهة الجنوب"، وممثلها البرلماني (1965).

33- صلاح آل بندر:"**وزارة الدفاع المصرية: بيان المحددات الرئيسية لتعامل الحكومة المصرية مع الشؤون السودانية**"، ملخص لدراسة اشرف عليها اللواء صالح عبد الصمد صالح، خبير الأمن القومي المصري، اكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، [المستقلة، 1996/7/8 و1996/7/15].

34- صلاح آل بندر:"**أزمة الإقتصاد السوداني: الجذور وبرنامج الإصلاح**"، ومقالة "**أزمة الإقتصاد السوداني: تحويلات المغتربين**"، [الحياة، 1990/10/17 و1990/10/18].

35- صلاح آل بندر:"**مسار الأحداث تجاوز الدعوة للتصالح والوفاق**"، [الحياة، 1997/3/28].

36- صلاح آل بندر:"**المطلوب تنفيذ قائمة خيارات، سودانياً، لتأمين المستقبل**"، [الحياة، 1997/3/27].

37- أحمد يوسف هاشم: "**هذا الخلل قي حياتنا**"، [النهضة، 1932/1/24].

38- صلاح آل بندر:"**فرص السلام في السودان والجهود الدولية**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، فبراير (شباط) 1993].

39- انظر مقابلة الدكتور عمرو عبد السميع معنا ،"**قراءة في أوراق المعارضة السودانية : سر عملية توشكى**"، [الأهرام، 1995/9/23].



40- صلاح آل بندر:"**علي عثمان محمد طه: الرجل الذي فقد ظله**"، [الزمان الجديدة، أبريل (نيسان) 2000]. "**مجموعة العشرة**" هى مجموعة الأفراد التي تسعى الي تأسيس دولة في السودان على خطى النموذج التركي. وهي دولة يرتكز نظامها على تمثيل مصالح الفئات المستفيدة منه وظيفياً في عدد محدود من التيارات السياسية المرخص لها من قبل الدولة، وقد اعطيت حق احتكار تمثيل قطاعاتها في مقابل التحكم في اختيار قياداتها وفي الآليات التي تعبر من خلالها عن مطالبها وتأييدها للنظام القائم. وتستند إلى كوادر "الجبهة القومية الإسلامية" بقيادة الخبير الأمني أحمد عبد الرحمن محمد (وزير داخلية الجنرال نميري، 1980-1984) ومن أهم عناصرها كل من الدكتور ابراهيم أحمد عمر (مساعد رئيس الجمهورية) وعوض احمد الجاز (وزير الطاقة والنفط) ونافع علي نافع (مستشار رئيس الجمهورية للسلام) وغازي صلاح الدين العتباني (وزير الإعلام) ومجدوب الخليفة (والي الخرطوم) ومحمد طاهر آيلا (وزير الطرق والمواصلات) وأحمد علي كرتي (منسق قوات الدفاع الشعبي) ومكي علي بلايل (وزير التجارة الخارجية). وتعتبر هى الحلقة القيادية التي يتحرك من خلفها علي عثمان محمد طة (نائب رئيس الجمهورية) وعثمان خالد مضوي (رجل اعمال) في صراعهم مع الدكتور الترابي ومجموعته من خلال مؤسسة رئاسة الجمهورية بقيادة البشير [ملف "الجبهة القومية الإسلامية"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

41- نموذج الإدانات المتكررة لها بالعنصرية يمكن مراجعته على سبيل المثال في [الشرق الأوسط، الأعداد 1984/10/29، 1984/11/25، 1985/10/1، 1985/12/19، 1985/12/30]؛ ومقابلتي السياسي فيليب عباس غبوش (نوبا، جنوب كردفان)، رئيس الحزب القومي السوداني مع مجلة [**Sudanow**، فبراير (شباط) 1986 وأغسطس (آب) 1987]. وصمة العنصرية هى السائدة في الخطاب السياسي لمؤسسة الجلابة في السودان تطفح عند كل منحني يشير الي نهوض للمجموعات الثقافية المهمشة في السودان. وقد أوجز أمرها الدكتور منصور خالد (دبلوماسي وخبير إستثمار من شمال السودان؛ المستشار السياسي للعقيد جون قرنق) حين كتب:

> "والعنصرية هذه... هى صفة يلصقها أهل الشمال بكل صاحب حق ينهض للمطالبة بحقه من عناصر السودان غير العربية، وكلها أما حقوق سياسية أو إقتصادية لا شأن لها بالأصل العرقي أو المنبت. وفيما يبدو فإن العنجهية العرقية عند بعض أهل الشمال لم ينج منها حتى الذين ينتسبون منهم للصحوة الإسلامية، علماً بأن الإسلام دين لا يتفاضل عربه على عجمه إلا بالتقوى".

انظر كتابه "**النخبة السودانية وإدمان الفشل**"، ص 261.

42- مؤشرات ذلك هو أنها تجمعت خلف شعار "القوى الجديدة" بقيادة الصادق المهدي (1966-1969) وخلال الفترة النميرية (1970-1985) عبرت عن نفسها في تنسيق مواقف نواب دارفور مع إنتفاضات 1979-1980 وفي موقفها من أمر الحكم الإقليمي ككتل رئيسية في مجالس الشعب الإقليمية والمركزي؛ بالإضافة إلى انضمامها في 1986/1/27 إلى جبهة واحدة "**تضامن قوى الريف**" مكونة من 13 تجمعاً وحزباً من جبال النوبا ودارفور والأنقسنا والجنوب وشرق السودان، انظر [الأيام، 1985/12/20، **Sudanow, Feb 1986**].

43- صلاح آل بندر:"**ماذا بعد مؤتمر أسمرا**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، يوليو (تموز) 1995]؛ وانظر أيضاً مقالتنا "**مؤتمر التجمع بأسمرا .. ثم ماذا بعد؟**"، [الخرطوم، 1995/7/4].

44- صلاح آل بندر:"**هل يخرج السودان من زمن الطائفية إلى عصر الوطن؟**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، أغسطس (آب) 1994].

45- صلاح آل بندر:"**إنعكاسات إعلان نيروبي**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، مايو (آيار) 1993].

46- صلاح آل بندر:"**السودان: مرحلة جديدة أم فترة جديدة**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، نوفمبر (تشرين الثاني) 1993].

47- تتسارع خطوات تدويل المسألة السودانية منذ أن عينت ادارة كلينتون في 1999/8/28 هاري جونسون، عضو مجلس النواب السابق عن ولاية فلوريدا، كمبعوث خاص. وباعتبار مرجعيته السياسية يبدو الأمر أكثر خطورة. فهو معروف بعلاقاته مع التيار المتشدد في الحزب الديمقراطي وذو ارتباطات مسيحية أصولية، وقد زار الجنوب أكثر من مرة للتحقق من دعاوى الإسترقاق وانتهاكات حقوق الإنسان. هذا بالإضافة إلى نجاح الحكومة الأمريكية في نقل سياسات العقوبات بمستوياتها الإقتصادية والسياسية والعسكرية من النطاق الفردي إلى الجماعي على قاعدة قراري مجلس الأمن 1044 الصادر في يناير (كانون الثاني) 1996 و1054 في أبريل (نيسان) 1996، والتي ضاعف من حدتها قرار الرئيس الأمريكي في 1997/11/4، بتوسيع نطاق العقوبات على الحكومة السودانية ليشمل فرض حظر اقتصادي كامل. يؤخر منه في تقديرنا عدم بلورة موقفٍ سياسيٍ جنوبي موحد تجاه الشمال لتقرير مستقبله والتحرك تحت مظلته على المستويين الداخلي والإقليمي والدولي. والخلافات مازالت عميقة وقابلة للمزيد من التخريب والتمزق من جراءكسب الحكومة لعدد كبير من أعداء "حركة تحرير شعوب السودان" لجانبها، ونجاحها فى ربط التدخل بمشاريع لتقسيم السودان بعد ان صار مرفوضاً بشكل واضح من الدول العربية، والآثار

السلبية للقصف الأمريكي لمصنع الشفاء واستثماره لدفع تهمة الإرهاب بالإضافة إلى سعيها نحو المصالحة مع حزبى الأمة والإتحادي ودول الجوار. انظر أيضاً مقال الأستاذ محمد الحسن أحمد"**ظاهرة الإقتتال بين فصائل جنوب السودان ودور الشمال العربي في تعزيز وحدة البلاد**"، [الشرق الأوسط، 1998/11/24] والذي كان له أثر كبير، بجانب التصفيات بين الدينكا والنوير واحداث رواندا، في بلورة موقف مضاد للإنفصال في دوائر الأمن والخارجية البريطانية.

48- صلاح آل بندر:"**مشكلة الأقليات في السودان والشرعية الدولية**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، يناير (كانون الثاني) 1993]. وتقريرنا الذي نشر في 1993/2/10 عن مأساة أقباط السودان بواسطة أفريكا ووتش:

"The Copts: Passive Survivor Under Threat", Africa Watch.

ومقالنا:

"Copts of the Nile Valley", Outsider, April 1993.

ونذكر هنا على سبيل المثال، أيضاً، رأى الدكتور أحمد على الإمام، مستشار رئيس الجمهورية عمر البشير لشؤون التأصيل الإسلامي (كان مديراً لجامعة القرآن الكريم، دكتوراه من معهد الدراسات الإسلامية بأدنبرا في أسكتلندا 1982). فهو لا يجد تحرجاً في موضوع فرض الجزية على غير المسلمين في السودان باعتبارها عقد الذمة، وخيارها أن يترك المقاتل غير المسلم القتال، مع احتمال دخوله في الإسلام. وهو يرى إسقاطها فقط عن غير المسلمين الذين يشتركون مع الجيش ويؤدون خدمات عسكرية، "**تطبيق الشريعة الإسلامية في مجتمع متعدد الملل والنحل والثقافات: التجربة السودانية**"، [قراءات سياسية، مركز دراسات الإسلام والعالم (الولايات المتحدة) العدد 4، صيف 1994]. وعن اضطهاد المسيحيين ومضايقتهم نشرت نيويورك تايمز تقريراً مطولاً في 1998/4/5.وانظر أيضاً مواصلة الإعتداءات على الكنائيس وهدمها في ولاية الخرطوم باعتبارها عشوائية بنيت دون تراخيص [الأهرام، 1999/8/12]. الجدير بالذكر هنا ان التصديقات يشرف عليها جبر عثمان مرعي (وهو مسلم متشدد) مدير قطاع الكنائيس، وزارة التخطيط الإجتماعي.

49- صلاح آل بندر:"**منظمة العفو الدولية تدين إستمرار التعذيب في السودان**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، مارس (آذار) 1993].

50- فتوى المرحوم الشيخ الشعراوي (لقاء تلفزيوني، القاهرة، 1993/7/30) فيما يتعلق بالأقاويل عن عمليات الإسترقاق وسبي النساء فى مسارح العمليات في السودان:

> "إن الإسلام يبيح الإسترقاق في الحرب، وإن الأسرى رجالاً ونساء يسترقون. وقد شرع الله ذلك ليشجع المحاربين على عدم قتل المشركين عند الفوز بهم والقدرة عليهم، فيكون الرق هو إنقاذاً لهم من الموت. وعلى ذلك فلا ينبغي لمن يهاجمون الإسلام أن يقارنوا بين العبودية والقتل. أما معاشرة النساء الأسيرات معاشرة الأزواج ففي هذا تكريم لهن إذ يفعل بهن السيد ما يفعله مع زوجته".

انظر أيضاً [القدس العربي، 1993/11/2].

51- انظر "**السودان واحتمالات التدخل الدولي**"، موضوع غلاف، [المجلة، 1993/4/21]. تحتوي على مقابلات مع السناتور فرانك وولف، عضو الكونجرس الأمريكي؛ وهو من أكثر المتحمسين للتدخل الأمريكي في السودان، و3 سياسيين. ذكر بونا ملوال (قيادي في جبهة الجنوب سابقاً، وعضو القيادة العليا للتجمع الوطني الديمقراطي) ان:

> "مبدأ التدخل مزعج لبلد مستقل، ولكن اذا كانت حكومة البلد غير مكترثة لموت الشعب بالجملة... فمن الطبيعي ان يكون للتدخل انعكاسات ايجابية لأنه سيؤدي إلى وقف الموت الجماعي ضمن اطار المسؤولية الإنسانية، لأن أهمية المحافظة على المواطن تفوق أهمية ما تدعيه الحكومات حول حق السيادة".

وذكر مبارك المهدي (وزير الداخلية السابق، وقيادي حزب الأمة، والأمين العام للتجمع الوطني المعارض) ان التدخل الدولي:

> "خرج من دائرة احتمال توقعه إلى وقوعه بالفعل منذ مارس (آذار) 1992، عندما أصدرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قرارات لم تكتف بإدانة السودان لإمتهانه حقوق الإنسان، وإنما اختارت مقرراً ليذهب وينقب في أعمال الحكومة... وليس سراً ان هنالك اتصالات ومشاورات لترجيح الخيار العسكري لأن ذات الأسباب التى أدت للتدخل فى الصومال والعراق، متوفرة بالنسبة للوضع فى السودان".

وذكر التوم محمد التوم (وزير الإعلام، الفترة التعددية الثالثة، قيادي في حزب الإتحادي الديمقراطي) ان:

> "التدخل أمر حتمي ولا خيار للمعارضة فيه. ولا أحسب انه سيؤدي إلى تمزيق وحدة السودان اذا تم بالطريقة التى تم بها فى الصومال".

وختم التحقيق علي ياسين (سفير الحكومة السودانية فى بريطانيا) قائلاً:

> "إتفق كثيرون رغم اختلاف وجهات نظرهم على الدعوة إلى التدخل ولكل أهدافه الخاصة. المعارضة تدعو اليه بعد ان يئست من منازلة الحكومة واسقاطها... هذه الحكومة لن تسلم ولن تسمح بأن يعيد التاريخ نفسه، وان السلطة لن تعود إلى أولئك إلا على اجساد هذه الحكومة".



52- صلاح آل بندر:"**صفقة كارلوس وتقديرات في صدد دور حسن الترابي الخفي-المعلن**"، [الحياة، 1994/8/26]. انظر أيضاً "**صفقة كارلوس: مؤشرات وانعكاسات**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، سبتمبر (أيلول) 1994].

53- لمعلومات تفصيلية عن جذور الخلافات في "حركة تحرير شعوب السودان" انظر كتاب بيتر أدوك نيابا:

The Politics of Liberation in South Sudan: An insider's view, by P. Nyaba, Fountain Publishers, Kampala, Uganda, 1997.

54- التقديرات مبنية على أكثر من مصدر رسمي وإعلامي وأكاديمي. جميعها اتفقت على أن التكلفة اليومية هى مليونا دولار. بالإضافة إلى ان الرقم نفسه ذكره مولانا أبيل ألير في كتابه (نقض العهود، النسخة العربية، ص 272) وأكده السياسي ألدو أجو، [الخرطوم، 1995/1/3]، ومن موقع مشاركتهما الشخصية في دهاليز الحكم. انظر أيضاً تصريح الأستاذ عبد الرحيم حمدي، وزير المالية الأسبق، رئيس مجلسي إدارة سوق الأوراق المالية وبنك الإستثمار [الشرق الأوسط، 1992/4/28]:

"عندما نتحدث عن الحرب في جنوب السودان لا نتحدث عن فواتير وتكلفة لأن أولوياتنا حسم الحرب مهما كلفت من أرواح ناهيك عن المال".

الجدير بالذكر هنا إن ميزانية العام 1993 رصدت 62 مليار جنيه لقطاع الأمن والخدمات السيادية و300 مليون جنيه (ما يعادل 150 الف دولار أمريكي) لخدمات التعليم بجميع مراحله. تكلفة "**حركة تحرير شعوب السودان**" مبنية من واقع متابعتنا الميدانية والإستعلام من بعض الأشخاص ذوي الصلة بمتابعة بنود الصرف على ميزانيتها المرصودة للعمليات والإدارة المدنية والمكاتب الخارجية في 13 دولة حول العالم، وجيش من المحاربين والمناصرين يقدر بحوالي 100 الف، وكوادر إدارية وسياسية تقدر بحوالي 5 آلاف شخص. بالإضافة إلى سجلات المنح والإعانات التي تقدمها المنظمات الطوعية الغربية والدول الداعمة وتجارتها الداخلية والخارجية واستثماراتها في شرق أفريقيا وغرب أوروبا وشمال أمريكا ومصر.

55- تقرير منظمة الوحدة الأفريقية، [الخرطوم، 1995/6/6].

56- انظر تصريح محمد عبد الرحمن أبو شورة، سوق الأوراق المالية، عن أموال السودانيين المستثمرة بالخارج، [الخرطوم، 1997/8/14]؛ وانظر مقالة الصادق المهدي:"**السودان إلى أين؟"**، [الشرق الأوسط، 1996/7/15].

57- محمد بيومي:"**صحوة إسلامية تعم أفريقيا والعربية لم تعد لغة اجنبية فيها**"، [الشرق الأوسط، 2000/1/21].

58- صندوق النقد العربي:"**تراجع الفجوة الغذائية العربية**"، ملخص التقرير منشور في [الأهرام، 1999/9/13]. وانظر ملخص تقرير "الإستراتيجية القومية الشاملة"، [الشرق الأوسط، 1992/5/26].

59- انظر مقابلته مع الصحفية اللبنانية نورا فاخوري، "**سودان... أم أكثر**؟"، [المجلة، 1985/10/2].

60- انظر ملخص خطة الحكومة المصرية، ""**إستعداداً للقرن 21: استراتيجية جديدة للتنمية**"، [الأهرام، 1999/8/23].

61- انظر مقابلته مع الدكتورة جويس إستار، خبيرة الموارد، برنامج الشرق الأدنى، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة جورجتاون، واشنجطن (أمريكا) في إنترناشيونال هيرالد تربيون:

"Egypt is African and its principal problem is water", International Herald Tribune, 22/2/1985.

تحصل مصر حالياً على 55 مليار متر مكعب من مياه النيل ستكفيها بالكاد لتغطية إحتياجاتها، بل ستكون في حاجة ماسة لمايعادل 5 مليارات أخرى العام 2025 لم يتوصل بعد إلى كيفية الحصول عليها. ومما زاد الطين بلة تعطل مشروع جونقلي. انظر مداخلة الفريق كمال حسن علي، وزير دفاع ورئيس وزراء مصر الأسبق، "**النيل غير قابل للتفاوض مع إسرائيل**"، ندوة **متطلبات الأمن المصري**، تلخيص [الشرق الأوسط، 1992/3/27]. وخلال 40 عاماً لم تنجح مصر في إستصلاح أكثر من 1.3 مليون هكتار، وتعمل الحكومة على اكمال مشروع منخفض توشكي الذي بدأ العمل فيه يناير (كانون الثاني) 1997 بسعة تخزينية تبلغ حوالي 120 مليار متر مكعب، إضافة إلى 160 مليار يقوم بتأمينها السد العالي. تبلغ تكلفة مشروع توشكي 90 مليار دولار ويضيف أرضاً زراعية في مرحلته الأولى لا تتجاوز 330 الف هكتار. بالإضافة إلى مشروع شرق العوينات الذي يضيف حوالي 8.5 الف هكتار بتكلفة 300 مليون دولار. الجدير بالذكر ان خطة مصر هى رفع النسبة المأهولة من البلاد من 5% تتركز حول النيل إلى 58% بحلول العام 2017، كيف؟ الله وحده يعلم!

62- صرح الدكتور حمدي البني، وزير النفط المصري، ان مصر طرحت اكبر مزايدة تطرحها في تاريخ القطاع النفطي بين الشركات العالمية



للتنقيب عن النفط والغاز وتشمل 17 منطقة منها حلايب [الشرق الأوسط، 1992/4/11]. انظر وجهة نظر سودانية عبر عنها الدكتور شريف التهامي، وزير النفط خلال الفترة 1978-1985، "**السادات ومشكلة حلايب إبان عهد نميري**"، [الحياة، 1993/1/13]. من جهة أخرى، كونت منظمة الوحدة الأفريقية وحدة لفض المنازعات، كما تقوم منظمة الإيقاد بتطوير قدرات دول القرن الأفريقي الكبير لمواجهة النزاعات من خلال آليات مدعومة من الولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة. للأسف الشديد لم تنجح أي منهما الى الآن في الوصول الى السلام في كل من الصومال والسودان.

63- لمزيد من المعلومات عن تطور التجارة الخارجية السودانية، انظر المراجع التالية:

***Export Performance and Economic Development in Sudan 1900-1967, by Adel Beshai, Ithaca, London, UK, 1976.**
***Egypt in Sudan, 1820-1881, by Richard Hill, OUP, London, UK, , 1959.**

64- **تايني رولاند** (1917-1998): رجل أعمال بريطاني من اصل ألماني، كان مسجونا في بريطانيا لإتهامه بتأييد هتلر. مدير شركة لونرو (لندن-روديسيا) التي ارتبط اسمها بالأقلية العنصرية في الجنوب الأفريقي. اشتهر بالعمليات التجارية سيئة السمعة إلى حد ان وصفه إدوارد هيث (رئيس وزراء بريطاني سابق) بأنه الوجه القبيح للرأسمالية. كان من أوائل رجال الأعمال الذين إرتبطوا بالجنرال النميري بعد فشل انقلاب يوليو (تموز) 1971 اليساري. لمزيد عن التفاصيل عن دورها في السودان انظر الفصل التاسع:

Lonhro: Portrait of a multi-national, by S. Cronje et al, PB, London, UK, 1976.

ركز تايني رولاند منذ العام 1983 على دعم "حركة تحرير شعوب السودان" بقيادة قرنق طمعاً في موارد الجنوب، وشجع منذ العام 1991 "مجموعة الناصر" على الإنشقاق ودعمهم مالياً. قام بدور الوسيط بين حكومة البشير ونظام جنوب أفريقيا العنصري [الشرق الأوسط، 1991/9/6]، كما قام بالتوسط بين حكومة البشير وإسرائيل في مايو (آيار) 1990 لإطلاق سراح عميلي موساد من السجون السودانية. انظر **[Evening Standard, 30/4/1993]**. وانظر تقرير "**رولاند يذيع تفاصيل صفقة سرية مع البشير لإطلاق عملاء الموساد**"، [العالم اليوم، 1993/5/15]؛ وانظر أيضاً التحقيق المطول عن الموضوع "**شامير طلب ورولاند توّسط والبشير نفّذ: كيف أفرجت الخرطوم عن عميلين إسرائيليين شاركا في تهريب الفلاشا**"، [الوسـط، 1993/6/21].

65- لتفاصيل الإتفاق بين عدنان خاشقجي والنميري، انظر تقرير كولن لقيوم:

“Sudan Gives Saudi Financier Broad Rights to Exploit Resources”, International Herald Tribune, 31/10/1984.

وانظر أيضاً تقرير باتريك سيل الذي حضر التوقيع على الإتفاقية في الخرطوم:

“Revealed-New Peace Moves to End Guerrilla War”, The Observer, 12/12/1984.

وانظر أيضاً شهادة الدكتور منصور خالد عن الموضوع في كتابه "**السودان والنفق المظلم: قصة الفساد والاستبداد**"، دار إدام للنشر، مالطا، 1985؛ خاصة الفصل الرابع.

66- انظر تقرير الصحفي البريطاني معاوية يس،"**دور خطير لرجل أعمال بريطاني لإبرام صفقة أبوجا تستبعد قرنق**"، [الحياة، 1992/5/26].

67- انظر العقيد محمد الأمين خليفة:"**خطى السلام خلال عشرة أعوام 1989-1999**"، نشر شخصي، الخرطوم، السودان، ص 123-139. العقيد خليفة (برتي، غرب كردفان) كان المسؤول الأول عن ملف السلام لمدة تجاوزت 10 اعوام، باعتباره رئيس دائرة السلام والعلاقات الخارجية بمجلس إنقلاب يونيو (حزيران) 1989 ، ورئيس وفود الحكومة للمفاوضات، والأمين العام للمجلس الأعلى للسلام (96-1997). تم إبعاده بواسطة "مجموعة العشرة" تسليم الملف إلى الدكتور نافع علي نافع حال ظهور بوادر إنحيازه إلى مجموعة الدكتور الترابي.

68- تعتبر مقالات الصحفي السوداني سيد أحمد خليفة (السعودية) في غالبتها نموذجاً للكتابات التي تبشر لهذا المنحي في أوساط الإعلام العربي. نقتطف للدلالة هذه الفقرة من احدى مقالاته [الشرق الأوسط، 1992/7/24]:

> "خط الجبهة الإسلامية التي كانت ومازالت ترى أن للسلام طريقاً واحداً هو إخضاع قرنق بالقوة وجره إلى ساحات الحوار وهو يرفع الراية إن لم تكن البيضاء نهائياً فلتكن غبشاء اللون... كان قرنق بموقفه من الديمقراطية... وقبلها موقفه من الديكتاتورية يؤكد لكل مبصر انه رجل بلا أهداف وطنية، وان وجدت له أهداف فهي غامضة، ولأنها غامضة فهي مشبوهة، ولأنها مشبوهة فهو يخجل عن الإفصاح عنها بوضوح".



والتي عبر عنها أيضاً الأديب محمد المكي إبراهيم (السودان) قبل ذلك بأيام في مقاله "**ليس أمام قرنق إلا الهروب**"، [القوات المسلحة، 1992/7/16]:

"لو ان المتمرد استند إلى مطالب جنوبية أو مظالم وقدمت للجنوبيين لما ترددت الجماهير الشعبية في الجنوب في تأييده ودعمه ولكنه استند إلى أفكار غامضة".

ويتكرر الصدى نفسه في كتابات عدد من مثقفي شمال السودان؛ لم يكن آخرها مقالة الدكتور يوسف نور عوض (بريطانيا):"**أبوجا الثانية وموقف المعارضة في إعلان نيروبي**"، [الحياة، 1993/4/28]، الذي ذكر فيه:

"يجتهد جون قرنق في ان يكون موقفه محاطاً بالغموض، وعلى الرغم انه يقود حركة عسكرية في السودان منذ سنوات خلت، إلا ان احداً لا يستطيع حتى الآن ان يقول على وجه الدقة ما هي أهداف قرنق وما الغرض النهائي الذي يسعى اليه؟ اذ ان أصعب جوانب التعامل مع قرنق كونه رجلاً بدون أهداف معلنة".

وانظر مقالة الدكتور كرار التهامي (مصر)،"**حكاية جون قرنق**" [الخرطوم، 94/6/11]:

"حرب الجنوب هى مقبرة القادة قصيري النظر في الشمال... تلك هى القناعة التي جعلت معارضة الشمال تغمض عينيها على كل هفوات ونزوات جون قرنق ذلك العسكري الذي تمرد وهرب من كتيبته لأسباب مالية وانضباطية وأصبح بفضل مثقفي الشمال "جيفارا الغابة والصحراء"، الذي سينشر العدل والتعددية! لم يهتموا بماهية قرنق السياسية والفكرية ولم يفهموا – إلى اليوم – أهدافه ومراميه... زيفوا التاريخ بسببه وصوروا مزاجه في الحرب والتدمير للوطن وممتلكاته بأنه من باب الحرص على إتفاقية الوحدة التي خرقها النظام في الشمال".

انظر أيضاً رسالة المواطن السوداني موسى رحمة الله (ليبيا):"**قرنق لا يسعى إلى تمزيق السودان بل يهدد مصر أيضاً**"، [العرب، 1997/6/4]. ولا ننسى هنا الإشارة إلى مجموعة مقالات الأديب المرحوم صلاح أحمد إبراهيم (فرنسا) عن مشروعية وضرورة هزيمة قرنق وأهمها "**مغزى انتصارات الجيش السوداني الأخيرة في الجنوب**"، [الحياة، 1992/2/25].

69- علق الدكتور منصور خالد على التغيير في إثيوبيا وآثاره على "حركة تحرير شعوب السودان" [السودان، (القاهرة)، 1991/6/30] قائلاً:

"[هناك] فهم مغلوط لطبيعة العلاقة بين الحركة والنظام الإثيوبي ونتيجة أوهام ليست لدى الحاكمين فحسب وإنما المثقفون وبعض القوى السياسية وهم يرددون ان الحركة معارضة خارجية... الحركة تسيطر على ثلثي جنوب السودان في وقت لا تسيطر فيه أي قوى أخرى على اقليم واحد داخل السودان".

70- كان من اوائل المشاريع التجارية التي قامت بها "الحركة" هو تصديرها ما يقارب المليون رأس من الأبقار عبر الموانئ الإثيوبية إلى دولة كوبا ومقايضتها بالدعم العسكري. انظر اللواء (ركن) مساعد النويري أحمد:"**تجربة القوات المسلحة في حربها ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان**"، الدورة الثالثة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1987، ص 25.

71- انظر القرار رقم 8(الإقتصاد)، قرارات مؤتمر توريت، الإستوائية، بيان القيادة العامة "لحركة تحريرشعوب السودان" في 1991/9/12.

72- دعمت إيران الحكومة السودانية بما يعادل 1.2 مليار دولار، شكلت 600 مليون دولار منها تغطية التعاقد على صفقتين مع الصين للحصول على اسلحة ومعدات عسكرية. بجانب ما قدر بحوالي 15 الف خبير وعامل في هندسة الطرق (ربك-جوبا) وتحديث ميناء بورتسودان وتدريب الدفاع الشعبي. لمزيد من المعلومات عن تفاصيل الدعم الإيراني، انظر مقالة ريتشارد داودين في صحيفة الإندبندنت

“Sudan Steps Up War On Rebels With Iran’s Help”, The Independent, 12/3/1992.

انظر أيضاً تقرير "**طهران تتجاوب مع طلب الخرطوم مساعدتها عسكرياً لإنهاء تمرد قرنق**"، [الحياة، 1992/7/29]. وتم رصده في صحف عربية عدة بشكل عام، انظر خاصة [الحياة، 1992/5/18، 1992/5/23؛ الشرق الأوسط، 1992/6/28؛ صوت الكويت، 92/7/10].

73- انظر تصريحات الدكتور محمد خير فقير، مدير ترويج المشاريع في الهيئة العامة للإستثمار،"**مستثمرون عرب يبدأون تنفيذ مشاريع زراعية في جنوب السودان**"، [الحياة، 1992/7/2]؛ "**327 مشروعاً إستثمارياً للزراعة بأعالي النيل**"، [الإنقاذ الوطني، 1992/5/2].

74- انظر "**مخطط يستهدف ثروات السودان**"، [السودان الحديث، 1994/5/24].

75- صلاح آل بندر:"**من التدخل العسكري إلى الحكم المدني... فترة الإنتقال الحرجة**"، ورقة محورية، مركز الدراسات الأفريقية، جامعة كيمبردج، بريطانيا في 1992/8/17. راجع ملخصها في تقرير صحفي [الشرق الأوسط، 1992/8/21؛ 1992/8/25]. انظر أيضا دراسة العقيد عبد الرازق الفضل:"**دور القوات المسلحة في الحركة الوطنية**"، فرع البحوث العسكرية، بحث رقم 9003، 1987؛ وبحث



العقيد صلاح محمد سليم:**"الانظمة العسكرية والتنمية والإستقرار السياسي في السودان"**، دورة الزمالة الرابعة (بحث 6097)، 1989؛ وتقرير لجنة القيادة العامة للجيش السوداني بإشراف العقيد عصمت عبد الرحمن زين العابدين:**"العلاقة بين الجهاز السياسي والجهاز العسكري"**، كلية القادة والأركان، 1989.

76- لمزيد من التفاصيل انظر مداخلاتنا في ندوة صحيفة الزمان (لندن) والتي أجراها معنا الدكتور اسامة مهدي،**"التوالي السياسي في السودان: بين القبول والرفض"**، مسلسل على 6 حلقات [الزمان، 199/3/8-1999/3/11].

77- يحدث خلط في اللغة العربية في كثير من الأحيان بين مفهومي الإيكولوجي (تبيؤ) **Ecology** والبيئة **Environment**. فعلم **البيئة** هو علم يبحث في المحيط الحيوي الذي تعيش فيه الكائنات الحية والذي يتضمن بمعناه الواسع العوامل الطبيعية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية التي تؤثر على أفراد وجماعات الكائنات الحية وتحدد شكلها وعلاقاتها وبقاءها. بينما علم **الإيكولوجي**، أحد فروع علم الأحياء يبحث في علاقات الكائنات الحية مع بعضها البعض ومع المحيط أو الوسط الذي تعيش فيه، ويدرس قدرة تحمل النظم البيئية المختلفة للتغيرات السلبية الطارئة عليها.

78- أهم المساهمات التي قدمها مثقفو جنوب السودان عن قضايا الحرب والسلام انحصرت في موضوع "الهوية" ومناقشتها في إطار التناحر بين العروبة والأفريقية أو التنافس الديني. انظر كتاب الدكتور فرانسيس دينق:

War of Visions: Conflict of identities in the Sudan, BI, Washington DC, USA, 1995.

وكتاب السياسي بونا ملوال رينق:

People and Power in Sudan: The struggle for national stability, Ithaca, London, UK, 1981.

وكتاب الدكتور دستن وآي:

The African-Arab Conflict in the Sudan, Africana, N York, USA, 1981.

79- انظر نماذج لهذه المعالجات في كتابى المرحوم الدكتور محمد عمر بشير:

- **The Southern Sudan: Background to conflict, Hurst, London, UK, 1968.**
- **Southern Sudan: Regionalism and religion, KUP, Khartoum, Sudan, 1984.**

80- انظر كتاب الدكتور مارتن دالي (أمريكي) ودكتور أحمد العوض سيكنجا (سوداني):

Civil War in the Sudan, BAP, London, UK, 1993.

وهو يغطي الفترة إلى العام 1990. وأيضاً كتاب الدكتور بيتر نيوت كوك (دينكا، بحر الغزال)، أستاذ القانون السابق في جامعة الخرطوم والقيادي في "حركة تحرير شعوب السودان":

Governance and Conflict in the Sudan:1985-1995, DOI, Hamburg, Germany, 1996.

فهما لم يتجاوزا الإطار التقليدي السردي لفهم حيثيات الحروب الأهلية السودانية.

81- من المدهش ان موضوعات "حل النزاعات" و"دراسات السلام" لا وجود لها على قائمة أي منهج دراسي أو تدريبي في مايزيد عن 25 مؤسسة للتعليم العالي في السودان، في بلد تكاد تكون النزاعات وزعزعتها لسلامة اهله معاشاً يومياً خلال ما يقارب **½** قرن من الزمان. وعملياً المحاولة التي قامت في كل من جامعة جوبا (مركز دراسات السلام والتنمية) وجامعة الدلنج (مركز دراسات السلام) مازالت ضعيفة للغاية ولا تأثير يذكر لها حتى داخل دائرة وجودها. أما على نطاق العالم العربي فلا يوجد إلا كورس دراسي واحد في الجامعة الأمريكية، بيروت (لبنان). في الغرب توجد مناهج دراسية كاملة تمنح شهادات تخصصية إلى مستوى الدكتوراة ومراكز ابحاث كثيرة لا شاغل لها غير البحث في الموضوعين والتمحيص في تفاصيل التفاصيل.

82- هناك قضايا عدة تطرحها فصول الكتاب تحتاج كل منها إلى دراسات تفصيلية لعل من أهمها: ملكية الأرض في السودان واستخدامها؛ العلاقة بين السياسات الولائية والإتحادية في استخدام الأرض كسلعة استثمارية؛ اعتبار الإيكولوجي عاملا اساسياً في سياسات التخطيط القومي؛ مستقبل وحدة القوى السياسية على المستوى الولائي وتنسيقاتها الإتحادية؛ مراجعة وتطوير سياسة قومية للسكان؛ مراجعة استراتيجية الإسكان....الخ.

83- لمزيد من العلومات عن المفهوم السائد عن تحديات وأولويات الأمن القومي السوداني انظر الدراسات التالية:



- اللواء (ركن) مساعد النويري أحمد:"**تجربة القوات المسلحة في حربها ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان**"، الدورة الثالثة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1987.
- اللواء (أمن) عمر محمد الطيب:"**الأمن القومي لوادي النيل**"، رسالة دكتوراه، أكاديمية ناصر العليا، القاهرة، 1990.
- اللواء (ركن) أحمد محمد أحمد:"**دول الجوار وأثرها على الأمن القومي السوداني**"، الدورة السابعة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1991.
- اللواء (ركن) رمضان زايد كوكو:"**التمرد بجنوب كردفان وأثره على الأمن القومي**"، الدورة السابعة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1991.
- عميد (شرطة): علي عبد العزيز مسند:"**المشاكل الأمنية بولاية دارفور وأثرها على الأمن القومي السوداني**"، الدورة الثامنة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1992.
- عميد (أمن) حسن صالح بيومي:"**جهاز أمن الدولة: تجربة الأمن والمخابرات في السودان**"، نشر شخصي، الخرطوم، السودان، 1992.
- عميد (أمن) محمد عبد العزيز وعميد (أمن) هاشم أبورنات:"**أسرار جهاز الأسرار: جهاز الأمن السوداني 1969-1985**"، نشر شخصي، لندن، بريطانيا، 1993.
- العميد (ركن) العباس عبد الرحمن الخليفة:"**الدفاع الشعبي في السودان**"، الدورة الحادية عشرة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1995.
- عقيد (أمن) حسن صالح بيومي:"**معضلات الأمن والسياسة في السودان**"، نشر شخصي، الخرطوم، السودان، 1998.

84- انظر كتابنا:"**الأمن القومي السوداني: هواجس مستقبلية**"، دار كيمبردج للنشر، المملكة المتحدة (قيد الإعداد).

85- طافت المباحثات والتداول حول السلام خلال 11 سنوات الماضية عواصم عدة (انظر الفصل الثامن). أبوجا (نيجيريا)، كمبالا (يوغندا)، اتلانتا وواشنجطن (امريكا)، بيرجن (النرويج)، لندن (بريطانيا)، نيروبي (كينيا)، فرانكفورت (المانيا)، القاهرة (مصر)، طرابلس (ليبيا)، برشلونة (اسبانيا)، أديس أبابا (إثيوبيا)، هراري (زمبابوي)، جوهانسبيرج (جنوب أفريقيا)...الخ.

86- انظر الحوار الذي أجراه معنا الصحفي العراقي نضال الليثي،"**منطقة القرن الأفريقي: فشل تقاسم الموارد ساعد على انهيار الدولة القومية وانتعاش العصبية القبلية في أفريقيا**"، [الزمان، 2000/2/11]. قطع السودان مسافات طويلة نحو تهيئة موقعه لدور أفريقي عند العرب ولدور عروبي عند أفريقيا، واستطاع أيضاً رغم السلبيات ان يؤسس لدور اسلامي يستفيد منه الطرفان. يشهد على ذلك المنح التعليمية والتدريبية لجامعاته ومؤسساته التعليمية وكلياته العسكرية، والمصرف العربي للتنمية في أفريقيا، ومعهد الخرطوم لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، جامعة أفريقيا ومنظمة الدعوة الإسلامية، بالإضافة إلى ضيافته لعدد من المؤتمرات ومنتديات الحوار العربي-الأفريقي.

87- محمد عشرية الصديق:"**نهضة الوطن وتكاتف أبنائه**"، [حضارة السودان، 1929/10/30].

88- من المهم ان نشير هنا إلى ان ملف السلام وما يرتبط بأولويات الأمن القومي السوداني ترعاه أيادي خبراء جهاز أمن "الجبهة القومية الإسلامية" بالكامل وجميعهم تدربوا في إيران، بل إن جميعهم من خارج المؤسسة العسكرية. فالدكتور نافع علي نافع (مستشار رئيس الجمهورية لشؤون السلام، مدير جهاز الأمن السابق، محاضر بكلية الزراعة جامعة الخرطوم، دكتوراه في وراثة نبات السمسم من جامعة كليفورنيا-ريفرسايد، 1980) ومساعده الدكتور مطرف الصديق علي النميري (طبيب بشري، خريج كلية طب جامعة الخرطوم، دفعة 1980) ومنسق جهاز الإستخبارات هو يحيى حسين (إقتصادي، كلية الإقتصاد، جامعة الخرطوم، 1980) والدكتور قطبي المهدي أحمد (وزير التخطيط الإجتماعي، مدير الأمن الخارجي السابق، سفير السودان في طهران، خريج كلية القانون جامعة الخرطوم 1971، صحفي بالخليج، دكتوراه فلسفة، كندا) وينسق نشاطهم جميعاً الدكتور الطيب ابراهيم محمد خير (مستشار البشير للشؤون الأمنية، طبيب، خريج كلية الطب جامعة الخرطوم، دفعة 1979). لا يغير من الوضع تعيين اللواء الفاتح الجيلي (كلية الشرطة، جهاز امن دولة الجنرال نميري) في مارس (آذار) 2000 مديرا للأمن الخارجي وهو كان بعيدا عن دائرة العمل منذ حل جهاز أمن نظام نميري بعد انتفاضة 1985، ولا يقلل وجوده من هيمنة الحلقة المحدودة المشرفة على ملفات الحرب والسلام في عموم منطقة القرن الأفريقي وشرق البحر الأحمر وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

مؤسسة المجتمع المدني السوداني هيئة مستقلة للتفكير (Think Tank)، تأسست في أكتوبر 1992. غايتها تحليل واستيعاب واستقراء الشؤون السودانية والمرتبطة بها في شمولها. وذلك من خلال إجراء الأبحاث وترشيد السياسات العامة والتوثيق والحوار بمنظور إستراتيجي للقضايا الوطنية وتقاطعاتها الإقليمية والدولية. محاور تركيزها العنف المنظم، وقضايا السلام العادل، وتمكين المجتمع المدني، والعدالة الاجتماعية، وتحديات الأمن الوطني والتنمية. وتستند في عملها على المعايير الدولية، وتهتدي بمبادىء الديمقراطية والحكم الرشيد. فعالياتها ولقاءات التنوير التي تقدمها يشارك فيها صانعي السياسات ومتخذي القرارات والباحثين وقادة الرأي العام والمهتمين من السودان وأقطار أخرى، بهدف معرفة مسارات الأحداث وتداعياتها؛ وتحديد الخيارات الواعدة والبدائل التي تشكل وتؤثر على السياسات العامة والإستراتيجيات الوطنية أو الاجنبية المتعلقة بالبلاد وأهلها.

للمشاركة أو تلقي مزيد من التفاصيل أكتب إلى:



Dr Salah Al Bander, Director SCF
SCF House, 37 Monkswell, Cambridge,
CB2 9JU, United Kingdom.
Tel +44 1223 504393 Fax: +44 1223 501125
scf@sudan21.net
www.sudan21.net

للتواصل

www.albander.org
+44 7903 416 591
sab@albander.org
salbander
salbander



Diagnosing The Sudan

صـلاح آل بـنـدر

BSc, MPhil, PhD, ABIM





مـرور25 عامـاً علـى تأسـيس مؤسسة المجتمع المدني السوداني هــي مناسبة للاحتفاء بما حققنا، والتفكير والتأمل في دروس تجربتنـا مـن أجـل برامجنـا المسـتقبلية. خـلال ربـع قـرن مـن الزمـان (1992-2017) نجحنا في التمسك برؤيتنا وقيمنا وأهدافنا. ولكن تعلمنا، أيضاً، من التجربـة ان الاستمرارية لا يمكن ضـمانها مـن غيـر المراجعـة الدوريـة والحـرص علـى التطور والابداع في ظل متغيرات عنيفـة وتحـديات عصـية علـى المسـتويين الوطني والإقليمي، ولا نبالغ إذا قلنا والدولية.

خـلال السـنوات الماضـية اسـتمر تـأرجح بنـدول الكـوارث الفاجعـة والحـروب والأزمات المزمنة وزعزعة مستمرة في بلدنا؛ ليس علـى المسـتوى الإقليمـي فحسب ولكن على المستوى الدولي، مما زعزع ثقة الحكام والمحكـومين فـي مسارات المستقبل. وأغلب هذه التحديات التي واجهناهـا لـم تخـرج بعـد مـن دائرة الرؤية والأهداف التي حددناها لمنظمة "مـواطن"؛ والتـي تلخصـت فـي كيفيـة التبشـير بالبـدائل النـاجزة لتحقيـق السـلام العـادل والديمقراطيـة المستدامة والعدالة الاجتماعية. ولعل العمود الفقري لكـا هـذه التحـديات هـو كيفية المساهمة الجادة في الوصول لبديل وطنـي متفـق عليـه مـن مختلـف القناعات وألوان الطيف السياسـي لنظـام الحكـم فـي السـودان. ويصـبح هـو الإطار الضروري للتنمية من خلال تحقيق العدالة واستقرار المجتمـع وسـيادة الأمن وحكم القانون.

لذلك نشعر ان الاستمرار في الالتزام بمرجعيتنا هـو مرشـدنا فـي المسـتقبل للتعامل مع كافة المستويات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ونحـن على قناعة بان هذه المهام، كما فـي السـابق، تتخطـى الامكانيـات المتـوفرة حالياً لمنظمة "مواطن". وبـذلك يصـبح الخـوض فـي غمارهـا أصـعب وأكثـر خطورة ولكن بالضرورة أكثـر إلحاحـاً. ونحـن علـى قناعـة، مـن دون شـك، ان



بتبني نهج التنسيق والتعاون والتحالفات يمكن معاً ان نطور ونحمي إنجازات ما تزال تتهدد بالتباينات في المواقف والاحتكاكات والنزاعات بين أنصار المعسكر نفسه.



الطموحات والدوافع التي كانت هي المدخل لتأسيس "مواطن" في أكتوبر (تشرين الأول) 1992 ما تزال جذوتها حية. لعل اقواها هو تحقيق بعض من رؤية شخص بسيط هو الحاج عباس أحمد بندر (1918-1991) ووالده الذي أسس "مسيد ود بندر" في حي العرب (أمدرمان) في العشرية الأولى للقرن العشرين، واللذين عَبَرا بقيمهما وسلوكهما وقدراتهما وانجازاتهما عن أسمى قيم إنسانية في الحب الفطري للعدالة الاجتماعية. وفي قناعتيهما الراسخة التفاؤلية أن حياة أفضل للجميع ممكنة التحقيق بواقعية تعترف بخطايا وتحديات عصرهم ومرونة في التعامل معها. وفي تقديرنا ان "مواطن" هي المنظمة القادرة على تحقيق بعض من ذلك العشم وان تستمر في ان تكون مصدراً للنقاش ومنبراً للحوار ومنصة للتحليل الناجع الذي يساهم في محركات ومجرى البدائل المطروحة لتحسين حال البلد والمواطن السوداني.

خلال 25 عاماً حاولنا في "مواطن" الالتزام بمعايير الموضوعية والحياد والبحث عن الحقيقة والاستناد على المعلومة والابتعاد عن المواقف المسبقة والمؤثرات الحزبية بهدف ترشيد السياسات العامة ومواكبة القضايا الملحة محلياً وإقليمياً ودولياً. ولكن، في الوقت نفسه، نحن لا نتحدث عن الحياد أو

الإنحياز "الفج". بل نعتقد ان "انحيازنا" الايجابي لمصالح الاغلبية لا مفر منه. وهنا، أيضاً، يبدأ مفترق الطرق بين مساهمتنا المتواضعة في الحياة العامة التي تستهدف تغيير واقع الحال وتفتح فرص تحسين أوضاع الاغلبية؛ وبين الذين يعملون على تبرير النهج السائد والتبشير بأهمية المحافظة على استقرار الراهن في إطار الاصلاحات التدريجية والتأكيد على استحالة التغيير وتكلفته الغالية.

منظمة "مواطن" لا تجد انفصالاً أو تعارضاً بين محاور التعامل مع الشرعية الدولية والمبادرات الدبلوماسية وبين فرض الالتزام الوطني الصارم بالمواثيق والمعايير الدولية والإقليمية. وبين كل ذلك ومسارات العمل الوطني على جبهتي نظام الحكم أو المعارضة له. ففي كل هذه المسارات تتقاطع الجهود بين المؤسسات الرسمية والشعبية والدولية لمواجهة موجات القمع وتأمين الأمن والاستقرار.

يتطلب ذلك ان نتقدم الصفوف لأجل توظيف ثورة المعلوماتية وانظمة الإعلام الجديد والبديل، بكل منصاته، لتمكين القطاعات الاجتماعية الأضعف والمناطق الأقل نمواً في وطننا. وذلك في إطار الأضلاع الرئيسية للصراعات التي تتخطى المحلي إلى المدى الإقليمي والدولي. ولا يتم ذلك في منظمتنا المتواضعة إلا بالعمل وفق أحدث الأساليب والطرق التقنية والتشبيك والتعاون مع الخبراء والمتخصصين في الشأن السوداني داخل البلاد وخارجها.

نواجه السؤال المحوري، في كل منعرج وطني، لماذا تعثرت بل وانقطعت مسارات التغير عقب كل انتفاضة شعبية (1964، 1985) طالبت بالتغيير وعجزت عن تحقيق بعض من أهدافها؟ في تقديرنا ان السبب هو التضارب بين المسارات التي يفترض ان تتطور من خلالها صيرورات التغيير وتحقيق مطالب الانتفاضات الشعبية (السلمية/ المسلحة). وهذه المسارات تتضمن أسئلة

رئيسية:

☑ **أيديولوجياً (فكرياً):** لم نحدد ونتوافق على أي دولة نريد؟ وأي نظام سياسي نطمح إلى تاسيسه؟ وما هي علاقة الدين بالدولة؟ وما معنى المواطنية في ظل التناقضات بين الوطني والعابر له.

☑ **سياسياً:** بأي طريقة تدار السلطة؟ وكيف يتم تطويرها وتداولها السلمي؟ وما هي السياسات التي يجب الالتزام بها؟

☑ **إستراتيجياً:** مفهوم متفق عليه للأمن الوطني، وسياسة خارجية تتوافق مع مصالح السودان العليا، والتحالفات على المستويين الإقليمي والدولي، ومتطلبات التوازن والانحياز والحياد.

☑ **الهوية الوطنية:** التوافق والتكامل مع الهويات الأخرى في علاقتها المباشرة بالمواطنة.

التضارب والتناقض المفتعل بين هذه المسارات الأربعة عقب كل انتفاضة كانت تفرض اختزالها في مسار واحد سياسي يرتبط بالصراع حول السلطة؛ وتأجيجه المتصاعد عبر الهرولة السريعة إلى اجراء الانتخابات، دون مرحلة انتقالية كافية لبناء أسس التوافق الوطني. مما استنزف القوى صاحبة المصلحة في التغيير وأنهكها، وعطل قدرة القوى التقليدية من تجديد نفسها، وتحول الصراع (الحوار) حول الخيارات المتاحة إلى مجرد ساحة من ساحات الصراع حول احتكار السلطة.

بعد 25 عاماً من مسيرة "مواطن"، بكل نجاحاتها واخفاقاتها، نجد ان الأهداف العامة لاستمراريتها يمكن تلخيصها في:

☑ تطوير إطار بحثي يستند على مرجعية مشروع "تشخيص السودان"، وذلك لمساهمة في جهود التغيير السياسي والإقتصادي والإجتماعي؛ ودراسة التحديات



والعوائق التي تتعارض مع مواصلة مسار التغيير ممثلة في الشرعية (ثورية/ ديمقراطية)، وعلاقتها بالحقوق الأساسية مع أرتباطها بالمؤسسات الرسمية. وما يتطلبه ذلك من تأمين قاعدة معلوماتية من مصادر متعددة توظف بالكامل امكانيات جامعة كيمبردج (حيث كانت الحاضنة للفكرة) وتنطلق منها إلى رحاب المصادر الأخرى والميدانية.

☑ مقاربة المسائل الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية في علاقتها بالاوضاع السكانية (توزيعات/ هجرة/ نزوح/ لجوء/ متغيرات)، ومتابعتها في نطاق تحولات النظام الإقليمي وقراءة التغيرات الدولية. مع وضع في الاعتبار ان أعراق وأديان ولغات وثقافة السودان أوسع من حدوده السياسية.

وتستهدي ابحاثنا بالتركيز على ربط العلاقات بين ما يحدث على المستوى المحلي من علاقات بالنظام الشامل في المركز حيث مفاتيح السيطرة على السلطة والثروة. لكننا نجد ان أغلب الدراسات عن واقع السودان تعرفت على كيف تتفاعل وتعمل الانظمة المحلية في علاقتها بالنظام في المركز. ولكن ما نزال نجهل كيف تؤثر هذه العلاقات في الاتجاهين ومدى وعمق هذه التأثيرات على مستقبل البلاد والعباد. لذلك التزامنا في "مواطن" ان نواصل طريقنا بأن نكون أكثر قرباً من تحديات بلدنا وأهلنا في الداخل أو في المهاجر بالاعتماد على أساليب جديدة وخلاقة في البحث والتقصي. وان تكون مخرجات عملنا (منتديات، مؤتمرات، ندوات، ورش عمل، حلقات نقاش، إصدارات ومرئيات... الخ) أكثر ارتباطاً بهموم التنمية ومكافحة الفقر وتقديم رؤى بديلة على الصعد كافة. وان نعمل على تقديم فهم دقيق ومتوازن وعميق إلى الرأي العام بشأن محاور عملنا الأساسية كما تحددها وثيقة "تشخيص السودان". وذلك من خلال:



☑ **التركيز بصورة أكبر على قضايا نظام الحكم كهياكل وآليات وتشريعات، وتقاطعاته مع موجات العنف المنظم (Organised Violence) بأشكالها ومصادرها المختلفة (مؤسسات/ حركات/ وسائل/ قوانين/ لوائح/ إجراءات) كهدف رئيسي يحدد أولوياتنا وفعالياتنا ومخرجاتنا وشراكاتنا وتحالفاتنا.**

☑ **إعادة دراسة وفحص تطور السودان التاريخي وفك شفرة المشروع الاستعماري، وبروز ملامح المشاريع الوطنية وجذورها الفكرية وانعكاساتها على مدى نجاح أو فشل مشروعات التنمية والتطور الإجتماعي منذ الاستقلال. وتعمل على تحديد مسارات الخيارات المتاحة ومدى وافقها مع ثقافة التنوع والمشاركة الديمقراطية للمواطنين.**

☑ **الاهتمام أكثر بتطوير مرجعية الأمن الوطني السوداني الشامل (عناصره/ نطاقه/ أبعاده/ مجالاته/ دلالاته) برؤية تستشرف تحديد المخاطر وتشريح التحديات واقتناص الفرص من أجل بلورة وتأسيس اجماع وطني متوافق عليه يدعم مصالح السودان العليا (استقلاله/ سلامة أراضيه/ وحدته/ حماية نصيبه من موارد النيل/ مياهه الإقليمية/ موارده الطبيعية ...الخ) ويحمي سيادته الوطنية.**

☑ **تعزيز فرص ودائرة تأثيرنا كمنظمة فاعلة بتوسيع نطاق المجموعات المستهدفة وقنوات التواصل مع السودانيين في الداخل والخارج بإستخدام أحدث آليات ووسائل التواصل الإجتماعي (Social Media) وتقنية المعلومات (ICT). ورفع القيمة المضافة لقاعدة بيانات المنظمة (SCF Database)، وذلك بتحديد أدق للشرائح**

المستهدفة لكل محور من محاور عملنا والقنوات المناسبة للتواصل معهم.

تجربة 25 عاماً من العمل، وفي ظروف استثنائية، أكدت ان سلطتنا هي المعرفة وتجربتنا الذاتية إضافة إلى الارادة والوجدان السليم. وهذه السلطة التي نملكها لا تسود بالأساليب الملتوية أو المال، بل تتعزز وتتوطد وتغتني بسيادة التسامح والديمقراطية والتعددية، أي بقبول كافة أشكال التنوع وحرية الفكر والإبداع وحقوق الإنسان. ففي ظل أوضاع كتلك تتعمق وتزداد قدرتنا على مقاومة فرض ما سمي "المشروع الحضاري" بالقوة الناعمة أو الدموية بواسطة سدنة إنقلاب يونيو (حزيران) 1989. لذلك بتجديد اعتماد هذه الوثيقة التي نحن بصددها،"تشخيص السودان"، نكون قد حددنا معالم الطريق والأهداف بعد مراجعة وتفكير ودراسة للمتغيرات كافة. ووضعنا السياج لحماية مشروعنا الفكري من التراجع أو الانحسار والضعف والمداهنة خصوصاً حيال ما يريده النظام الحاكم الاستبدادي الإسلاموي من تبرير نظري وتسويغ إيديولوجي للصفقات الجارية معه. وهي تعمل ليل نهار بهدف تشكيل صورة ذهنية زائفة عن أي بديل بمحاولاتها المتكررة بتقليص شرعية المعارضة، وعزلها من بيئتها الداخلية وحلفائها في الخارج، وتعميق الانقسام حول دورها، وتحجيم قدرتها على المبادرة، وتقييد نوعية ومستوى خياراتها. ولذلك سنفضح النغمات المختلفة لبعض القوى المعارضة التي حاولت تسويق مفاهيمها الانهزامية تحت حجج وذرائع مختلفة بالحديث عن الحلول (فن الممكن) والمساومات والصفقات التوفيقية بإعتبارها الخيار "المقبول والمسموح به". ونهزم كل المحاولات التي جرت لتقديم مشروع الترابي للدولة الإسلامية، بطبعاته المختلفة (الإخوان المسلمون/ جبهة الميثاق/ الجبهة القومية الإسلامية/ مؤتمر وطني/ مؤتمر شعبي/ اصلاح ...الخ)، منذ يوليو (تموز) 1977 بأعتباره "الأب الروحي" للحركة السياسية السودانية تحت شعار "الحزب الغالب"؛ كما انهزم النظام المايوي (1969-1985) الذي حاول فرض نهج "الحزب القائد". ونتجاوز كل الأساليب الناعمة والخشنة المتنوعة والمتدرجة



من الكرباج إلى مقص الرقيب، ومن العزل إلى المحاربة بلقمة العيش، ومن النفي الإختياري والإجباري إلى المشنقة والرصاص. كلها طريق واحد وعر بمسارات متعددة، بعضها مسدود وأغلبها مليء بالأخاديد العميقة والقنابل الزمنية والألغام. ويمكن تلخيص مآلات النظام الإسلاموي الحاكم (المؤتمر الوطني) وتوصيفه إلى صنوه وشقيقه السيامي (المؤتمر الشعبي) الذي قال:

> "بلاد السودان تحكمه الطواريء في كل شيء... أما القانون والقضاء والمحكمة الدستورية فهي نصوص بلا إلزام، وصعد إلى منصة القضاء ضباط في جهاز الأمن والمحكمة الدستورية لا تقضي إلا بما ترضاه ثلة الحكم المستبدة. فأصبح اللجوء للقضاء هو لجوء لوجه آخر من الأمن إلا ما ندر، واضحت كلمات القضاء العادل والمتهم بريء حتى تثبت إدانته لا تعني شيئاً لقضاء السودان اليوم، بل ان العدل والبراءة هو ما تراه الأجهزة الأمنية. وجهاز الأمن لا يسأل ولا يراقب فهو يعتقل بلا قانون ويقتل الناس تحت التعذيب في سجونه ومعتقلاته... والقوات المسلحة يعلو عليها جهاز الأمن وتسخر لضرب المواطنين العزل بالطائرات... والصحافة تكتمها الرقابة ويفسدها الإغراء وتزور إرادتها... والاقتصاد تكالبت عليه مطامع أهل الحكم الخاصة وحولوا المال العام إلى غنيمة شخصية يتقاسمها الأخوان والأصهار والأقارب... السياسة الداخلية لا تتنفس هواء ديمقراطياً صحياً، والأحزاب تحشد للاستماع لأهل السلطة، والبرنامج الوطني المزعوم لا يعلم اتجاهه وفصوله أحد. أما السياسة الخارجية فهي اليوم تحت الحصار الدولي وسيف العقوبات المسلط بما كسبت به الحكومة في دارفور، وأصبح السودان سلة صدقات العالم".

هذه وثيقة وشهادة من داخل المشروع الإسلاموي (العابر للزمان والمكان) الذي شارك في السلطة منذ 1977 بعد ما سمي "المصالحة الوطنية"، واحتكرها مع الثروة من دون منازع منذ انقلاب 1989. وتمكنت فيه من الإمساك بمفاصل الدولة وحولتها إلى آله عملاقة لمصادرة الموارد وإعادة توزيعها بطريقة تخالف الوظيفة الأصلية للدولة. ولأنها لا تستند إلى فئة اجتماعية حاضنة لها في مناخ تطور ديمقراطي طبيعي فقد بلورت مجموعات مصالح أستندت إلى مؤسسة العسكر وأجهزة الإستخبارات أو حزب السلطة أو بيروقراطي جهاز الدولة. ولم تتجاوز بنظامها الاستبدادي مفاهيم الدولة السلطانية القمعية التي عرفناها في تاريخنا منذ الدولة الأموية. ولكن على الرغم من كل ذلك فالإنقاذ الآن تواجه تحديات مضاعفة (أزمة تأسيس/ أزمة شرعية/ أزمة دور) بعد ان بدأت تتمزق المظلة الدينية والفكرية والتنظيمية التي رعتها مدة طويلة. وفشلت كل محاولاتها (صفقات مع الحركات المسلحة/ مؤتمرات حوار مع الأحزاب) في خلق نظام تمثيل عادل للتكوينات والفئات الإجتماعية التعددية. وأصبحت مهمومة بمشاكلها الخاصة (الفقر، البطالة، التضخم، الهجرات، زيادة كتلة المستبعدين، تضاعف عدد المهمشين) وحصادها البائس (الخدمات/ الحريات/ الأمن ...الخ) وحتى توقعاتها الخائبة أخفقت في وعودها كافة؛ وهي في خضم أزمة سافرة في الوقت الذي يفقد فيه كامل "البرنامج الإنقاذي" بطبعاته الأصلية والمنقحة مشروعيته وشرعيته بإستمرار. وما حدث في تونس ومصر وليبيا والعراق واليمن ما يعزز الأمل بأن تلك الانظمة الاستبدادية التي تصورناها منيعة ومحصنة لا يمكن اقتحام قلاعها ما هي إلا سراب أمام عزيمة وانتفاضة الجماهير. ولكن عززت قناعتنا أيضاً ان الاتفاق على معالم البديل (المناهج/ السياسات /الخيارات) وتحصينه من التحركات المضادة (الظاهرة والمستترة، القانونية وغير القانونية) ضروري كضرورة الانتفاضة نفسها. فقد أصبح واضحاً الآن ان هنالك مجموعتان بديلتان ومقاومتان للتغيير المنشود؛ واحدة في السلطة والثانية خارجها تعلن انحيازها لمقاومة النظام ولا تتردد في الوقت نفسه عن التمسك بولاءات ومواقف وسياسات تمنع هذه الغاية. وهي



تخاف من ان يقود التغيير إلى توازن جديد لذلك توظف المخاوف من التغيير وتسعى إلى تحويل المؤقت والانتقالي إلى وضع دائم ومستمر. تسعى إلى تغيير هوامش النظام وتسعى للحفاظ على نواته الصلبة. ومهمة ثالثة، أيضاً، هي إفساح المجال أمام التحولات المفروضة من الخارج، والترويج لبدائل متطرفة مرتبطة بإقتصاديات السوق العالمي.

في كل منابر البحث وأوعية التفكير (Think Tanks) والإعلام تتردد الهواجس الأمنية والدعائية على ان بلادنا (السودان/ جنوب السودان) المصنفة بأنها دولة هشة (Fragile State)، أو ضعيفة (Weak State)، أو الدولة المأزومة (Crises State)، وفي مجالات أخرى بأنها دولة فاشلة أو متعثرة (Failed State)؛ تحيط بها موجات الحروب الأهلية والتمرد المسلح والتدهور الإنساني والاختلال المريع في أداء جهاز الدولة والتفاوت الإجتماعي والإرهاب وملايين من النازحين واللآجئين. وتنعكس تداعيات كل ذلك على ضرب النسيج الإجتماعي. وبالتالي تمكين اليد العليا للتشكيلات الأولية (القبائل، الانتماءات الدينية، الجهويات) لأن تحافظ على فعاليتها ودورها في مقابل التنظيمات الحديثة (الأحزاب، النقابات، الاتحادات، الجمعيات)؛ مما يعزز من حالة الاختلالات الهيكلية للدولة، وهي تقع عند خط زلزال سياسي-إقليمي، مما يفسح المجال لأن تعمل العوامل الخارجية على زعزعتها وتفجيرها من الداخل. وهي بذلك تشكل خطراً اضافياً يتجاوز محيط الجوار إلى تهديد الاستقرار والأمن الدولي. ولكن نحن على يقين بأن عملية التراكم من أجل التغيير مستمرة، وتتضمن هدماً ومراجعات خلاقة وبناء تنظيمي راسخ. وكما أثبتت كل انتفاضات شعبنا ان الوعي الجماعي هو على الدوام أعلى من وعي الصفوة الحاكمة في فهم اللحظة التاريخية الملائمة للتغيير وتحديد احتياجاتها ونزع التفويض الذي افترضت بعض قيادات الأنظمة انه دائم إلى الأبد. وهنا سيكون لإستمرار مساهمة "مواطن" المتواضعة في رصد وكشف هذه المحاولات مع القوى الأخرى ضروري ودور فاعل.

كل ما نخطط له من برامج ابحاث وفعاليات عن السودان لن يكون بمعزل عن عواصف المتغيرات العالمية. حيث تقديرات "مجلس الاستخبارات الوطنية" الأمريكي قدم استشرافاً للاتجاهات العالمية وانعكاساتها حتى العام 2035. وذلك من خلال دراسة محاور نسب نمو السكان، والتطورات الإقتصادية، ونزاعات الهويات ولأفكار الاقصائية، وتعقيدات الحكم وإدارة جهاز الدولة، والتغيرات المتوقعة في طبيعة النزاعات حول العالم. وخلص إلى ان كل هذه المحاور ستتفاعل بوتائر غير مسبوقة لتجعل انظمة الحكم والتعاون العالمي يواجه صعوبة متزايدة. وستجعل الظروف الإقتصادية والسياسية والتقنية والأمنية إلى ارتفاع عدد الدول والمنظمات والأفراد الذين بمقدورهم التعامل بطريقة مضرة من دون تكلفة كبيرة. وستواجه الأنظمة ذبذبة وتوترات دورية في ظل تراجع الالتزام بآليات الأمم المتحدة وستسعى بعض الدول للسيطرة على مزيد من ما تعتقد انه مصالحها عبر القوة. وستسهل أدوات التواصل الإجتماعي من تعزيز دور الأفراد والجماعات الصغيرة على تغيير أنظمة الحكم، مع اتساع رقعة التهديدات الإرهابية على مستوى العالم. وسنواجه مع ازدياد الأزمات والصراعات الإقليمية تقوض مصداقية المعايير الدولية لتسوية النزاعات ومعايير حقوق الإنسان. وسترتفع وتيرة استغلال الدين كمصدر للنفوذ وكوسيلة لاستغلال الغضب والاحباط والمظالم في عمليات التعبئة والتحشيد مع ازدياد استخدام تقنية المعلومات. وبذلك سيصبح العالم أكثر تقلباً وستواجه كل الدول ضغوط متصاعدة لاجبارها على التكيف مع ازدياد عجز الأنظمة على تلبية توقعات مواطنيها.

على الرغم من الصورة القاتمة التي ترسمها تنبؤات أجهزة الاستخبارات الأمريكية للوضع العالمي وانعكاساته على إقليمنا وبالتالي على وطننا، ولكن نحن نتعشم بأن اطلاعكم على هذا السفر لن يكون مجرد محاولة لسبر طريقة فهمنا للواقع السوداني وتداخلاته على المستويين الإقليمي والدولي



(التهديدات/ التحديات/ الفرص)، ولكنه يوضح لكم جذور محاولات فك شفرة التخلف والاستبداد في بلادنا، وكيفية توظيف أدواتنا لتشخيص أوضاعه واستقراء مسارات مستقبله. ولكن، أيضاً، يحتكم للتعاون معنا والمشاركة بفعالية في مدخلات ومخرجات عملنا. وبذلك نكون قد هيئنا المناخ المناسب لتعزيز وتقوية الشكل التنظيمي الأفضل لتنفيذ خطة عملنا إلى 2020، والسودان يستعد للانتقال إلى فترة جديدة من التحديات والطموحات.

كيمبردج، المملكة المتحدة

أكتوبر (تشرين الأول) 2017



المشروع البحثي، "تشخيص السودان"، هو مساهمة متميزة، إذ يقدم مسألة الحرب وتحقيق السلام العادل ومسارات التحول الديمقراطي في السودان من منظور مُختلف؛ ولعل هذا ليس هو كل الجديد فيه. فهو يؤكد، أيضاً، الحاجة الماسة لقراءة جديدة لمسارات الحرب والسلام في السودان وإرتباطها الوثيق بنظام حكمه وخيارات أهله.[1] فالمشروع يحاول ان يستعرض بصورة متكاملة، ولأول مرة في سجل الدراسات المتعلقة بالحرب الأهلية، بين أبعادها المكانية في مسارح العمليات في جنوبه وغربه وشرقه وتراكماتها الزمانية كما هي سائرة خلال 6 عقود من تاريخ البلاد. وهو يقدم إطاراً أعرض يشمل كل جوانبها، ويضع مسألة العوامل التي ساهمت في تغيير طبيعتها والفئات المستفيدة من إستمرار محرقتها في بؤرة الضوء.

ويعتبر هذا المشروع وبكل المقاييس رائداً في مجاله، وهو يستند في مرجعيته إلى ما أصطلح على تسميته مؤخراً علم "الإيكولوجي السياسي" Political Ecology، حيث يبحث عن الخيط الرفيع الذي يربط بين جميع إحداثياتها وعلى كل جبهات القتال (المعلنة والصامتة) كما تقدمها تجليات الصراع على الموارد والسلطة بوجوهها الباردة منها والساخنة. فالمعالجات السابقة، وبأي لغة شئت، تناولت قضايا الحرب والسلام والعدالة الاجتماعية في السودان بصورة مُجزأة - في شكلها وخلاصتها - واقتصرت على مفاهيم إختزالية تتعلق بالهوية والعقائد الدينية وموروثات الحقبة الإستعمارية وعزلت تداعياتها عن السياقات الإقتصادية والجغراسياسية والبيئية وآثارها الباقية وأبعادها المستقبلية.[2] وفي كلياتها لم تربط بين الحرب ومسبباتها ودروب البحث عن السلام الدائم والديمقراطية الراسخة والعدالة الإجتماعية. لذلك نعتبر هذا المشروع، أيضاً، مساهمة متميزة لما قد تثيهر إجتهاداته من حركة في برك حياتنا الفكرية المستسلمة في عمومها لترديد المألوف والسائد عن الحروب الأهلية السودانية وافرازاتها على كل الصعد.

عن الحروب الأهلية السودانية وافرازاتها على كل الصعد.

الحروب الأهلية السودانية هى الحدث الأهم في تاريخ وإقتصاد وجغرافية البلاد. وبسببها تعرضت المنطقة إلى متغيرات عميقة غيرت وجهها وحياة مواطنيها بشكل غير مسبوق. وقبل إشتعال فتيلها في منتصف القرن الماضي إنشغل أهل السودان بالترتيبات القانونية لخروج المستعمر وبكيفية الوصول إلى معادلة دستورية تحفظ للقوى السائدة مصالحها في إستمرار إستنزاف موارد ساحات الحرب الحالية كما خططت لها مصالح المستعمر البريطاني من دون رقيب أو حسيب. فمسارح العمليات للحروب الأهلية السودانية لم تشهد سلاماً وإستقراراً نسبياً كباقي أنحاء القطر، وواجه أهلها بشكل متواصل نيران تجريدات السلطات المركزية الحاكمة لإستغلال مواردها من دون إنقطاع أو هدنة - دون مبالغة - منذ 5 قرون.

من جهة ثانية فإن غالبية البحاثة في شؤون الحرب والسلام السودانية والممارسين مجالها - بشقيهم العسكري والسياسي - يلتقون في أغلبيتهم الساحقة عند القول بأن أس البلاء في جوهره, ككل شئ، هو في النهاية سياسي؛ وإن إنتهاء الحرب كنظام قائم متكامل لا يمكن أن يكون إلاّ سياسياً.[3] ونحن نضم صوتنا اليهم، كما نتفق أيضاً مع رأي أبرز المؤرخين العرب عبد الرحمن بن خلدون, الذي ينطبق على السودان وعلى غيره، ونقول إن عصب جهاز الدولة الذي يشرف بشكل مستمر على إدارة أمر الحروب الأهلية السودانية (الساخنة والباردة) خلالأكثر من ½ قرن من الزمان يخفي في ثناياه مصالح فئة متحكمة متنفذة كانت ومازالت تقف خلف السياسات التي حكمت أطرها وغلفت تحت رايات القومية والمصالح الوطنية والثقافية هوية المستفيدين من إستمرار محرقتها. ليس ذلك فقط بل عملت على تمويه دور المستفيدين من إستمرارها ومسامرتها والمحافظة على الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الداعمة لعناصر تأجيجها. ونحن هنا لن نحاسبها



وأنفسنا على سياسات الإرث الإستعماري ولكن على ما قامت بـه هـي نفسـها بعد إستقلال السودان في العام 1956 بشكل حقيقي ونسبي.



صـراع الـخـيـارات

تتغير الأنظمة وتزول، بهذه الطريقـة أو تلـك، وحـدها الأوطـان تبقـى. ولكـن إستمرار سعير الحروب الأهلية يصبح جريمة، العقاب الصارم والبليغ فيها هو ما هو واقع وليس ما سيقال! فالحروب الأهلية التي نعيشها لم ولن تكون في مصلحة عمـوم أهـل السـودان (الجـدول، ص 20)، بـل هـى لمصـلحة بعـض السودانيين، وبعض دول الجوار الطامعة فيه أو الخائفـة مـن أرثـه الحضـاري وتقاليده الديمقراطية الراسخة؛ بالإضافة إلى تلك التي تطمح للسيطرة على إمكاناته الهائلة وتخشى قدرة أهله على التكيف وإحتـواء الأنـواء والإسـتيعاب والتقدم.

وفي ظننا، بناءً على تجربتنا المتواضـعة، أن الحيـاة السياسـية فـي السـودان وتجلياتها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية تمتد بتجاربها الهائلة ومنعرجاتها الحرجة وتراكماتها خلال العصور والحقب وراء قدرة الباحـث الأكـاديمي علـى كشـف حقيقـة الماضـي وتـداعيات الحاضـر وتحـد مـن امكانيـة إستشـرافه للمستقبل. إنها تتجـاوزه لتجـنح بخيالـه نحـو اللامعقـول وتمـده بالتشـبيهات المتناقضـة والإنطباعـات المحيـرة والصـور المربكـة. ولكنهـا أيضـاً تنبسـط بأريحية مدهشة أمام المراقـب الملتـزم بمصـالح أهلهـا الإسـتراتيجية وآفـاق أمنهم القومي ودروب سعادتهم الأبدية. إنها تحفزه وتستفزه ليسـرح بفكـره وحواسه، ويجعل حالة البلاد والعباد موضع المركز من إهتماماته وآماله التـي تتوافق مع المعنى الذي تنطوي عليه تضحيات أهله الجسام ومعاناتهم التـي فاقت كل إدراك وتصور. وهو معنى يتجسـد – دون شـك – في بحثـهـم دون وجـل عـن السـلام الـعـادل والـديمقراطية الراسـخة والعدالـة الإجتماعيـة. ثـلاثـة مـحـاور لا بـد ان يـرتـكـز عـليهـا أي مشـروع للإسـتقرار السياسـي والتقدم الإقتصادي والتغيير الإجتماعي في السودان، تقبض بتلابيب بعضها، وتتداخل دوائرها وتنداح صعوداً وهبوطاً هزيمةً وإنتصاراً.[4]

ورث سودان اليوم، ما كان في سودان الأمس القريب والبعيد، من خصوصيات سياسية وسلالية (إثنية) ولغوية ودينية وثقافية بحيث غدا كل منها خصوصية إجتماعية تبحث عن حيز زماني ومكاني للتعبير عن ذاتيتها. ولعل التحدي الحقيقي هنا يكمن في ان فهمنا لواقع السودان المعاش هو على أساس التفاعل الجدلي بين عناصر تعددية مكونات البلاد ومعطياتها وتداعيات الحاضر نحو تشكيل المستقبل. ولعل ذلك هو عنصر القوة، فهي تجسد الحباكة المتينة للنسيج السوداني بألوانه المختلفة عرقياً وسياسياً ودينياً وثقافياً والذي لازم البلاد كعنصر قوة وإن كان البعض يريده عنصر ضعف. فلقد عجزت القوى السياسية بعد تأديتها مهمة طرد المستعمر عن تحقيق جوهر مهمتها، ووقفت دون هدف إقامة نظام مطابق لخصائص السودان؛ نظام يرتكز على التعددية كأساس حيوي لا تتجلى الوحدة الوطنية من دونه. إذن، مازال المخرج هو إقامة وطن يستند إلى قواعد التعددية باشكالها كافة بما فيها السياسية حيث تصبح مصدر منعة وليس سبباً للخصام، وضمانة دورها تتجسد فيما عبر عنه الدكتور الشفيع خضر سعيد، القيادي البارز في صفوف التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، بإيجاز نثبته هنا:

> "إذا كانت حقيقة التعدد القومي والعرقي والثقافي والديني لم تكن تعني شيئاً كثيراً فيما سبق بالنسبة للكثيرين، فإنها الآن صارت معترفاً بها – ولو لفظياً – من قبل الجميع. لكن المحك ليس في الاعتراف بالتنوع للوقوف عنده فحسب بل التقدم بصياغة للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية التي تترتب عليه، وفي الوقت نفسه إدراك عوامل وحدة المجتمع السوداني والتي تراكمت عبر القرون. فعوامل الوحدة الكامنة في الهوية السودانية كفيلة بأن تتجاوز عوامل التمزق والفرقة، إذا ساد مبدأ التعدد والتنوع، وإذا



عبرت الممارسة السياسية والفكرية ومناهج التعليم ومؤسسات الثقافة وأجهزة الإعلام عن الهوية في شمول ذاتيتها".[5]

فالتعددية هى السمة الغالبة على عالمنا اليوم. وهنالك حوالي 12 دولة فقط في كل هذا الكوكب يمكن ان نعدها متماثلة عرقياً ودينياً وثقافياً، ولو بمقدار، أى ما يقل عن 10٪ من دول المعمورة. ولا شك ان السودان لا ينفرد ولا يتميز عن دول موحدة كثيرة، تتسم كياناتها السياسية بتعدد المكونات العرقية والثقافية والدينية؛ وتجربته التاريخية للتعايش والتفاعل والتداخل بين مكوناته تؤكد، ليس فقط انها لا تشكل بالضرورة عوامل انقسام وتمزق بين السودانيين، بل إنها كانت عامل إثراء حضاري وإجتماعي وثقافي متواصل بينهم. فتأكيد المواطنية لا يمكن أن يتم إلا بالمساواة بين أبناء الوطن الواحد في الحقوق والواجبات، بالقوة وبالفعل. وكما عبر الدكتور جون قرنق، رئيس "حركة تحرير شعوب السودان"[6] بحق عن أهمية توظيفها كآلية تجعل منها جسراً للوحدة وليس معبراً للإنفصال:

"تعددية أهل السودان طرحت مسألة الهوية بصورة حادة... لا يمكن إرساء دعائم مجتمع سوداني قائم على العدل والمساواة والحرية والديمقراطية من دون غربلة ثورية لجميع مسلمات الماضي كشرط محوري لإعادة بناء السودان الجديد على أسس جديدة ومتناغمة، تقطع الطريق على سدود التنابذ، وتفتح سبيل التجانس على مصراعيه".[7]

هذه الآليات لغربلة مسلمات الماضي وجدت صياغتها المتدرجة في الأساليب الوفاقية لوقف نزيف الحروب الأهلية والبحث عن أسس للإجماع على إطار نظام ديمقراطي يخدم تعددية البلاد وحقوق مواطنيه، ويدعم من امكانيات الوفاق الوطني ويضع ركائز بناء الدولة الديمقراطية. والتي يمكن إستخلاصها من الرؤى المشتركة للتجمعات السياسية في تاريخ السودان

الحديث. فإنجازاتها تمثلت في وقفات فارقة في قرارات مؤتمر جوبا العام 1947، وفي إتفاقية الحكم الذاتي العام 1953، وإعلان الإستقلال في العام 1955، ومؤتمر المائدة المستديرة العام 1965، وخلاصة مناقشات لجنة الإثني عشر العام 1967، وإعلان يونيو (حزيران) للحكم الذاتي للجنوب العام 1969، وميثاق الدفاع عن الديمقراطية العام 1985 وإعلان كوكادام والإعلان السوداني لحقوق الإنسان العام 1986، ومشروع الوفاق الوطني العام 1988، وتجسدت في إنضمام "حركة تحرير شعوب السودان" إلى التجمع الوطني الديمقراطي العام 1990. هذا الواقع التعددي وبكل المقاييس – دون شك - لن يكون نهائياً ولا ثابتاً، بل يظل متجدداً على الدوام على قاعدة موروثات السودان العريقة في فنون الحكم وإدارة الثروة وشبكة العلاقات الإقليمية وخيوطها "السرية والعلنية" في إطار اشمل هو ما يطلق عليه "النظام العالمي الجديد". نظام "كوكبي" تتداخل فيه أمور السياسة والإقتصاد والإجتماع والثقافة والسلوك الإنساني دون إعتداد يذكر بالحدود والسيادة أو الإنتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة. نظام جديد-قديم كان من أبرز سماته ما يسمى "الموجة الثالثة" التي تمخضت عن ميلاد 29 دولة جديدة.

الدول التي انفصلت منذ 1990						
كوسوفو	إستونيا	أوكرانيا	بيلاروس	مولدوفيا	إرتيريا	اليمن الديمقراطية
لاتفيا	بيلاروسيا	قيرغيرستان	كازاخستان	بالو	سلوفينيا	ناميبيا
طاجيكستان	أرمينيا	كرواتيا	تركمانستان	تشيك	بوسنيا	كازاخستان
ماسادونيا	اذربيجان	جورجيا	اوزباكستان	سلوفاكيا	صربيا	تيمور
جنوب السودان نوفمبر 2011						

جدول (5): النزاعات المسلحة في السودان

النزاع	حدة النزاع	الفترة الزمنية	أطراف النزاع	الأسباب الرئيسية	النتائج لمتوقعة
جنوب السودان (١٥ ولايات)	حرب	منذ 1983	"جيش تحرير شعوب السودان" ضد الحكومة + الدفاع الشعبي + القوات الصديقة (أنانيا) + مليشيات القبائل	* نزاع موارد [الأرض +النفط+ المياه] * نزاع عرقي قديم + انقسام ديني + ثقافي	ا-انفصال ب-اتحاد فيدرالي ج-كونفيدرالية
جبال النوبا (ولاية جنوب كردفان)	نزاع شديد الحدة	منذ 1984	جيش تحرير شعوب السودان (قطاع جبال النوبا) ضد الحكومة + ميليشيات القبائل العربية + الدفاع الشعبي	* نزاع حول الموارد [أراضي الزراعة والرعي بصورة رئيسية] + تأمين خط البترول * انقسام عرقي مؤخراً	اتحاد فيدرالي
الأنقسنا (ولاية النيل الأزرق)	نزاع شديد الحدة	منذ 1984	جيش تحرير شعوب السودان (قطاع الفونج) ضد الحكومة + الدفاع الشعبي	* نزاع حول الموارد [أراضى الزراعة والرعي + تعدين] * انقسام عرقي مؤخراً	اتحاد فيدرالي
ولايات دارفور (3 ولايات)	نزاع متوسط الحدة ومتقطع	منذ 1987	الفور والزغاوة والمساليت ضد العرب	* نزاع حول سبل كسب العيش + الأرض * انقسام عرقي ناشئ	اقتسام الموارد المتنافس عليها
شرق السودان (ولايات البحر الأحمر، كسلا، القضارف)	نزاع متدرج الحدة (تصعيد وخمود)	منذ 1997	التجمع الوطني الديمقراطي ضد الحكومة	نزاع سياسي حول سلطة الدولة	أ-إطاحة التجمع بالجبهة (محتمل) ب-اقتسام السلطة



دولة موحدة أم دويلات عدة؟

إن السودان يدخل القرن الحادي والعشرين وهو يكابد جراحات إنهيار كل "مشروع قومي" تم طرحه باعتقاد انه سوف يوحد أهله حول حد أدنى يحفظ مصالحهم الإستراتيجية ويعزز أمن بلادهم القومي. فقد سقطت كل المشروعات القومية التي طفحت على سطح حياتهم – بإختلاف ألوان الطيف السياسي – منذ نهوض الثورة المهدية (1885-1898) مروراً بعهود الديمقراطيات الكسيحة والديكتاتوريات العسكرية المقيتة ونهاية بتصورات "الحزب الغالب" أو "الكيان الجامع" أو "إتحاد قوي الشعب العاملة"، والى زمن الحقبة الإنقاذية الحالية التي لم تجد ما تستلهمه من تجارب الإنس والجن غير إستنساخ نموذج التجربة التركية البغيض وفرضه على البلاد والعباد.[8] ومازالت أحزابه وتجمعاته السياسية – شمالاً وجنوباً – تنظر إلى قضاياه الأساسية من زوايا مختلفة وبمناظير مختلفة، وليس على صعيد أوضاع الماضي فحسب، بل على صعيد أوضاع الراهن والمستقبل.[9]

ومن جهة أخرى، إنهارت وحدة "حركة تحرير شعوب السودان" SPLM تحت ضغوط التآمر الداخلي والإقليمي والدولي وتفرقت شيعاً متناطحة؛ وكنا نحسب وحدتها رقماً صلباً إضافياً تستند إليه قوي التغيير والتحديث في جنوب السودان، بل في كل السودان. فهى طرحت، ولأول مرة بأن المشكلة الأساسية هي مشكلة السودان ككل وتجاوزت النظرة الإقليمية لمشكلة جنوب البلاد، وقدمت برنامجاً قومياً للتعبير عن قضايا أهل السودان بأسرهم ولتغيير أوضاع البلاد على عمومها. وكان يبدو للوهلة الأولى ان أهل الجنوب حققوا في العقد الأخير من القرن العشرين إنجازين ساطعين: الفيدرالية وحق تقرير المصير، حيث أجمعت عليهما تقريباً الحكومة والمعارضة رغم اختلافاتهم إلى حدود غير قليلة حول دلالاتهما ومضمونهما وما يشملهما.[10] ولكن تبددت الآمال حين إنفجرت أمام عيون كل السودانيين والعالم صراعات كامنة



ومنفلتة، تغلي دائماً تحت السطح، لم تكن فكرية أو مبدئية بقدر ما كانت تحكمها عوامل إجتماعية وتاريخية، وأخيراً وعلى نحو متزايد شخصية.[11] وخرجت بالصراع إلى العلن وكسته بلبوس عنصري كالح؛ وعبرت عن نفسها، فضلاً عن أماكن أخرى، خلال موجات الإقتتال الشرس العنيف في ما عرف "بمثلث الموت". فقد قدرت أكثر من جهة ان الخسائر البشرية بين الفصائل الجنوبية المتناحرة ربما تفوق مرات ومرات عدد الذين سقطوا في المعارك ضد الجيش الحكومي ومليشيات الدفاع الشعبي طيلة فترة الحرب التي بدأت العام 1983 وحتى الآن.[12] وتبادلت قيادات "حركة تحريرشعوب السودان" المنشقة، السياسية والميدانية، التصفية والإتهامات والتجريح.[13]

وحوّل بعض ساسة الجنوب وعسكرييه المنشقين عن "حركة تحرير شعوب السودان" ساحات العمل الوطني إلى رمال متحركة نتيجة تحالفاتهم المتقلبة في كل يوم، وما عاد في وسع المراقب القدرة على متابعة تقلب مواقفهم وآثاره على واقع الحرب والسلام. ووظف بعضهم الرموز العشائرية والدينية والعصبية القبلية حيث نجد أسوأ تجلياتها في جنوب البلاد اليوم.[14] ويزيد الأمر تعقيداً حالات التعاون الواسع والمشاركة غير المسبوقة لأبناء وبنات هذه المناطق المهمشة المنكوبة في التشريع والتخطيط والتنفيذ والتمثيل الدبلوماسي والسياسي والعسكري لمشاريع سلطة يتهمها كل من فقد نفوذه أو منصبه أو مصلحته بأقذع النعوت؛[15] وبعض هؤلاء إستمرت مشاركتهم في أعلى المناصب التشريعية والدستورية والتنفيذية لأكثر من 3 عقود من الزمان، وبإختلاف العهود.[16] وتراجع بريق عدالة قضية المواطنة والمساواة والديمقراطية في السودان لأحرار العالم وشعوبه كي يناصروا قضية صارت مبتلية بنار التعصب العشائري، وإفتقاد قسط كاف من وحدة الهدف، وسيادة مناهج الإنتهازية السياسية والفاشية معاً. وبات من الواضح ان دول الجوار تعمل على استعمال "ورقة الجنوب" ضد السودان وليس من أجل مناصرة قضية الجنوبيين أنفسهم. وصارت أرض السودان مباحة ومستباحة يدخله

غلاة التعصب الديني في الشرق (من أمثال بن لادن) والغرب (البارونة كوكس) والإرهابيون (كارلوس) وتجار السلاح، أنى شاؤوا، وحيثما شاؤوا، وكيفما شاؤوا.

يستقبل السودانيون الألفية الثالثة بحصاد نزيف الحروب الأهلية المتواصل وفقر أهله المدقع ونتاج بائس لسياسات وأوهام نخُبة عهد الإستقلال وما بعده وتخلف لا يصدقه عقل يتمثل في لا عقلانية موت مواطنيه بالعطش وهم يعيشون على ضفاف أطول نهر للمياه العذبة في العالم، وموتهم بالجوع في وقت تُصدر فيه حبوبه الغذائية ومنتوجاته الزراعية لتعلف بها الحيوانات في الدول المجاورة، ويعيشون في حضيض الفقر ويتحكم فيهم قلة تجاوزت أرصدتهم في البنوك (الإسلامية أو الغربية الكافرة، لا فرق!) مليارات الدولارات.[17]

وساد جو من التشويش والإبهام في المواقف – بمقدار البعد أو القرب من السلطة – بصدد الحل المنشود للقضايا المصيرية. ودفعت مسارات الأحداث بالسياسي الجنوبي بونا ملوال رينق إلى ان يظهر لأول مرة موقفه الإنفصالي بشكل سافر ويوظف كل تاريخه وشبكة علاقاته الدولية منذ العام 1998 من أجل التبشير به بأعتبار ان طرفي المعارضة الجنوبي والشمالي ممثلا في التجمع الوطني الديمقراطي:

> "مارسا لعبة سياسية على بعضهما... كرر فيها القادة الشماليون شعاراتهم الفارغة عن تقرير المصير لجنوب السودان، في حين أكد الجنوبيون انهم يقاتلون من أجل وحدة البلاد... من السخف من القيادة الجنوبية الإصرار على الحفاظ على وحدة البلاد... من الواضح تماماً ان القيادتين الشمالية والجنوبية لا تعنيان ما تقولان، وانهما تهدفان إلى الحصول على ميزات سياسية... ان القادة الجنوبيين بدورهم يريدون ان يبدوا أيضاً من



ذوي الذكاء المضاعف بأن يكسبوا خصومهم باعلان مواقف لا يؤمنون بها. انهم يواصلون السير في هذه الوجهة على رغم انها ضارة بصورتهم امام جماهيرهم. لقد فشل هؤلاء في توضيح المنطق وراء هذا التوجه لمؤيديهم وهي تبدو لعبة خطرة... ايا كانت اللعبة التي تدار باسم الشعب، يجب ان يكون واضحاً الآن لأي جنوبي متعلم ومطلع ان زمان المزايدة بموضوع الوحدة انتهى. لم يعد بإمكان سكان الجنوب دفع ثمن الحفاظ على وحدة السودان... من المهم للقيادة العريضة للجنوب طرح منطق الإنفصال وحججها ضد الوحدة لتوفير التوجيه الصحيح للجماهير عندما يحين موعد إختيارها. نحن نعشم في ان يؤيد مثقفو الجنوب الدعوة للإنفصال بصورة سافرة والتبشير بها وسط مواطنيهم، هذا هو معنى القيادة الحقة".[18]

ومن المؤسف ان آفاق الحل لقضايا الحرب والسلام في السودان صارت تتأرجح، في أحسن حال، بين سيناريوهات (عوالم) الإنفصال والكونفيدرالية.[19] ولعل جهات عدة قد عزمت على ان لا يخرج إطار الحل السوداني العام عن تصورات "المشروع الأمريكي" لترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط، والذي تم إختباره خلال وبعد الحرب الأهلية اليوغسلافية.[20] وهو يهدف إلى تفتيت الدول العربية الأكبر والأقوى بإمكانياتها (لبنان، مصر، السعودية، العراق والسودان) إلى كانتونات أصغر، ثم إعادة صنعها في شكل كونفيدرالي. وهو مشروع مسنود بدراسات تفصيلية يقترح، ضمن أشياء أخرى، تقسيم السودان إلى دويلة شمالية للمسلمين وأخرى للأفارقة في الجنوب وربما ثالثة في جبال النوبا ورابعة في ديار الفونج وخامسة في دارفور؛ ثم يعاد تجميعها في كونفيدرالية أفريقية-عربية، ذات صبغات إسلامية ومسيحية تسمح بالتبشير النشط وسط المجموعات الإحيائية التي مازالت تحافظ على معتقداتها الأفريقية (شكل 2).



الأمر نفسه مطروح لتقسيم العراق إلى 3 كانتونات (شيعية في الجنوب، سنية في الوسط، كردية في الشمال)، وتقسيم أرض الحرمين الشريفين إلى دولتين (منطقة شرقية شيعية تضُم إليها البحرين، وأخرى غربية سنية تضُم إلى الأردن تحت قيادة هاشمية) بالإضافة إلى مصر التي من المفترض تقسيمها إلى 3 دويلات (مسلمة في الشمال، قبطية في الوسط، نوبية في الجنوب) وعلى النهج نفسه يخطط لديار الأرز العامرة.[21]

ولكن رغم كل ذلك ما زال هنالك تيار – رغم خفوت صوته – في جنوب البلاد يرى ان منطق التاريخ والجغرافيا، بالإضافة إلى المصالح المباشرة، ما زال يمكن توظيفه إيجابياً ليعمل في صالح السودان الموحد. وقد عبر عن ذلك، رغم التبسيط الشديد، باولينو لاكو كيديا، من القيادات السياسية البارزة في منطقة الإستوائية (جنوب السودان):

> "أقول لدعاة الإنفصال، الوحدة أعظم ثروة وهي أساس التنمية والنجاح والتفوق في كل المجالات. خذوا العبرة مما حدث في الإتحاد السوفيتي الذي كان متحداً مشكلاً قوة إقتصادية وسياسية عظمى، فأصبح بعد الإنفصال ضعيفاً تلهث دوله وراء الإغاثات والإعانات... والعبرة أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية التي حاربت فكرة الإنفصال أثناء الحرب الأهلية وتمسكت بالوحدة فظلت أقوى دول العالم. والشاهد أيضاً في نيجيريا نفسها التي إرتضت الفيدرالية ورفضت فكرة الإنفصال اثناء مشكلة بيافرا... فالمستقبل كل المستقبل للسودان الواحد ليصبح قوة سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية عظمى لها وزنها دولياً".[22]

شكل (2): حدود السودان وتوزيعاته الفيدرالية.

وهي روح وحدوية، بأي حال، لا يمكن دعمها بشكل كبير من أطراف خارجيـة. إن ما يحدث داخلياً لا يمكن التحكم فيه من الخارج؛ بل على العكس من ذلك فإن ما يحدث في داخل السودان يرتبط أساساً بالتأثير على الخارج وتوجهاته. وخير دليل على ذلك ان "اللجنة السودانية الوطنية" التي اعلنـت عـن نفسـها في القاهرة (مصر) في سبتمبر (أيلول) 1992، بأنها ستعمل من أجل الوحدة



وتـدعو لـرفض الإنفصـال وتوحيـد القـوى السياسـية الجنوبيـة خلـف ذلـك المشروع. لم يتجاوز تأثيرها دوائر الأجهزة المصرية التـي شـجعتها ودعمتهـا وروجت لها.[23] ولم تؤسس مصداقية تؤكد أنها سـتنجح فـي "كشـف العناصـر السودانية الجنوبية والأجنبية التي تعمل على خلق الفتنـة والإنفصـال" علـى حد تصريحات قائدها جوزيف فلمون ماجوك. ولم تتعامل معها أطراف معنية بالموضوع بإعتبارها صنيعة أجهزة لها تـاريخ فـي إسـتغلال واجهـات وطنيـة ورشوتها تحقيقاً لمصالحها المباشرة. ومع ذلك فلا مفر من ضرورة بروز إتجاه رأي عام جنوبي قوي يدعو للوحدة علـى أسـس عادلـة علـى مسـتوى الـوطن السوداني على أمل ان تتحول الى إستراتيجية دائمة أو طويلة الأمد. وإن كان هذا يبدو بعيد المنال في الوقت الراهن.

ويبدو للمتبصر وكأن أزمة السودان وزعزعته صارت مزمنة، وان قدر أهله مـا زال يدور على كف اكثر من عفريـت. وبعـد مـا يزيـد عـن 20 سـنة مـن حكـم الإنقاذ لم تتمكن بعد من ان تحصل على مجرد الإعتراف بهـا كقـوة مركزيـة غالبة وقادرة على ضبط إيقاع النزاعات الأهلية من ناحية، خاصة وأنها كانـت تبشر دائماً بأن برنامجها صاحب آلية توحيـد جبـارة مـن ناحيـة أخـرى.[24] فقـد تداعت محاولاتها المستميتة خلال ما يزيد عن 20 من الأعوام للقـبض علـى زمام العنف في يديها ككيـان يمثـل الدولـة، واسـتمر إنهيـار احتكارهـا للقـوة المسـلحة وفشـلت فـي إيقـاف الحـروب الأهليـة. ومنـذ العـام 1990 تكـررت الدعوات – بشكل ممل - بأن السودان سائر إلى زوال أو مهـدد بالإنهيـار تـارة تحت سيناريوهات "اللبننـة" ومـرة "الأفغنـة"، و"الصـوملة"، و"البلقنـة"، وفـي مرات "العرقنة" نسبة إلى نموذج العراق. بل تصاعدت فيه حدة الإستقطابات إلى حد يجعل الكثيرين من الدارسين والمراقبين يشيرون إلى فكـرة "حتميـة إنهياره" وتفككه أو موته – لا محالة – بالسكتة القلبية أو السكتة الدماغيـة (لا فرق، أيضاً) عليه أن يختار بين مصير بائس أو مصير بشع.[25] خياراً مفروضاً ومرّاً



لأوضاع مريرة، بل ان أحلاها علقم.

سلام ميت ... مهانة مستمرة

إن كان الإختلاف على نواقص الدولة السودانية وإنجازاتها – وبأوجهها المدنية والعسكرية – من لدن الإستقلال والى الآن مازال واسعاً وشاملاً، فمن الضروري أن يصبح عسيراً الإتفاق على الدواء الناجع الشامل والدائم هو الآخر. فمحرقة الحرب التي كانت محصورة في جنوبه، إتسعت محاورها شمالاً إلى وسطه وخاصرتيه.[26] وبالضرورة، أيضاً، نؤكد هنا ان ولوج آفاق السلام ليس أمراً سهلاً. فسرد وقفات ومحطات التفكير والتداول بين أهل السودان خلال 5 عقود من الحروب الأهلية واجبة مع إتساع الهوة بين الأطراف. وحصرها – في وقت مازالت كتائب الدفاع الشعبي والعسكري من الجانبين في خنادق المواجهة - هو من قبيل الإقرار الضمني بأن الهيمنة السياسية قائمة والإستغلال الإقتصادي مستمر وأن المساواة والعدل لم يتحققا بعد. وهي بادية دون غموض وعلى رغم إستمرار مجاهدات ردم الهوة الفاصلة بين قوي الحرب وقوي السلام والعدالة في شرق البلاد وجنوبها، غير أن المحاولات هذه قد فشلت، إذ أن القتال في ميادين الحروب الأهلية مازال مستمراً. بل ارتبط إستمرار لهيبها، من نواح كثيرة، بتطور هيمنة المؤسسة العسكرية وتركزها وإتساع نفوذها وتعدد وظائفها.[27]

ولا يمكن طمس هذه التحولات على الرغم من محاولات أجهزة إعلام الحكومة السودانية الساعية إلى ان ترسخ في أذهان العباد أن إستعادة الأراضي المحتلة من قبل "المتمردين" هو دليل الإقتراب من آفاق السلام. وفي تقديرنا هذا هو الجانب السهل من إشكاليتها، إذ أن مساحة الأراضي المحررة تقاس بالكيلومترات، في وقت ينعدم فيه وجود مقياس متفق عليه لمفهوم "السلام" الذي تبشر به ونوعيته. فالحرب تراوح مكانها منذ إشتعالها في



منتصف القرن العشرين في مستنقع الكرّ والفرّ، مـن دون حسـم.[28] فـي حـين يصعب علينا إصدار أحكام على مقـدار تقـدم أو تراجـع فـرص تمكـين سـلام مجتمعاتنا وحمايتها. فقد برهنت التجربة السـودانية علـى ان الإعتمـاد علـى كتائب الحسـم العسـكري والإسـتناد علـى مُعطياتـه لـدفع مسـار المفاوضـات للوصول للسلام لم تكن إستنتاجاً صائباً في ظروف الحرب الأهلية المحتدمـة والمتناسلة، وإن المنطق الصحيح هو على العكس من ذلك تماماً.[29]

لقد جرب طرفا الحـرب الأهليـة الإعتمـاد علـى العمـل العسـكري لكسـر ظهـر الطرف الآخر وفرض واقع معين عليه. فقد ظلت القيادة السياسية والعسكرية "لحركـة تحريـر شـعوب السـودان" تعتقـد خـلال الفتـرة 1984-1992 ان إنتصـاراتها العسـكرية هـى العنصـر الأساسـي فـي خدمـة برنامجهـا وإسـناد موقفها التفاوضي. بـل صـار مـن الشـائع ان الكلاشـنكوف هـو أداة "الحركـة" المفضلة في إدارة محادثاتها مع حكومات الخرطوم المتعاقبة. وساد الإنطباع إنها لا تفرق بين عهد وعهد ولا بـين حكومـة وحكومـة ولا بـين حـزب وحـزب، فالكـل فـي نظرهـا أعـداء! مـن جهـة أخـرى لـم تقـدم الإنتصـارات الكاسـحة للحكومـة السـودانية وتجريـداتها "صـيف العبـور" و"سـيوف الحـق" و"خاتمـة المطاف" و"صيف السلام" و"صيف التمكين" خـلال 10 سـنوات متواصـلة مـن تحقيق أهدافها الإستراتيجية في القضاء نهائيـاً علـى "حركـة تحريـر شـعوب السـودان" أو فـي دعـم موقفهـا التفاوضـي فـي كـل المباحثـات.[30] فقـد ظلـت "الحركة" رغم هزائمها المريـرة قـادرة علـى التمسـك بحـد أدنـى مـن إعـلان المبادئ في كل من أبوجا ونيروبي وكمبالا والإيقاد...الخ. إن مثل هذه الـروح لن تحقق سلاماً. وما لم تتغيّر المنطلقات والدوافع، فإن قدر البلاد أن يواجـه أهلها المزيد من الإحتراب. فالقتـال سـيتـجـــدد آجـلاً أو عـاجلاً، مـالم يعـالج الخلاف من جذوره. ودون شـك، إن سـلاماً يـأتي علـى فوهـات البنـادق وفـوق جماجم الضحايا الأبرياء ليس إلا هدنة مؤقتة.[31]



الغـرق في مســتنقـع الــدم

المتأمل في وقائع الحروب الأهلية السودانية يجد إن مناهج البحث عن السلام لم تتغير، وإستراتيجية أنظمته المتعاقبة لم تتبدل على طاولات المباحثات أو في مسارح العمليات العسكرية. والخطوات المحصورة في مسارات الحرب والسلام في السودان إلا في بعض محطاتها بفضل تجربة معاصرة مختمرة وأليمة، قناع تتخفي وراءه لعبة تمكين واستمرار مصالح الفئة المتحكمة والمتنفذة بطبعات منقحة في شكلها المبتذل والمبتسر نفسه. الأماني نفسها والوعيد والوعود والإتفاقيات والمعاهدات، مرة تلبس الخوذة ومرات تلبس العمامة، ولكنها تظل في جوهرها واحدة: المراوغة ونقض المواثيق والتعهدات.[32]

ونحن هنا لا نغفل دور بعض سياسي الجنوب الذين قبلوا بترتيبات مجزأة نيابة عن جماهيرهم، ووقعوا الإتفاقيات مع مؤسسات لا ترحم شنت عليهم حروب الإبادة والجهاد مدة تقارب ½ قرن من الزمان؛ وفي وقت يعاني أهلهم أقسى أفانين البطش والإرهاب ومختلف المشاق والمحن وعلى شتى الأصعدة. وقد يبدو من السذاجة القول ان التجربة السياسية الجنوبية لم تستطع حتى الآن ان تواجه ذاتها بالتساؤل الحرج داخل ميدان ممارساتها العسكرية والسياسية: "من هو العدو الأساسي؟" لكن النتائج الراهنة، كفيلة بتبرير صحة هذا التساؤل المبدئي. وفي تقديرنا أن الربكة في استراتيجياتها عائدة في جوهرها – في مرات كثيرة - إلى عدم القدرة على الرؤية الواضحة في تحديد هوية العدو. هذا على الرغم من أن تاريخ الحركة السياسية الجنوبية حافل بنكسات وهزائم على يد قوى سودانية وإقليمية تصورها على أنها "صداع نصفي" ومصدر خطر تهديدي مزمن لمصالحها واستقرار بلادها ووحدة أراضيها.[33]

وبغض النظر عن الحيثيات التاريـخية التي نشأت في سياقها القوى السياسية الجنوبية أو كخصوصيات تأسيسها، فإن ثمة حقيقة أخرى ساطعة اصبح من الواجب مجابهتها، إذ لا بد من التساؤل حول ما اذا كان العمل السياسي الجنوبي على وجه الخصوص، والوطني عموماً، يعاني من "أزمة تمثيل" لمصالح الغالبية؟ أي نوع من القادة هؤلاء الذين يصفون صفقاتهم مع الأنظمة الديكتاتورية بأنها انتصارات سياسية في الوقت نفسه الذي تستمر فيه جماهيرهم في تحمل المهانة المتواصلة والإستغلال البشع؟ من هم الأسوأ والأكثر قسوة ومخاتلة: "صانعو السلام" من أمثال الإمام المخلوع النميري وسدنته، والمرحوم الزبير محمد صالح، نافع علي نافع، ومحمد الأمين خليفة أم المتواطئ جورج كنقور أروب وألدو أجو ورياك مشار، وأشول دينق والمرحوم أروك طون، والمرحوم كاربينو ولآم أكول وصحبهم؟ وهل يمكن تبرير كل ذلك تحت مقولة "فن الممكن"؟ في تقديرنا إنه من الإحتقار للسياسة أن يقال إنها فن الممكن، لأن عمل الممكن ليس بأي صورة أو حال فناً سياسياً. فالسياسة عمل متميز يمارس في ضوء علاقة المستحيل والممكن بالظروف المكانية والزمانية، وفي إطار يجمع بين الواقع وقدر مناسب من التصور الفكري يساعد على التغيير في إطار من الممكن، وحيث يحدث نوع من تلاقح الفهوم والتصورات الممكنة التطبيق والحقائق الراسخة بعيداً عن أوهام "التفكير الرغبوي". أن السياسة – في الحقيقة – هى فن الممكن في الزمن المستحيل. فكل منطقة من عالمنا لها خصوصيتها، وجنوب السودان ليس إستثناء، حتى يبرر بعض قادته السياسيين والعسكريين تعاونهم مع كل الأنظمة تحت بند "الممكن".

ففي الجنوب من الحقائق الجغرافية والتاريـخية التي أفرزت عدداً من الإحتمالات وكرست نوعاً من المستحيلات وبلورت له شكلاً من السياسة اذا تطور أصبح قادراً على إحداث تغيير وتهيئة واقع جديد ينتزعه من رحم



القديم وفك المستحيل ويؤسس به ركائز فن الممكن فـي زمـن المسـتحيل. لهذا فإن تساؤلنا مازال قائماً: هل كانت هناك ضرورة مطلقة لتقديم تنازلات هائلة كهذه مقابل المردود الضئيل؟ إن التمعن في حصـاد إنـهيـار إتــفاقية أديس أبابا (1971) ومراقبة تـداعيات تصـدعات إتفاقيـة الخرطـوم للسـلام (1997) يستفز المراقب للتساؤل: من هو الرابح ومن هو الخاسر في كل هذه الصفقات؟ بنظرة بانورامية لمجريات الوقائع، نتوصل إلى ان مضمون الإتفاق في كل مرة وبصيغته النهائية أحال معظم تفاعلات الحرب الأهلية إلى حالـة تجميد مؤقت. وأعاد تقريباً أطراف الإتفاق، مثخنة بالجراح إلى مواجهة القضايا المحورية: أي نوع من السلام، مرتبط بأي نوع من نظم الحكم، وبأي برنامج للتنمية، وفي أي اتجاه يمكن السير بـه نـحو الـعدالة الإجتماعية.[34] ولذلك صار الإتفاق سلاماً مؤقتاً دون تحقيق أهداف جوهرية تحدث تحولاً يشكل قطيعـة مع ما كان عليه موقعـه فـي الجنـوب منـذ خمسـنيات القـرن العشـرين. وفـي الحالتين (إتفاقية أديس أبابا العام 1971، إتفاقية الخرطـوم للسـلام فـي العـام 1997) نخلص إلى إدراك ان هناك أنواعاً كثيرة مـن "السـلام" كمـا ان هنالـك أنواعـاً كثيرة من "الحرب الأهلية"، وان لكل نوع نتائجه وإنعكاساته وتبعاته.

وبالنظر إلى تجارب الشعوب التي واجهت نيران الحروب الأهلية يمكن أن نـقُدر كيفية الخروج من دائرتهـا الشـريرة وإستبصـار الحلـول المجديـة التـي تـوفر الإستقرار السياسي إن لم نقل التكامل الإجتماعي والإقتصـادي.[35] فالنزاعـات تبدو وكأنها من سمات التطور البشري على مر العصور. فعلى سبيل المثـال، نجد ان نتائج الحرب الأهلية الأمريكية (1861) كانت تخطي أسس المعادلـة القديمة المبنية على القهر وفتح امكانية بناء مؤسسات وتطوير مجتمع أكثـر ديمقراطية وارساء عمليات وظِفت لغرز ركائز نظام سياسي مسـتقر ومنفـتح وهيكل إقتصادي جبار. بينما كـان حصـاد الحـرب الأهليـة الإسـبانية (1936-1939) إرتداد وإنتصار للقوى المحافظة وهزيمـة للقـوى التجديديـة صـاحبة المشروع الديمقراطي، وحنطت نتائجها المجتمع الإسباني ودفعت به إلى قاع

قائمة مثيلاته الأوربية والى يومنا هذا. وقس على ذلك محصلة الحرب الأهلية البريطانية والفرنسية ...الخ. أما نماذج الحروب الأهلية، في عالمنا المعاصر، من لبنان، وقبرص، وليبيريا، وأفغانستان، وتشاد، والعراق، وكمبوديا، وأنجولا، والصومال، واليمن وموزمبيق وكولومبيا إلى يوغسلافيا ونيكاراجوا فإن الأطراف التي شاركت فيها خرجت كلها مهزومة ومستنزفة لعجزها عن تخطى ذواتها، وتمسكها بمواثيق سياسية شديدة الهشاشة؛ بالإضافة إلى فشلها في تقديم بدائل مقنعة ودخولها في نفق التدمير المنهجي لإمكانات الوطن وإعتمادها على السند الخارجي، بل وتحولت إلى عالة عليه.

ومن المفيد للتاريخ والإستعبار ان نتذكر حصاد هذه الحروب جميعها؛ فهى في نهاية المطاف، تمخض حصادها في تكريس مجتمعات مفككة الأوصال منطوية على نظم سياسية مبنية على أساس الدين والطائفة والنحل والملل والعصبية المقيتة. لا نبالغ إن زدنا وقلنا إنها حملت، ومازالت، تحمل في طياتها جرثومة التفتت والقابلية الإنشطارية مما يمهد الطريق إلى مزيد من التجزئة للقطر الواحد؛ ودونكم الصومال وسيراليون وليبيريا ويوغسلافيا وما يتفاعل داخل أحشاء جارتنا الشقيقة إثيوبيا.

وفي تقديرنا إنه ما زال من الممكن تعايش أهل السودان بإختلاف جهاتهم تحت ظل عدالة ومساواة مرتكزة على قاعدة سياسية واحدة محركها الأساسي مصالحهم المشتركة ومصيرهم الواحد. فالتجربة الأمريكية وهي تعكس مسار مجموعات عرقية متباينة نحو بناء أمة تدل، أيضاً، على ان مشكلة تعايش المجتمعات في وحدة واحدة ليس العرق أساسياً فيها، وكذلك تجربة الإتحاد الأروبي، وهي تجمع أمم متباينة، بالإضافة إلى دلالته على ان اللغة ليست هى الأخرى شرطاً لقيام تكتل ناجح موحد ذي لغات متعددة. ومن



المفيد ان نتذكر هنا أيضاً أن من مجموع ما يزيد عن 180 دولة تنتمي إلى منظمة الأمم المتحدة هنالك حوالي 130 دولة ظهرت إلى الوجود بعد عقود من الزمان من ظهور الدولة السودانية بحدودها الحالية. وقد صمدت إلى حد كبير حدوده الحالية أمام النزاعات السلالية والعرقية وحروب الحقبة المهدوية وأمام أطماع الهجمة الإستعمارية لإقتسام موارد القارة الأفريقية. وإلى من يحاولون أن يرددوا أن السودان كيان "مصطنع"، نذكرهم بأن الأردن والهند ونيجيريا وكندا والولايات المتحدة وبلجيكا وسويسرا وبريطانيا (أم الكبائر) نفسها كيانات مصطنعة. فحجج الذين يتحدثون عن ضعف وحدة الكيان السوداني تنطبق على كل دول العالم تقريباً. فأي طريق ياترى ستقود اليه محرقة الحروب الأهلية السودانية؟

سلام المنتصرين ومعاملة المهزومين

ويبقى الأمر، بعد كل رصيد المعاناة الماثل، أبعد من وصف الأحوال وأعمق من تشخيص الداء؛ بينما الحاجة جد ماسة إلى محاولة اعادة التفكير الشامل في معطيات الواقع السوداني والمساهمة بحلول عملية جديرة بالتأمل.[36] وهي في جوهرها تنعكس بشكل حاد على وقائع حياتهم بشكل يومي حين يجد أهلها، ضمن يقين مزعزع بالمستقبل، أنهم مازالوا يقفون في مواجهة سؤال يحمل معنى رمزياً لا تخفي دلالته، كان قد واجههم في بدايات القرن الماضي وعبر عنه الصحفي أحمد يوسف هاشم على صفحات مجلة النهضة في يناير (كانون الثاني) 1932 قائلاً:

> "يجول الإنسان بنظره في أنحاء العالم طراً فلا يجد أمة من الأمم شرقية كانت أم غربية لها من المرافق الحيوية والإستعداد الفطري مثل ما لنا ثم هى في الحضيض العمراني والإجتماعي والمالي الذي نرسف في أغلاله. ويحار الفكر في أمرنا كيف يعلل هذا الخلل الذي



نخر عظامنا وأبلاها وحال في الماضي والحاضر، وأخشى أن يحول في المستقبل، بيننا وبين التقدم في هذه الحياة. إننا أمة قديمة ولو إلى حد محدود، كد أباؤنا وأجدادنا وسعوا سعياً حثيثاً للرفاهية والسعادة، وهانحن على أثرهم نكد ونكدح لهذه الغاية نفسها. وللأسف ضاعت تلك الجهود وهذه بلا جدوى، ومازلنا رغم زعمنا التقدم واقفين عند نقطة الإبتداء؛ فما هو السر الذي حرمنا نعمة التقدم والسير إلى الأمام أسوة بالأمم الأخرى؟ ونحن وكغيرنا متذرعون بالأسباب نفسها أو بأسباب أقوى؛ ومع ذلك فهم متحركون ونحن جامدون، وهم منعمون ونحن متحسرون".[37]

ولعل احد أسباب الجمود والحسرة التي تغلف حياتنا هى اننا وفي كل منعرج تطفح فيه إلى السطح تحركات ودعوات "السلام" و"المصالحة" و"الوفاق" الوطني نجدها تتزامن بشكل مدهش مع إتساع ثغرات في وضع القوى المعارضة لمشروع الفئات المستفيدة من الحرب ومخططاتها "الصحوية" و"الحضارية".[38] وتترافق دائماً مساعي نداءات حكومة الخرطوم عن ضرورة "السلام والوفاق" مع فشل القوى البديلة في تحقيق وحدة فعالة ومؤثرة ونشاط جماهيري ملموس.[39] حتى صار كل مأزق للحكومة مأزقاً للمعارضة. وفي زماننا الراهن نجدها تتصاعد مع كل إقتراب لخطط "مجموعة العشرة" الحاكمة في الخرطوم من ترتيب أوضاع البلاد على النسق "التركي"، وتطفو على السطح كلما ابتعدت من الأفق مطالب بسطاء الناس في السلام والديمقراطية والعيش الرغيد.[40] ونلحظ، في الوقت نفسه، ان رسل التطبيع مع حكومة الخرطوم ينتمون إلى فرقة فيها من يستصعب مواصلة السير نحو سودان تحكمه معادلة جديدة، أو تحتوي على مجموعات لا تحبذ ولا تؤمن أصلاً ببرنامج للإصلاح الديمقراطي والإجتماعي في السودان وهي، في الوقت



نفسه وعلى أكثر من صعيد، على قناعة تامة بمنطلقات وأفكار ومرجعيات المجموعة الحاكمة في الخرطوم، بطرق وعناوين ومفردات مختلفة؛ لا يفرق إن كان اسم من يبشر لها أو يسوقها جورج أو أشول أو أوهاج أو دينج أو محمدين. إن مشكلة الحكم في السودان صارت تبدو للمتأمل المتألم وكأنها مشكلة نهج وفكر سياسي يستبدل الحقوق بالواجبات، والحريات بالقمع، والمواطنة بالبيعة في المنشط والمكره، والقانون بإرادة رئاسة الجمهورية.

ولعل من حسن الطالع إن العالم كله - شرقه وغربه، جنوبه وشماله - يعيش فترة مراجعة شاملة لكل جوانب الحياة. وما عاد الناس يقتنعون بالشائع المالوف من الآمال والرغبات والحلول، أخذوا يتطلعون في لهفة إلى حياة خصبة عليا، تليق بالطامحين الباذلين الأقوياء. فقد شهدت مفاهيم "التنمية" ومدارسها وأسس الحكم ومناهجه وبرامج الإصلاح الإقتصادي والتقدم الإجتماعي مراجعات متواصلة على المستويين النظري والتطبيقي في كل أنحاء المعمورة. كما توسعت أبعاد "وصفات" معالجة مشاكل الفقر والتقدم الإنساني لتشمل التوظيف الإبداعي لمكونات وقدرات المجتمع المدني والإهتمام بدور أكبر للموروثات الأخلاقية والفكرية والثقافية والروحية للمجتمعات في عملية التقدم والتنمية. وعكفت حلقات ومنتديات عامرة بالعلماء والسياسيين والتنفيذيين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية على مراجعة عمليات الحكم وصيروراتها، وتمحيص شبكة العلاقات التكاملية المتداخلة بين التنمية والتطور والنمو الإقتصادي وكيفية تجاوز حواجز العوز، والتواصل مع مفاهيم العدالة بأبعادها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية. والسودان بأي حال من الأحوال ليس ببعيد من عواصف التغيير، بل هو متفاعل بها وصار منفعلاً بحيثياتها أفقياً ورأسياً بشكل غير مسبوق.



تحالفات مع الخصوم وخصومات مع الأشقاء

من دون شك أن جذور التمردات المسلحة الواسعة الحالية ذات السمات العشائرية والجهوية تمتد، أيضاً، إلى عمق واقع الحياة السياسية في أواسط وشمال السودان. فقد عبرت عنها سلمياً من دون طائل ظاهرة الكيانات الجهوية والعشائرية (مؤتمر البجا، إتحاد أبناء جبال النوبا، رابطة ابناء المسيرية، إتحاد الفونج، جبهة نهضة دارفور ...الخ) التي نبتت على سطح وفراغات الحياة السياسية بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأول) 1964، تعبيراً عن طموحاتها وتمرداً على هيمنة حزبي الأمة والإتحادي وسندهما الطائفي وللتحرر من عسف الإدارة الأهلية الجائرة؛ وبالإضافة إلى عزوف قياداتها الإنضمام إلى رصيد الأحزاب اليسارية. ولم ينتقص من عدالة قضيتهم وخصوصيتها الحديث المسطح عن أنها لا تخرج من حيز مشاكل التخلف العام الموروث في البلاد، أو اتهامها بالإقليمية والعنصرية.[41] وشهدت به القائمة الطويلة للمتهمين أمام محاكم أمن الدولة وساحات الإعدام طوال فترة الجاهلية المايوية (1969-1985)، والفترة التعددية الثالثة (1985-1989) ونعايشها بشكل يومي خلال الفترة الحالية. وعلى الرغم من ان محاولاتهم لتوحيد نضالهم مع الحركة الديمقراطية في كل السودان، دون ان يتنازلوا عن خصوصية قضاياهم أو ذوبانها في الأزمة العامة للبلاد ما زالت تعترضها عقبات ومشاكل عدة وحواجز؛ إلا ان الشواهد العامة خلال العقد الأخير تدل على إقترابهم خطوات وخطوات بحذر نحو الإرتباط العضوي بتيار التغيير على المستوى القومي العام.[42]

ولكن رغم كل شئ، ففي القطب الآخر من بوصلة الحروب الأهلية السودانية تتشكل وتتجسد وتتجمع وتتبلور ببطء شديد، ولكن بخطوات واثقة، نوازع القوى القادرة على تقديم نظام بديل فاعل يسعى إلى تهديم نظام الحرب



السوداني وتجاوزه. وتعتبر الجهود التي رافقت إعلان كوكادام (إثيوبيا) في مارس (آذار) 1986 وورشة عمل أمبو (إثيوبيا) التي نظمت في فبراير (شباط) 1989 وإعلان أسمرا (أريتريا) في ديسمبر (كانون الأول) 1994 وما أعقبه من قرارات صدرت عن التجمع الوطني الديمقراطي المعارض في يونيو (حزيران) 1995؛ محطات فاصلة وضعت الخطوط العريضة لآفاق التحالف لهذه القوى الوطنية على المدى الطويل.[43] ولذلك في تقديرنا فإن مسألة "نقض العهود" صارت محمدة لأن استمرار أوهام الحديث عن الأمانة والإلتزام بالمواثيق السياسية والإتفاقيات يحصر كل الأمر في حدود الأخلاق، في وقت وضحت فيه للجميع إن الضمانة الحقيقية لأي إتفاق هو في توازن القوى ومصلحة كل قوة سياسية شاركت فيه؛ تلك وحدها هى قاعدة الردع المادية والضمانة التي تمنع التراجع عنه وتقفل طريق التنصل من إلتزاماته ومن ثم خيانته. إن الإتفاقيات كافة خاضعة لتغير أبعادها وحتى محتواها وطبقاً لقوة كل فريق. والحروب الأهلية ستستمر حتى يقُدر لهذه القوى ان تكتشف ان الطريق نحو السلام العادل لا يتحقق إلا عبر الفئات الإجتماعية التي لها مصلحة فيه.[44] فالحلول النظرية كثيرة، ومطروحة من قوى عدة – وطنية وأقليمية ودولية – ولكن أفضلها هو الحل القادر على وقف نزيف الدم وإحلال السلام والعدالة الإجتماعية، والقادر على إقناع السودانيين ان مكاناً لائقاً بتضحياتهم الجسيمة ينتظرهم، أفراداً ومؤسسات، في إطار الديمقراطية والتنمية.

كل ذلك والمراقب من العالم العربي (والإفريقي) مازال مصاباً بالدهشة من حالة التمزّق، الحقيقي وليس المجازي، التي يعايشها المواطن السوداني في ديار الإغتراب - الطوعي والقسري - إزاء قضايا ومشاكل مصيرية صارت جزءاً لا يتجزأ من واقع الحال السوداني. ومن المعلوم، فإن إستمرار الحروب الأهلية السودانية، على النحو الذي سارت وتسير به، لن يحقق لأي طرف من الأطراف ما يسعي إلى تحقيقة من أهداف آنية.[45] وعلى الصعيد ذاته، على أعتاب الألفية الثالثة، يجد المراقب، أيضاً، ان شرط "السلام الدائم" صار أمراً جوهرياً



لبقاء الكيان السوداني ورفاهية أهله. ولهذا نضيف، بإصرار، ان شأن السلام هو من شأن "العدالة الإجتماعية" الجوهرية اللآزمة لإستقراره وتقدمه؛ هذه من تلك، حذو النعل بالنعل. فقد استمرت محرقة الحروب اللعينة بغض النظر عن نوع الأنظمة الحاكمة (مدنية، عسكرية، أو هجينة) وفي مواقع وفترات مختلفة، وظروف متباينة. حقاً، فتحقيق السلام لم يعد مشروطاً بإسكات المدافع أو بإعادة السلام إلى مدن وغابات الجنوب فحسب؛ إذ أصبح الشمال والشرق والغرب أيضاً بحاجة إلى تطبيع الحياة فيها. ما لم يأت الحل شاملاً لكل أرجاء الوطن، فإن السلام سيظل حلماً بعيد المنال.

تجليات الآلية الوطنية

وفي تقديرنا أن السودان يعيش مخاض مرحلة جديدة (وليس فترة جديدة) تحيط بجوانبها سيناريوهات التفزيع وشبح التدخل المباشر لقوات حلف الأطلسي (الناتو) ما من شأنه أن ينتهك حرمة أراضيه ويعرض حياة شعبه للتبديد.[46] فاحتمالات تدويل القضية السودانية صارت أمراً واقعاً لا محالة، حيث توفر مآسي الحرب وأوضاع ضحاياها من المدنيين مبررات كافية لدعاة التدخل الأجنبي في السودان.[47] يُسهل من مهمتهم إستمرار آليات التمييز في المجتمع السوداني؛ فما يزال مفهوم الموالي والأعاجم وأهل الذمة بما يستبطنه من إستعلائية وإهدار لحق المواطنة، ساكناً في ثنايا قيادات تنفيذية وعلى أعلى المستويات.[48] ويزيد من إذكاء نار التدخل حملات التضامن مع المجموعات الثقافية المضطهدة ومهرجانات دعاوي الإسترقاق وهمجية مليشيات المراحيل العربية في إختطاف العشرات من الأطفال وذويهم[49] والفتاوى الدينية التبريرية المهينة.[50] والتدخل الأجنبي، على كل حال، لا يجد إعتراضاً من بعض القوى السياسية النافذة؛ بل هى تسعى اليه ليلاً ونهاراً.[51]



ويقف عموم أهل السودان الآن عند منعطف طرق حاسم وخطير. ويمتلئ الفضاء السياسي والفكري السوداني بأسئلة عدة تذهب في شتي الإتجاهات تحاول ان تستكشف الأفق وتنتزع حبال اليقين. ونحن على قناعة بأن ما ستفرزه التفاعلات الهيكلية السياسية والإقتصادية والإجتماعية الكامنة والسائرة سيكون له بالغ الأثر، على أكثر من صعيد، في رسم ملامح الجغرافيا السياسية وزلزلة مستقبل المنطقة بأسرها – دون مبالغة - على إمتداد حزام السافنا إلى شاطئ الأطلسي غرباً والى ضفاف الخليج العربي شرقاً، ومن شواطئ المتوسط شمالاً والى منطقة البحيرات في عمق القارة الأفريقية جنوباً. فالدول الغربية (خاصة بريطانيا وأمريكا) باتت مقتنعة وبعد تجارب مريرة ان السودان من الدول ذات الاعتبار (Key country) يتوقف عليها وبها كامل إستقرار منطقة شمال شرق أفريقيا بغض النظر عن نوع النظام الحاكم في الخرطوم. واقتنعت أكثر أجهزة الأمن القومي فيها ان الإستراتيجيات السابقة التي كانت تتصور ان ملفات ترتيب أوضاع المنطقة يمكن إدارتها من القاهرة وأديس أبابا ونيروبي، بل من أسمرا ما عادت لها معنى وتجاوزتها الأحداث ولا تستجيب لمعطيات الواقع. بل على العكس تماماً، فالسودان وبثقله الذي طال تجاهله وبعد انهيار كل مشروعات إضعافه وتهميشه، أصبح يمتلك مفاتيح استقرار المنطقة ومن خلاله يمكن زعزعة مصير إقليم يحتوي على مصالح حيوية للغرب يمتد شرقاً إلى الخليج العربي وغرباً عبر البحر الأحمر إلى دول حزام السافنا وجنوباً إلى منطقة البحيرات وشمالاً إلى البحر المتوسط.

ومن جهة اخرى تبدو المجهودات الوطنية والإقليمية والدولية متثاقلة في كبح جماح المعطيات الخلاقة لإستمرار سعير الحرب وتقلل من فرص دفع البلاد في إتجاه الحل العادل والشامل لأزمتها بل وتعمل لتعم البلوى الأنحاء كافة. فقد ذكرت لصديق أفريقي مرة بأن السودان القطر الوحيد في العالم الذي يعاني من آثار ½ قرن من الحروب الأهلية وهمجيتها، مدعومة اليوم بقيادات ميدانية بما يزيد عن 20 مليشيا مسلحة. وإن أرضه مازالت تعاني من مكائد



وجراحات نزاعات الفصائل الأريترية والأثيوبية والتشادية واليوغندية والكنغولية، والتي تجاوزت في فترة من الفترات 45 فصيلاً مسلحاً؛ ومازالت تتحرك بين ظهرانيه كوكبة من "الأفغان العرب" من محترفي الإرهاب والهوس الديني من مصر وفلسطين وتونس والجزائر وموريتانيا بالإضافة إلى إرهابيين محترفين من أفغانستان وكشمير والشيشان وجنوب أفريقيا والبوسنة.[52] فضحك وقال لي:

> "أنتم أحسن حالاً! على أرض جارتكم الكنغو الآن وصل عدد الجيوش الأجنبية التي تحارب فيها إلى 7 تنتمي إلى 7 دول أفريقية، تختلف في سياساتها ومصالحها، وتتباين إرتباطاتها مع الأطراف الكنغولية المتناحرة، وكل منها مسنودة بدولة غربية وعدد كبير من شركات عالمية واحتكارات الأسلحة؛ بالإضافة إلى 10 مليشيات كنغولية متمردة على نظام كابيلا تتوزع ولاءاتها على مموليها من خارج الحدود والطامعين في مناجم البلاد، ناهيك عن تواجد قوات 4 مليشيات كبيرة مناهضة لحكومات كل من السودان ويوغندا وأنجولا ورواندا في فترة نقاهة وإستجمام وتدريب... فتأمل!"

يحدث كل ذلك في جو من أعاصير عاتية تهب على البلاد من جهات عدة وتحكمها سيناريوهات (عوالم) تتجاوز تصفية الحسابات مع حكومة الخرطوم الحالية لتمس السودان كياناً وموارداً. وهذا في حد ذاته يجب أن يكون دافعاً وحافزاً للكثيرين للمشاركة في عبور الموانع الصعبة، خاصة تحت أجواء الخلاف وحملات الحشد المعنوي الهمجية، والتداخلات والتقاطعات الإقليمية والدولية التي تعوق الإجماع السوداني فيما يتعلق بمصالح أهله الإستراتيجية وأمن البلاد القومي. وفي وقت تبدو فيه قياداته السياسية محاطة بالحيرة والغموض، ومجالات تفاعلهم صارت ميادين لتسابق التناقضات وتصارع

النوازع المتنابذة المتناطحة.[53] في وقت بلغت تكلفة الحرب خلال الفترة 1989-1999 من خزينة الدولة المركزية ما يفوق 7 مليارات دولار، ونقدر من جانبنا إنها كلفت خزينة "حركة تحرير شعوب السودان" ومناصريها ما يفوق 3 مليارات دولار.[54] وبالنظر إلى جانب واحد فقط يتعلق بثقة أهله في مستقبله نكتشف عمق الآثار التي تركتها الحروب الأهلية على واقعه بشكل تجاوز ساحات القتال وتكلفة تسيير دولابها وحجم خسائرها. فالتقارير الإقتصادية لمنظمة الوحدة الأفريقية تصنف السودان ضمن قائمة دول أفريقيا الأكثر طرداً للإستثمارات.[55] فى الوقت نفسه الذي تم تهريب أكثر من 100 طن من الذهب، وقدرت المصادر الرسمية السودانية حجم أموال السودانيين المستثمرة بالخارج بأنه يتجاوز 49 مليار دولار، بينما قدرها الصادق المهدي (رئيس وزراء الفترة التعددية الثالثة) بما يتجاوز 70 ملياراً موزعة بين مصر ودول خليجية عربية إضافة إلى دول أفريقية مثل كينيا ونيجيريا وإثيوبيا وتشاد.[56]

يتأمل أهل السودان وأهل عمومتهم في أرجاء العالم العربي (والأفريقي) في حصاد إنفجارات الحروب الأهلية السودانية والمتناسلة قبل أكثر من 5 عقود من الزمان, واستحالة الحيلولة دون استمرارها إلى أبد الآبدين، على زعمهم، ولا يجدون طائلاً ذرائعياً في ديمومتها أو في حصيلة إنجازاتها المزمعة. ولا يفقهون تبريرات إشعالها حتى باعتبارها تقديراً محدداً في ميزان الأحلاف ودعاوى الدفاع عن "العقيدة الإسلامية" و"الهوية العربية" والظروف والممكنات.

لكن نحن نقول للذين يتصورون إن "الصحوة الإسلامية" تمر عبر معسكرات الدفاع الشعبي وإعلان الجهاد وإستغلال حاجة وجوع وفقر أهل السودان إن حصيلتهم - بعد عقد من الزمان في كرسي السلطة والقيادة، وخلال 3 عقود في ركب السدنة والصحاب - لا تعادل أبداً أرواح ضحاياهم أو شهدائهم.



ودليلنا ما يحدث على نطاق القارة الأفريقية التي تعيش توجهاً نحو الإسلام يرتكز على الدعوة والإبلاغ والكلمة الطيبة. فالإسلام أصبح دين الأغلبية في أفريقيا من دون الحاجة إلى حشد طوابير الجهاد العسكرية أو المزايدة على مشاعر العباد الدينية. فقد بلغت نسبة معتنقي الإسلام 52٪ من إجمالى سكانها الذين تجاوزوا 800 مليون نسمة؛ ودخل الإسلام خلال 5 سنوات الماضية ما يتجاوز 32 مليون أفريقي. كما تشهد دول مثل غينيا وتشاد توجهاً متسارعاً نحوه، وتكاد أن تستكمل صورتها بأن تصبح من الدول الإسلامية الخالصة في القارة.[57] يحدث ذلك بهدوء من دون ضجيج أو تصفيات جسدية أو إعلان للجهاد على أبناء وبنات الوطن الواحد. إن السلام الأهلي السياسي والإجتماعي في السودان يحتاج إلى تغيير جذري في الخطاب والثقافة السياسية السائدة، يأخذ بها إلى الإيمان بفكرة التعامل والتفاعل والتعايش الودي مع الآخرين، وهذه مسألة ضرورية لم يقدرها دعاة "السلام" من الداخل أو الخارج، ولا تسهل معالجتها في زمن قصير.

الشراكة الخاسرة والجرح النازف

هموم كثيرة يعاني منها السودان في الوقت الراهن إلا ان أثقلها عليه هو همّ السلام المنشود الذي ظل يؤرق أهله على مدى 5 عقود من الزمان، إحتدمت فيها معارك تهدأ احياناً وتستعر أحياناً اخرى. لكن مهما كانت المبررات لا نجد سبباً كافياً لإستمرار نزيفها، وستظل الحروب الأهلية السودانية لعنة تلاحق جيلنا الحالى.

فدائرة الصراع حول موارد السودان صارت هي ساحة الخصام الوطني. ونجحت تداعيات الأحداث في ان تظهر يوماً بعد آخر إن ساحته تتجه من الأطراف المهمشة نحو أواسط البلاد، محددة بخطوط العرض



الأضيق من حدوده الدولية. وصارت الحروب الأهلية يوماً بعد آخر تحصر تراكماتها السياسية وإحتقاناتها الإقتصادية حول سيناريوهات (عوالم) من يهيمن على فوائض البلاد وخيراتها. وتضيق ساحة الوغى لتنحصر في المنطقة الخصبة والمعتدلة المناخ والكثيفة السكان الواقعة بين خطى عرض 7-15 شمالاً، في مساحة لا تزيد عن ¼ مساحة هذا البلد الحار والجاف والمترامي الأطراف (انظر شكل 3). مساحة محصورة تتوقف عليها كامل حيوية الكيان السوداني نفسه، ومصالح عموم أهله ورفاهيتهم أينما كانوا وفي كل أنحائه ومستقبل أجياله القادمة، وتتحدد على إنبساطات وديانه معنى وقيمة وقدرة أمنهم القومي.

في هذه المنطقة المحصورة بين خاصرتيه (بيت الكلاوي، على حد التعبير السوداني) يوجد بها 95٪ من إنتاجه الزراعي وتمر بها 95٪ من موارده المائية، وكل مناجمه المعدنية وكل حقول بتروله و85٪ من ثروته الحيوانية، وكل مصادر طاقته الكهرومائية، و70٪ من قاعدة صناعته الوطنية. في هذه المنطقة، في أواسط البلاد، والتي لا تزيد عن ½ مليون كيلومتر مربع (تعادل مساحة اليمن تقريباً) تتركز بشكل كثيف وتختلط شلالات نزيف الدم الأحمر بسبب الحروب الأهلية مع تيارات وسيول الذهب الأزرق (المياه) الجارفة، ومع رائحة الذهب الأسود (النفط) ومع مناجم الذهب الأصفر وحقول الذهب الأبيض (القطن) ومع كل مشاريع الإنتاج الغذائي وحقول قصب السكر وغابات الصمغ العربي الغنية وكل مراعي السافنا الرحبة بشكل لا يوجد له مثيل في أي مكان آخر على وجه الأرض.

في هذه المنطقة المحصورة بين خطي عرض 7-15 شمالاً، بلغ الناتج الزراعي العام 1998 ما يفوق 5مليارات دولار، محققاً المركز السادس بين الدول العربية. ويمكن تصور الفوائض الزراعية الكامنة فيه وإمكاناته الهائلة والتي تنتظر الإستغلال الأمثل اذا علمنا بأن دولاً أقل مواردَ حققت مراتب

أعلى. فقد جاء العراق – رغم ظروف الحصار والحرب – في المرتبة الأولى حيث وصل ناتجه الزراعي إلى 27 مليار دولار، وتعقبه مصر، ذات الإمكانيات الأقل، بقيمة 13 مليار دولار.[58]

فالسودان غني بموارده، أراضيه الخصبة الصالحة للزراعة تعادل مساحة دولة الكويت 50 مرة. فهنالك أكثر من 88 مليون هكتار صالحة للزراعة اي ما يعادل مساحة أيرلندا 12 مرة وهي بلد يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة في صادراته. وبالمقارنة الولايات المتحدة التي تمد معظم دول العالم بالغذاء، والسودان إحداها، تزرع فقط 36 مليون هكتار!؛ بالإضافة، أيضاً إلى ان السودان يعتبر من أغنى الدول العربية والأفريقية بثروته الحيوانية والتي تقدر بحوالي 103 ملايين رأس من الماشية. وقد حددت برامج الإستراتيجية الشاملة (1993-2003) التي وضعتها الدولة في مايو (آيار) 1992 ان تزيد الرقعة المزروعة في مجال الزراعة المروية إلى 3 أضعاف، وزيادة المساحة المستغلة بمناطق الزراعة المطرية إلى10 أضعاف ومضاعفة انتاج الحبوب الغذائية إلى 6 اضعاف والحبوب الزيتية إلى 5 أضعاف وتنوع المحاصيل الأخرى ومضاعفتها مرتين على الأقل كالنباتات الطبية والعطرية مع زيادة الكوادر المؤهلة لخدمة القطاع الزراعي إلى 5 أضعاف. وفي مجال الثروة الحيوانية هدفت الخطة إلى زيادة عددها إلى 3 اضعاف ومضاعفة صادراتها ومنتجاتها 20 ضعفاً مع تطوير صناعة الأسماك. ومن المدهش، مرة أخرى، ان أهداف هذه الخطة الطموحة لم تتجاوز في أفقها الأبعاد المكانية التي وصفناها "ببيت الكلاوي"!

المأمول ان يحسن أهل السودان قراءة دلالات هذا الواقع الجديد، وان يتوجهو مباشرة وبعزم نحو إعادة ترتيب أولوياتهم السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وإن لم يدرك قادة السودان السياسيون والعسكريون



وخبراء أمنه القومي إن طلقات الرصاص في قرية كايا (أقصي الجنوب) أو قرورة (أقصي الشرق) أو قرية أم دافوق (أقصي غربه) لـم تـعـد تـهـتـم بـبريـق الـوعد أو المشـاركة فـي إدارة تـلك المناطق

النائية؛ وإن لم يقتنعوا بتغيير مفاهيمهم بإن تضحيات أهـل تلـك المنـاطق الجسـام لا يمكـن حصـرها فــي مصـطلحات مجـردة تتـراوح بـين "التمـرد" و"العصيان" و"الصدامات القبلية" و"النهـب المسـلح"، وتـدويرها فـي مجـالس "الأجاويد" التي ينحصر همها في تحديد الديات والتعويضات المادية والعينية؛ فإنهم يبحثون عن سلام سراب. وإن لم نـــقنع أهله إن ترويـج بعـض القـوى الخارجية لمشروع الكونفيدراليـة يهـدف إلـى تقسيم السـودان إلـى دولتـين: احداهما جنوبية تضم ولايات الجنوب وأجزاء أخرى من الشمال وتستحوذ على جل الموارد المائية والزراعية والنفطية؛ والثانية شمالية جـرداء يتـرك أمرهـا لحكومة الخرطوم لفرض مشروعها "الحضاري"، فنحن نرتكب جريمة في حق الأجيال القادمة. وقد عبر عن ذلك أفضل تعبير الدكتور منصور خالد، مستشار العقيد قرنق وأحد أبرز العاملين بشـكل مباشـر لوقـف دمـار الحـروب الأهليـة السـودانية، حـين ذكـر فــي أكتــوبر (تشـرين الأول) 1985 إن المصـــالح الـحقـيقية لعـموم أهــل الـبلاد، بــل وأفريـقــيا، تـرتبـط بتــدعـيم أسـس الإعتماد المتبادل وتحقيق القدر الأقصى من المنفعة بين أقاليمه والمحافظة على وحدة السودان:

> "خطورة هذا الإنقسام ان السودان لن ينفصل إلى جنوب وشمال وإنما سيؤدي ذلك إلى تمزق في أجزاء أخرى من السـودان مثـل الغـرب. وفـــي الواقـع يجـب ان يـدرك السودانيون إن الجنوب لا يمثـل رصـيداً للسـودان فقـط وإنما لكل أفريقيا؛ بدليل ان التقارير الدولية حول القحط في أفريقيا تشير إلى ان المنطقة الوحيدة التـي مازالـت غنية ولم تتأثر بالتصـحر هــى جنـوب السـودان. ثـم ان



أهمية جنوب السودان تنبع من انه معترك دولي، خاصة
فيما يتعلق بالثروة المائية والبترولية".[59]

وإن لم نستوعب - بعد كل هذه السنوات من الحروب الأهلية - ان تلك الرصاصات تستهدف في جوهرها الإقتسام العادل للثروة والموارد مع الفئة المسيطرة على فوائض هذه المنطقة المحددة، فإننا نسير نحو مستقبل مظلم، وتصبح كل تضحيات مواطنيه بلا جدوى ولا مقابل. وإن فاتنا إدراك كل ذلك – قبلاً وبعداً – ووضعه في الإعتبار للوصول إلى معادلة جديدة تخرج بالبلاد من مأزقها التاريخي فلا سبيل إلى وقف محرقة الحروب الأهلية السودانية.

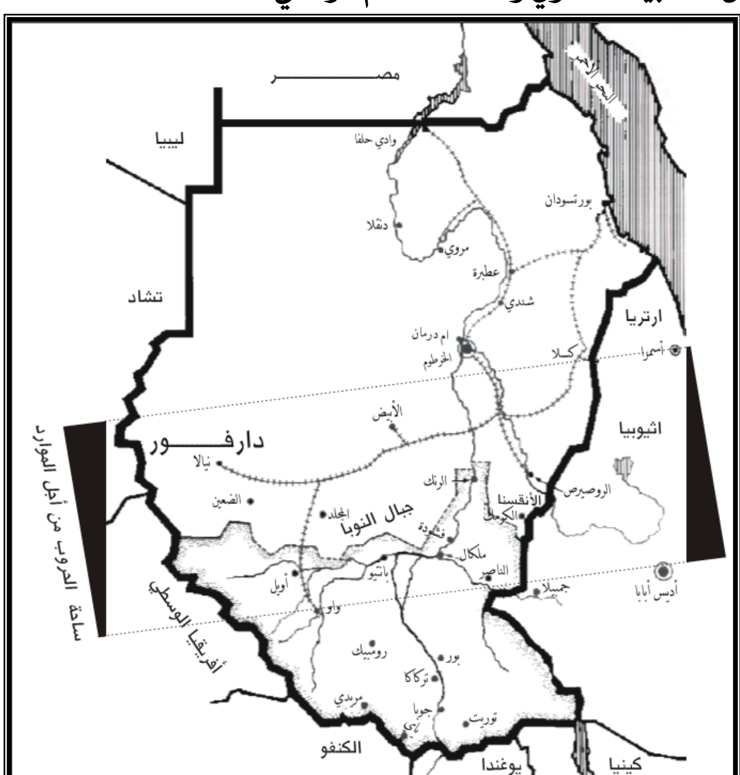
نهر الحياة ... نهر الموت

وعلى مستوى أشمل يمكن أن نذكر قضية أخرى تتعلق بمسألة حرب الموارد السودانية لها إنعكاساتها الخطيرة على المستويين الوطني والإقليمي، بل وتداعياتها الدولية؛ وتستوجب منا وقفة نتطلع عندها إلى المستقبل والتفكير على المستويين المتوسط والبعيد. فإستقراء مستقبل المنطقة حق مشروع، واستشراف ملامحه واجب حضاري. ويتطلب من مستودعات الفكر ومراكز الدراسات السودانية الإهتمام بدراسات مستقبلية وتحديد العوالم (سيناريوهات) المحتملة للتطورات ودور البلاد كفاعل إقليمي، وإستعراض الفرص والمخاطر الممكنة والمحتملة حتى نحافظ على الإنجازات المتواضعة التي حققناها.

من نافلة القول إن كل القضايا المطروحة على السودانيين شائكة وصعبة ومعقدة. حيث يعتقد عدد من المراقبين أن هناك ضرورة لفترة إنضاج طويلة للآليات (الطرق) التي يمكن معالجة هذه الملفات بها؛ خاصة فيما يتعلق بالدور السوداني على ساحة التفاعلات الإقليمية، وكذلك بالتصورات الخاصة

بمستقبل البلاد. فعلى سبيل المثال نجد ان التحديات السودانية على بعديها

شكل (3): بيت الكلاوي وساحة الخصام الوطني.



الداخلي والخارجي تتطلب على المديين المتوسط والطويل اصراراً دائماً على تمتين إمكانيات التنسيق والتعاون الثلاثي المباشر بين السودان ومصر وإثيوبيا. ومع ان لكل من هذه الدول الثلاث تصوراتها واستراتيجياتها القومية الشاملة، إلا ان تجذير أسس التنسيق والتعاون حول المنافع المشتركة وبناء جسور الثقة المتبادلة – بغض النظر عن نوعية الأنظمة الحاكمة فيها – تجعل من الضروري التوصل إلى قواسم مشتركة. بمعنى الوصول إلى أرضية

مشتركة تجد فيها كل دولة إمكانية تحقيق مصالحها الوطنية، ليس بالمعنى المطلق، ولكن بالمعنى التنسيقي النسبي الذي يجعل نصب عينيه أهمية النظرة الواقعية التي ترتضي أفضل المتاح أو تمثل كما سبق ان ذكرنا أحسن الممكن في الزمن المستحيل.

ففي العام 2025 سيكون تعداد أهل السودان حوالي 60 مليوناً، وفي جارتنا الشرقية الشقيقة إثيوبيا سيصل تعداد السكان إلى 130 مليوناً، وفي شقيقتنا الشمالية "أرض الكنانة" سيزيد العدد إلى نحو يفوق عن 120 مليوناً؛ أي ان مجموع سكان هذه المنطقة التى لا تزيد مساحتها عن 4.6 مليون كيلومتر مربع سيعادل مجموع سكان كندا والولايات المتحدة الآن، وسيكون أكثر من نصفهم أقل من 15 عاماً. مع ملاحظة ان سكان كندا وأمريكا يعيشون تحت مظلة مساحة تزيد عن 19 مليون كيلومتر مربع وغنية بالموارد وتتمتع بتقدم تكنولوجي وعمراني فائق لا يمكن مقارنته بواقع الحال في ديارنا! ومع ملاحظة، ان إثيوبيا تسيطر على مفاتيح النيل فهى مصدر أكثر من 80٪ من مياه وادي النيل حيث تنحدر منها 8 أنهر؛ بينما مصر تتمتع بموارد بشرية عالية الإنتاجية والتدريب. ولكن موارد السودان الطبيعية هى الأكثر وهو الأغنى بالنسبة للقطرين. فمصر تزرع حالياً قرابة 3.2 مليون هكتار سنوياً لمقابلة تزايد سكان بمتوالية شبه فلكية. وفي الوقت الذي قاربت كثافتها السكانية 150 شخصاً للكيلومتر المربع نجدها 120 شخصاً في إثيوبيا بينما هى لا تتعدى حاجز 30 شخصاً للكيلومتر المربع في السودان. والمساحات القابلة للإستصلاح، في مصر، من واقع المخطط الرئيسي للمشاريع العملاقة (كما تصفها أجهزة الإعلام) للموارد الأرضية والمائية في توشكي وشرق العوينات وسيناء وجنوب الصعيد – في حدها الأقصى – لا تزيد عن 1½ مليون هكتار حتى العام 2017. كل ذلك مع الوضع في الاعتبار ان مصر قد دخلت مرحلة "الفقر المائي"، فنصيب الفرد يعادل نصف نصيبه



قبل 20 عاماً وسينخفض بهذا المعدل نفسه بعد 20 عاماً أخرى.[60] من جهة ثانية، فالسودان غني بموارده؛ فهنالك أكثر من 88 مليون هكتار صالحة للزراعة - أي مايعادل مساحة هولندا 24 مرة - يمكن زراعتها دون مجهود كبير بواسطة الري الإنسيابي أو المطري الرخيص. لذلك فإن السودان هو محط أنظار جيرانه ولا نقول أطماعهم (حتى لا يغضب بعض). لا خلاف على ذلك إن كانوا عرباً أم أفارقة، دون تجاهل شلالات الهجرة الأفقية النشطة خلال العقود الأخيرة من دول غرب أفريقيا نحو وادي النيل الأوسط. ولا يمكننا، من أن نتجاهل دور هذا العامل في تقييمنا للمصالح المتقاطعة التي لا تدخر وسعاً في إضعاف الكيان السوداني وإبعاد فرص الوصول لحل يوقف نزيف الحروب الأهلية السودانية، بل تسعى - علانية وسراً - لتأجيجها وإن تظاهرت بغير ذلك.

ولعل من المفيد هنا توضيح المعاني الخفية لإحد جوانب هذه التحديات. فقد قابل الكثير من المراقبين إستثمارات الحكومة السودانية لنقل النفط من خلال خط أنابيب طوله أكثر من 1600 كيلومتر من مناطق الإنتاج إلى ميناء التصدير في البحر الأحمر باعتبارها تبديداً لا يمكن أن يكون له مردود إقتصادي يبرره على المدى الطويل. ويضيف، بعضهم أن معلوماتهم تؤكد ان إحتياطي النفط السوداني محدود ولن يدوم أكثر من 5 إلى 10 سنوات على أفضل حال يكون مصير الأنابيب بعدها الصدأ. ويعتبره بعض بأنه لا يتعدى مجرد عمل دعائي سياسي كمثيلاته الأخريات ويدل على سوء تخطيط بيِنْ. لا جدال بأن الإستثمارات في معدات هذا المشروع فاقت 3 مليارات دولار – دون حساب تكاليف الحملات العسكرية التي أمنت خطه (شكل 4) أو حتى وضع إعتبار معنوي للأرواح التي فقدت على جانبيه بواسطة أطراف الحروب الأهلية في السودان. لكن لا نعتقد بأن من نفذوه هم بهذه السذاجة التي يتصورها البعض أو الغشامة التي حاولوا تصويرها. فمن المعلوم أن المنطقة قد تخرج قريباً من الحقبة النفطية لتدخل الحقبة المائية بامتياز. وفي تقديرنا إن

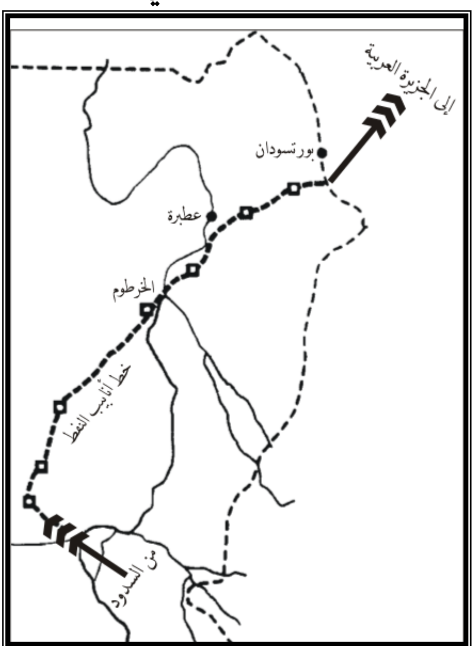
للأنبوب مآرب أخرى، بعيدة النظر فاتت على الكثيرين من الخبراء! الهدف الإقتصادي الإستراتيجي للحكومة السودانية هو خصخصة مياه النيل الزلال وبيعها لمن تشاء وبالطريقة التي تريد. خط أنابيب النفط وبتعديل بسيط وتكلفة أبسط، يمكن أن ينقل مياه النيل المحملة بالطمي والخصوبة الفائقة من فم قناة جونقلى المعطلة عبر البحر الأحمر ليحول صحاري الجزيرة العربية إلى جنة خضراء. وهو أرخص بكثير من مشروع أنابيب المياه التركي لدول الخليج الذي يكلف 20 مليار دولار ويشترط مشاركة إسرائيلية، وأرخص بكثير من مشروع نهر القذافي الذي يكلف 25 مليار دولار ويضمن إمدادات المياه لمدة لا تزيد عن 50 سنة لزراعة مساحة لا تزيد عن 180 الف هكتار. وتبلغ كمية المياه المتدفقة على طرفى مستنقعات السدود في منطقة جونقلى 30 مليار برميل سنوياً إلى يوم الدين! وليس هناك ما يمنع السودان من القيام بذلك حتى في نطاق بنود الإتفاقية الحالية لمياه النيل. ومن نافلة القول، أيضاً، ان مياه النيل مورد حياة المحروسة وتشكل محور أمنها القومي، أصبحت في هذا الزمن أهم وأغلى من النفط! فدول الخليج تستورد الآن مياه معلبة وتعمل على تحلية مياه البحر بتكلفة يقارب سعر برميلها من المياه سعر برميل النفط. وكل التقديرات تشير إلى أن سعر برميل المياه سيتجاوز سعر برميل النفط عند العام 2010 بشكل ثابت. ومن المعلوم ان الطاقة الإستيعابية لأنبوب النفط السوداني هى مليون برميل مياه يومياً يمكن رفعها إلى مليونين دون عناء يذكر. وتكلفة نقلها بسيطة لا تقارن بالبدائل المتاحة حالياً؛ فعلى سبيل المثال البرنامج السعودي لتحلية مياه البحر من خلال 25 محطة عملاقة لم تتجاوز طاقتها الإنتاجية اليومية القصوى مليوني متر مكعب، وبتكلفة مهولة!. يمكن أن ندعم هذه الفرضية بتذكير القارئ بأن سعر قارورة المياه المعباة سعة لترين في أسواق جدة، بالمملكة السعودية، هو ريالان؛ بما يعني ان برميل المياه العذبة سعره قد يعادل 50 دولاراً. ولعل



ما بين هذا الإستقراء عن واقع الحال في منطقتنا والعجز المائي المتوقع في شمال الوادي علاقة متينة لها آثار سياسية وعسكرية وإقتصـادية وإجتماعيـة أشمل وأبعد مما ذكرنا لا يمكن تجاهلها؛ كما لا يمكن التقليل مـن مخاطرهـا على مستقبل الحكم في البلدين.



شكل (4): خط أنابيب المياه [النفط] السوداني.



ولعل من التبسيط ان نقوم بعملية "تحقيب" للتـاريخ؛ ولكـن تلـك هـى سـنة الحياة، وما نشهده تجاوز بواكير "الحقبة المائية". فالماء صار بمثابة "الجلكوز" الذي تتوقف عليه كامـل حيويـة الكيانـات السياسـية فـي هـذه المنطقـة مـن العالم. ويسخر بعض الخبراء الحاقدين على المنطقة بـأن مواطنهـا سـيواجه تحدياً حقيقيـاً لا يجـد فيـه مـا يكفـي لوضـوئه، ناهيـك عـن ري أراضـيه. بـل يتنبأون بأن المنطقة تسير بخطى حثيثة نحـو "حـرب الميـاه". فقـد حـذر مـن



وقائعها الدكتور بطرس بطرس غالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية المصرية السابق، في العام 1985 حين قال:

> "الحرب القادمة في منطقتنا سوف تكون بسبب مياه النيل، وليس لأسباب سياسية. ولا تأخذ ذلك واشنجطن على محمل الجد، لأن كل شئ بالنسبة للولايات المتحدة يتعلق بإسرائيل والنفط والشرق الأوسط. وهم يدركون البعد الأفريقي لمشكلتنا، لكن ليس لهذا البعد ببساطة أولوية لديهم... لا يمكن حل مشكلتنا بالصيغ التقليدية. ومن دون وجود خيال سياسي مبدع سوف تتحول مصر إلى بنغلاديش جديدة منكوبة بالقحط والمجاعة. ولكن بفارق واحد، فبنغلاديش الجديدة هذه سوف تكون على شواطئ البحر المتوسط. على بعد نصف ساعة فقط بالطائرة من الأغنياء في الشمال!"[61]

يزيد من إحتمالات حرب الموارد هذه إشتعال نيران المواجهة وتأجيج الخلاف القديم بين السودان ومصر حول السيادة على مثلث حلايب الحدودي الغني بالمعادن. فقد جاء التصعيد على خلفية منح الحكومة السودانية شركة كندية في شهر يناير (كانون الثاني) 1992 حق التنقيب عن النفط. وقد دفع الحكومة المصرية إلى تكريس إحتلالها والشروع عملياً في حملات إبعاد قسرية للسودانيين والبدء في مشروعات توطين بديلة تهدف إلى فرض الأمر الواقع على المدى الطويل. ومع ان إعتراضات الحكومة المصرية التي عممتها على شركات النفط العالمية إن السودان، وبحسب إتفاقية 1898، لا يملك حق الدخول في إتفاقيات تنقيب عن الخام خارج حدوده السياسية المخططة عند خط 22 درجة شمالاً؛ غير أن عدداً من المصادر النفطية أشارت إلى ان دوافع القاهرة تجاه وقف التنقيب الإستكشافي هو حرص الحكومة المصرية على تنشيط التنقيب المشترك مع شركات غربية أخري عن النفط في سواحل



البحر الأحمر تشمل مثلث حلايب المتنازع عليه. وهكذا نرى ان هناك تحدياً آخر من نوعه ويمتد إلى الأساسيات التي تمس كيان السودان ومستقبله. المستهدف من السودان وفيه هو الثروات والموارد الخام التي لا تزال في أرضه. والمستهدف الأبعد من ذلك هو زعزعة إستقرار الإقليم، حيث أصبح خط العرض 22 علامة التحسس السوداني-المصري التي ستنعكس آثارها على آصرة أعمق من كل مظاهر الخلاف تتمثل في مورد آخر هو شريان الحياة: النيل.

وبافتراض صحة تقديراتنا هذه وسدادها، نجد ان الصراع حول الموارد صار سبباً لمزيد من الفرقة والقلق ليس بين أهل السودان فحسب، بل بينهم وبين أهل الإقليم في أرض الكنانة وفي إثيوبيا. بل صارت الموارد هى مجال للتآمر عليهم على أقل تقدير؛ وصارت الموارد هى إحدي إحداثيات احتمال إستمرار إشتعال نيران الحروب الأهلية السودانية.[62] والذي أثبتناه في السطور السابقة أكثر من مجرد دعوة مخلصة إلى رفع حواجز بصيرتنا صوب العقود القادمة، فهو أمر حاسم وواجب للربط بين ما يحدث اليوم وما نزرعه من "قنابل موقوتة" وما يحصده أهلنا في الغد. وهو توجه لازم وضروري لتأسيس جسر بين إرادة الحاضر وإحتياجات المستقبل وتحدياته. وفي ظننا، أن الفائدة الحقيقية لما ذكرنا هو إثارة الإهتمام وتأصيل الوعى بمعطيات المستقبل واحتمالاته.

رائحة النفط ... حرب الموارد

صار السودان في عين عاصفة المصالح والإستقطابات الدولية بشكل مباشر في أوائل عقد السبعينيات من القرن العشرين. وزادت من ذلك رائحة النفط النفاذة، الذي أكدت وجوده تحريات شركة شيفرون الأمريكية في مطلع ثمانينيات القرن الماضي. لكن الأمر في جوهره لم يكن جديداً على واقع



السودان، والإهتمام التاريـخي بمواردة الهائلة من قبل القوى الأجنبيـة. فقـد كانت الموارد السودانية هى عصب أطماع الخديوية المصرية العثمانيـة منـذ القرن السابع عشر. وقد كانت الموارد البشرية ممثلة في تجارة الرقيق (العاج الأسود) وحملات الإسترقاق، والموارد الطبيعية ممثلة فـي مئـات الأطنـان مـن سن الفيل (العاج الأبيض) والصمغ العربي والذهب وقطعان الثروة الحيوانية هى الأهداف المباشـرة للتجريـدات العسـكرية التـى حـددتها الفرمانـات الخديويـة بشـكل حاسـم. وتمثلـت فـي مبعوثيهـا - دون كلـل – لإكتشـاف منـابع النيـل وتوسيع دائرة نفوذها وعزمها الإستحواذ علـى مصـادره. فقـد كانـت المـوارد دوماً على رأس قائمة إهتمامات الغزاة وممثليهم في ربوع الـبلاد منـذ قـرون سلفت، تشهد عليها جداريات الأهرامات والبرديات الهيلوغرافية في المتـاحف وبنود إتفاقية "البقط" الشهيرة بعد الفـتح الإسـلامي وقوافـل درب الأربعـين الصحراوي المتجه شمالاً. [63]

وفي زماننا المعاصر كشفت المطامع الدولية عـن نواياهـا فـي الـدور النشـط الذي قام به المرحوم تايني رولاند، رجل الأعمال البريطاني الأخطبوط الـذي يملك شبكة واسعة من المصالح في أفريقيـا. [64] فقـد ارتـبط اسـمه بمشـاريع الحقبة النميرية منذ مطلع العقد السابع من القرن العشرين. وتكثف اهتمامه بالسودان منذ إندلاع شرارة الحرب الأهلية الثانية العام 1983 للسيطرة على الموارد، وهي التي لم تجف دماؤها حتى هذه اللحظة. فقد عمل على التوسط بين الجنرال نميري والعقيـد جـون قرنـق، قائـد "حركـة التمـرد" علـى خلفيـة الإتفاق الإسطوري الذي وقعه رجـل الأعمـال عـدنان خاشـقجي مـع الحكومـة السـودانية وقتهـا لتأسـيس "شـركة البتـرول الوطنيـة".[65] ومـن خـلال هـذه الإتفاقية دخل السودان إلى عالم الصراع الدولي بكامله، ليس فقـط بأبعـاده السياسية والإستراتيجية، وإنما أيضاً بالعامـل النفطـي الـذي كـان غائبـاً فـي الماضي. وحظى النفط لأول مرة بمكانة متميزة ذات ابعاد سياسية على رأس

قائمة الموارد السودانية.

ولأن أعين المليونير رولاند وشركائه كانت على الموارد على الدوام فإنه لم يتردد في الإهتمام بالجهات التي تملك على الأقل مفاتيحها. ولعب رولاند – مرة أخرى - دوراً أكثر وضوحاً في دعم "جناح الناصر" المنشق عن "حركة تحرير شعوب السودان" وكرس نفوذه المالي والسياسي لتمرير صيغة حل خلال الوساطة النيجيرية في العاصمة أبوجا تتيح له الإنفراد بأمتيازات إستغلال النفط واليورانيوم في الجنوب السوداني.[66] وفتح بذلك الطريق للحكومة السودانية لتبلور بصورة أوضح خطى استراتيجيتها بالتركيز على تكتيكات السيطرة على منطقة أعالي النيل الغنية كهدف أساسي بتكريس الجهود لكسب "جناح الناصر" وبأي ثمن.

إلا أن أوضح تعبير عن أن السيطرة على الموارد صارت هى "الفريضة الغائبة" على طاولة مباحثات السلام هو ما حدث في دهاليز المبادرة النيجيرية في العاصمة أبوجا. فقد قدمت وقتها الحكومة النيجيرية مقترحاً شاملاً في الإسبوع الأخير من سبتمبر (أيلول) 1992 لأطراف النزاع، ضمنته لأول مرة بنوداً تضع تحت سيطرة "حكومة الجنوب السوداني" بالكامل كل ما يتعلق بالزراعة والغابات ومصائد الأسماك وملكية الأراضي ورعايتها وصيانتها وتنمية مصادر المياه والمراعي. وأضاف المقترح النيجيري إلى ذلك سيطرة حكومة الجنوب الكاملة على إدارة عمليات التعدين بما لا يضر بحقوق الحكومة الفيدرالية في الخرطوم في التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي والمعادن. ودعم الإقتراح النيجيري من إمكانات "حكومة الجنوب" بأن حدد ان تكون من سلطاتها توقيع الإتفاقيات الدولية بما يشمل رأس المال الأجنبي لأغراض الإستثمار، والإعانات التنموية من الحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية.



لقد أصاب الإقتراح النيجيري مفاوضي الحكومة السودانية بهلع بالغ، إلى الدرجة التي دفعتهم إلى الكشف عن نواياهم الإستراتيجية دون مواربة.[67] فأسقطت الحكومة السودانية المقترح النيجيري من حساباتها دون حتى الإهتمام بمجرد مناقشته لاحقاً مع أي جهة كانت. بل سارعت بتقديم بديلاً عنه تمسكت به بصورة لا لبس بها تنادي بأن الإستثمارات الأجنبية والأرض والثروات الطبيعية بما فيها المشاريع الزراعية والغابات المركزية ورسم سياسة حماية البيئة والمياه العابرة بل والطرق العابرة للولايات لا بد من ان تكون في يد السلطة المركزية في الخرطوم. وحتى تتجنب إثارة الموضوع ومن أي زاوية ممكنة قررت الإبتعاد تدريجياً – دون إثارة الريبة - عن المبادرة النيجيرية، دون إعطاء الإنطباع بأنها غير جادة في الوصول إلى تسوية؛ وشرعت بكل طاقتها في السير في خطى "تايني رولاند" والبحث عن أقصر الطرق إلى الوصول إلى تسوية مع "مجموعة الناصر" تمكنها من السيطرة على الموارد.

ركزت الحكومة مجهوداتها بسرعة في إتجاه كسب "جناح الناصر"، بعقد مباحثات مكثفة في مايو (آيار) 1993 في نيروبي (كينيا) مستخدمة جميع الوسائل ومهدت الطريق نحو إتفاقية الخرطوم للسلام التي عقدت في أبريل (نيسان) 1997. ومن خلال بنود هذه الإتفاقية وضعت مسألة التعدين والعمليات الإستثمارية والممرات المائية كاملة في يد حكومة الخرطوم (الفيدرالية)، كما قيدت الإتفاقية بشكل واضح سلطات الولايات في إدارة الأراضي والزراعة والغابات بأن تكون جميعها خاضعة لأولويات التخطيط القومي والمحافظة عليها كما تقرر السلطات الفيدرالية ودون المساس بأي من قرارات السلطة المركزية. وقد أكدت الإتفاقية أن تكون المشاريع التنموية الفيدرالية ومشاريع التعدين الكبرى والبترول بمثابة ثروة قومية، وتتم إدارتها على المستوى الفيدرالي من الخرطوم دون أي تدخل من الولايات. وتم لاحقاً



في مارس (آذار) 1998 تقنيين الأمر من خلال إجازة "دستور جمهورية السودان" حيث نص الفصل الثاني الخاص بإقتسام السلطات الإتحادية (المادة 110، م + ن) على أن:

"تمارس الأجهزة الإتحادية السلطة تخطيطاً وتشريعاً وإنفاذاً في الشؤون التالية: الأراضي والموارد الطبيعية الإتحادية والثروة المعدنية وثروات باطن الأرض ... والمياه والمعابر".

ومن المثير للعجب نجاح حكومة الخرطوم في تمرير "أجندتها الخفية" المتعلقة بالسيطرة على الموارد على كل أطراف المبادرة النيجيرية ولم تشر اليه لا من قريب ولا من بعيد أي من البيانات أو التقارير الصحفية. وفاتت الفرصة على "حركة تحرير شعوب السودان" لكي تكشف المرامي البعيدة لحكومة الخرطوم لإنشغالها بإجراءات التفاوض حول حق جبال النوبا والأنقسنا في تقرير المصير وآليات المشاركة في السلطة السياسية. بل أثيرت ضجة مقصودة عن تجاوز مندوبي "الحركة" لصلاحياتهم وتحريض أمريكا "للمتمرد قرنق"، وبرز على السطح الخلاف حول مشروع "الكونفيدرالية" وانطلقت حملة إعلامية من داخل السودان وخارجه تدين مشروع "المتمرد قرنق" لتقويض وحدة البلاد، وتعنت "الحركة" وغموض أهدافها ...الخ.[68] ولكن وعلى الرغم من ما أثير من دخان ومواربة وخداع تبقى مسألة الموارد ومن يسيطر عليها هى الحاجز الذي تسبب في إنهيار الوساطة النيجيرية.

وهنالك أمر آخر حدث قبل محادثات أبوجا الأولى بأسابيع معدودة قد لا يبدو ذا علاقة مباشرة بما حدث فيها، ولكنه يركز الضوء على عوامل الصراع حول الموارد الذي أصبح يطفو على سطح الأحداث مرة بعد أخري بشكل ثابت. والذي لا شك فيه هو أن انهيار نظام منجستو الإثيوبي في مايو (آيار) 1991، كان خسارة فادحة "لحركة تحرير شعوب السودان"، ليس فقط كحليف سياسي



وعقائدي بل كحليف إقتصادي من الدرجة الأولى.[69] والمعلوم انه بانهيار ذلك النظام حل محله نظام موال للحكومة السودانية وفقدت "الحركة" مصدر تمويل أساسي ومحطة إستثمارات ومنفذ تجارة خارجية كبير.[70] زاد من مضاعفات ذلك إنشقاق "مجموعة الناصر" بعد أسابيع معدودة في أغسطس (آب) وحرمان "الحركة" من جزء كبير ومهم من مواردها الداخلية. فالمنطقة التي سيطرت عليها "مجموعة الناصر" هى – دون منازع – الأغنى في الجنوب كله.وبدأت "مجموعة قرنق" في بحث محموم عن بدائل لتعويض خسائرها. لذلك كان ضمن الهموم الرئيسية لمؤتمرها الإستثنائي في مدينة توريت (شرق الإستوائية) في سبتمبر (أيلول) 1991 هو دعوتها علناً للمرة الأولى لرجال المال والأعمال للدخول في مناشط إستثمارية في المناطق التي كانت تحتلها.[71] وقامت، بعد ذلك، بدعوة عدد من الشركات الغربية والأفريقية للقيام بإجراء دراسات جدوى لما قبل الإستثمار نشطت في كل أنحاء جنوب السودان.

لقد كان قرار "الحركة" بدعوة الشركات الأجنبية للإستثمار في الجنوب دافعاً قوياً للحكومة السودانية للإسراع بتوظيف الدعم الإيراني[72] والعمل على تحييد "مجموعة الناصر" ودفعها بموجات حملة "صيف العبور" التي انطلقت في مارس (آذار) 1992. وسارعت تحت راية إنتصاراتها السريعة على "حركة التمرد وكسر شوكتها" بإعلان ان عدداً من رجال الأعمال العرب بدأ تنفيذ مشاريع صناعية وزراعية في الجنوب لإستثمار ما يزيد عن 4.2 مليون هكتار من أخصب أراضي جنوب السودان، أي ما يعادل ½ مساحة دولة الأمارات أو 4 أضعاف دولة قطر، أو 3 أضعاف مجموع مساحة المشاريع المصرية "العملاقة" إلى العام 2017![73] وحاولت أجهزة الأمن الخارجي السودانية رصد كل إتصالات "حركة التمرد" بشأن مشروعاتها الإستثمارية. وعندما شعرت إن التعامل الصامت ومن وراء الكواليس قد يشجع بعض الدول على غض الطرف عن



رغبة رعاياها في الإستثمار في المنـاطق التـي تحتلهـا قـوات "حركـة قرنـق" أصدرت في منتصف العام 1994 بياناً تحذيرياً حرصت على توصيله لكل من يهمه الأمر وسجلت فيه علناً إدانتها لما أسمته:

> "مخطــط يتبنـــاه التمــرد يســتهدف ثــروات الســودان الطبيعية... [وعبرت عن قلقها عـن إن الحركـة] تخطـط لـرهن الثـروات الطبيعيـة فـي جنـوب السـودان لـدي شركات أجنبية مهتمة بهذا المجال لكي تتمكن من شراء اسلحة وعتاد وبهدف تأمين التمويل الذاتي للحركة".[74]

ما هدفنا إليه من إستعراض عوالم (سيناريوهات) أحداث المياه والنفط وربطنا لها بقضايا حروب المـوارد الأهليـة السـودانية وابعادهـا الإقليميـة مـا هـو إلا إختبار - ولو بشكل مبسط - لتصـوراتنا المسـتكينة الحاليـة فـي ضـوء نظـرة مستقبلية. وقد حاولنا رفع إشارات التحذير إلى عمـوم أهـل السـودان، القـابع منهم في نعيم حكومة الخرطوم والواقف منهم على جسر المعارضة. حاولنـا أن نحفزهم ان يجعلوا إستراتيجيات أمـن المـوارد تتقـدم علـى إسـتراتيجيات الأمن العسكري. وحاولنا بشكل غير مباشر، أيضاً، إبراز أهمية وضرورة الإتفاق فيما يتعلق بمسألة قراءة "المصالح القومية" وتحديد كيفيـة إدارة أولوياتهـا، وإمكانية خلق رأي عام موحد حولها يمكن توظيفه وراء تلـك المصـالح وهـي تواجه طوفاناً من التآمر والأطماع.

ولعله من قبيل السـذاجة أن نتجاهـل تعريـف وخبـرة المؤسسـة التـى تتـولى مقاليد الأمن القومي الآن وتجربتها في تحديد مصادر تهديده. فهى تعلم إنها تعمل في محيط استراتيجية شاملة تضيق حلقاتها كل يوم وترتبط بالبيئات المتداخلة بدوائر إهتماماتها، وما تفرضه عليها أولوياتها الداخلية. ونحن نـدرك بديهية ما لديها من خطط للتعامل مع التحديات والمهددات الخارجية في إطار ما تملكه من قدرات وما يتيحه لها الواقـع الإقليمـي والـدولي مـن قـدرة علـى الحركة على وجه التحديد.

وفي ظننا أنها ما زالت تعتمد بشكل رئيسي على العقيدة الأمنية التي أرست ركائزها المؤسسة الأمنية النميرية، وما زالت بعد ما يزيد عن عقد من الزمان ترضع من ثدي خبراتها وكوادرها الأساسية. ولكن بنظرة سريعة نجد ان دوائر صنع القرار (مؤسسة رئاسة الجمهورية)، والدوائر المؤثرة على صنع القرار (قيادة الجيش)، ثم الدوائر المرتبطة بالدوائر المؤثرة على صنع القرار (خاصة كوادر المؤتمر الوطني الحاكم) صارت تختلف في قراءة المصالح القومية السودانية، وتتمايز مواقفها حول إدارة الأولويات أو كيفية تحقيقها وتسير بشكل حثيث نحو المفارقة حولها. إننا هنا نشير إلى هذه المسألة بأعتبارها تتحكم في مفاتيح الحروب الأهلية السودانية بشكل مباشر في ظل الظروف الراهنة والسائدة والمحتملة. من دون شك، الأمر لا يمكن طرحه بمعزل عن مشروع إعادة هيكلة الوضع السياسي الراهن في إطار قومي؛ فأي تغيير في الخرطوم له بالضرورة تأثير متبادل على قوى المعارضة بشقيها الشمالي والجنوبي. ولكن في الوقت نفسه لا نعتقد إنه يمكن تأجيل الحديث عنه إلى حين إنجاز ذلك الهدف.

الذي حاولنا التركيز عليه في السطور السابقة لا يتجاوز حدود الإصرار على وضع موضوع الموارد في "بؤرة الضوء" من أحداث الحروب الأهلية السودانية؛ بالإضافة إلى تحفيز ما يمكننا من النظر إلى آفاق السلام بمنظار مختلف بما يساعد على تجاوز ما حصلنا عليه من مجرد إستقصاء أحداث الماضي بالعيش في أجوائها. ونلمس فيما أثبتنا هنا أكثر من مجرد إزدياد تأثير الأبعاد الإيكولوجية والإقتصادية المتعلقة بالسيطرة على الموارد على استراتيجية الأمن القومي السوداني في إطار الجغرافيا السياسية للمنطقة؛ ومعه إحتمالات أن تؤدي مسائل المياه والنفط وما يرافقهما من بنيات هيكلية واستثمارات إلى تغيير جذري وشامل وعاجل لتحديد وتقييم المهددات والفرص الإستراتيجية للدولة السودانية وشقيقاتها شرقاً وشمالاً على أقل



تقدير، من دون تجاهل ما يحدث غرباً وجنوباً. ومن المتوقع أن تكون الهياكل الإنتاجية سواء الخاصة بالتخزين أو النقل (للمياه أو النفط، لا فرق) عرضة للهجمات العسكرية في حالة نشوب أي صراعات على المستوى الإقليمي. ومن دون شك، أيضاً، سيشكل كل ذلك إمكانية الإستقرار أو الزعزعة لأهالي السودان من حيث طبيعة المخاطر والقيود على تخطيط إستراتيجيات مجابهة مهددات الأمن القومي الممكنة أو المحتملة.

الثالوث المقدس

تدل تجربة السودان على ان مؤسسته العسكرية تطمح إلى الحفاظ على شكل الدولة وحدودها والحبال السرية التي تربط بينها وشبكة التنظيمات السياسية والمصالح الإقتصادية في المجتمع. وتشير كل الدلائل إلى أن دورها في الهيمنة على مستقبل البلاد باق، على الأقل في الأمد المنظور.[75] من جهة ثانية تتواصل مجهودات السلطة الخامسة (المجتمع المدني) بمكوناته كلها (أحزاب، تنظيمات، نقابات، إعلام...الخ) على ترسيخ الأسس الأولية لتأمين مسار العملية السياسية بعيداً عن هيمنة المؤسسة العسكرية وتدخلاتها، وتتمايز تصوراتها لتطور السودان وتقدمه. لكن في تقديرنا ان الحد الأدنى لإستقرار السودان وضمان عدم زعزعته يتوقف على مقدار التداخل بين الدوائر الثلاث وإتساع قاعدتها المشتركة (انظر شكل 5) متمثلة في أمنه الوطني ومجتمعه المدني وتنميته المستدامة.[76] وتبرز ضرورة الإهتمام بالترابط والتكامل والتوازن الوثيق بين عناصر الأمن القومي ومصالح أهله الإستراتيجية مع دعم نمو ركائز المجتمع المدني في علاقتها ببرنامج للتنمية المستدامة. فهي علاقة أساسية وخطوة نحو وقف استمرار الحروب الأهلية وفض النزاع والإنتقال إلى وضع سلمي تنموي. ومن هنا تصبح قضية الديمقراطية واشتداد عضد الأجهزة التشريعية والتمثيلية ودور منظمات المجتمع المدني في التعبير عن الإرادة الشعبية وتداخل مصالحها هى في



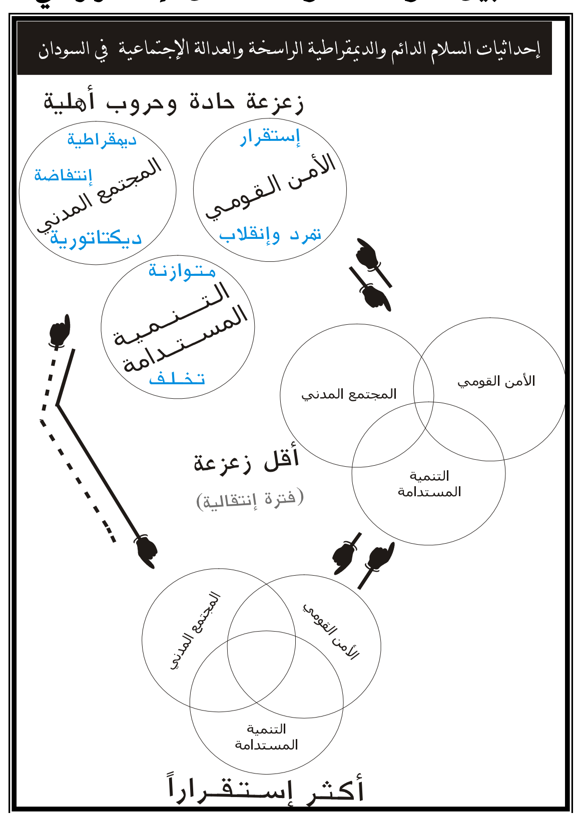
مركز تقاطع الدوائر الثلاث جزءاً لا ينفصم من حلقات السير نحو الإستقرار والسلام الدائم والعدالة الإجتماعية. يترافق كل ذلك مع إعادة تشكيل وهيكلة أجهزة دفاعية وأمنية محترفة في إطار مفهوم قومي شامل لمعنى الأمن القومي يبتعد بها عن مزالق العمل السياسي والحزبي. وعلى قدر ما تضيق أو تتسع الأرضية المشتركة لدوائر هذا الثالوث بقدر ما يتمكن أهله من الإطمئنان على مستقبلهم وإستقرار بلدهم. واذا كان فهم حكومة الخرطوم ومناصريها أو معارضيها في الداخل أو الخارج لا يربط بين الأمرين (السلام والعدالة الإجتماعية) في إطار أضلاع المثلث الذي تقدم ذكره (المجتمع المدني، الأمن القومي، التنمية المستدامة)، لا يبعد عن بعضهما إلا قليلاً وتدرجاً، صار موقفهما من قضية التغيير متطابقاً؛ فهما في نهاية المطاف سيان. فتغدو بذلك المعارضة بجميع ألوان طيفها نافلة، وزائدة من الزوائد؛ وتصبح مساعي حكام الخرطوم نحو السلام نافلة من النوافل. ويتوافق مصير نوعية السلام (مجزءاً ومقيداً ومشروطاً ومؤقتاً) الذي يسعي اليه الحكم والمعارضة؛ وتجتمع سدنتها على أمر واحد هو استمرار فعالية قنابل الحروب الأهلية الموقوتة، ومن قبل مواصلة زرعها باختلاف الأساليب، كنايةً أو علانيةً أو في غالب الأحوال سراً. وتصبح مبادرات ومباحثات وإتفاقيات السلام عبارة عن آلية للإستسلام ورديفاً لتكتيكات "التمكين" التي توظفها مؤسسة "الجلابة" وعقليتها المتحجرة ودولتها النهابة لإستمرار الهيمنة السياسية والإستغلال الإقتصادي.

ورغم تجربة بلادنا الثرة منذ الإستقلال - على الأقل - في مواجهة العقبات وتجاوزها، إلا ان تجارب العقد الأخير كانت أكثرها تحدياً في أهمية استكشاف الذات والإستناد إلى واقع البلاد وخبرة مفكريها والإبتعاد عن هيمنة المفاهيم الغربية والشرقية السائدة للخروج بمجتمعاتنا في السودان من وهدة التخلف ونزيف الحروب الأهلية. وليس من دليل أوضح لهذا الإتجاه من هذه المساهمة



التي يقدمها لنا المفكر محمد سليمان والتي تحدت المفاهيم السائدة عن طبيعة الصراعات والنزاعات المسلحة في كل أنحاء السودان. وتقديمها من خلال تصور ومنظور جديد يستشرف أسس الحلول من واقع بواعث الحرب وعقبات السلام ووضعها في دائرة الضوء على خلفية الأبعاد المتعددة للصراع حول، وتجلياته في الخطاب السياسي السوداني العام تحت مسميات "الهوية" و"اقتسام السلطة والثروة" وما نتج عنها من أنهار الدم التي سالت خلال العقود الخمسة الماضية في السودان.

شكل (5): العلاقة بين مكونات الثالوث المقدس للإستقرار في السودان.



في يقيننا، لا يمكن ان نفهم أسباب إنـدلاع محرقـة كبـرى كـالحروب الأهليـة السودانية ان لم نأخذ بعين الإعتبار شبكة الحيثيات بشكلها الكامل ومنظومة بواعثهـا الإيكولوجيـة[77] والإقتصـادية والإجتماعيـة والسياسـية.[78] فـالحروب لا تشتعل من فراغ ولا تبقـي معلقـة فـي سـماء التجريـد تحـت دعـوات "حمايـة العقيـدة والتـراب الـوطني". فالحيثيـات ممتزجـة بـالواقع السـوداني المحـيط ومشروطة به؛ إنها تتأثر به وتؤثر عليه. وكل طلقة رصاص – لا يهـم مـن أي جانب – هى رد فعل لأسئلة مطروحة في أحشاء الواقع السياسـي المضـطرب لبلاد السودان. ومهمـا حـاول أن يصـفها الـبعض بأنهـا مجـرد سـلوك مجنـون تحركه "ضغائن تاريخية وعمالة لمصالح أجنبية" فهى عبارة عن مجموعة من الأسئلة تنخر في أحشاء الكيان السوداني وتؤرق كل من يهمه مستقبل البلاد في البحث عن السلام – بعد جهد جهيد – من دون ان يجدوا له مخرجـاً. لـذلك ينبغي أن نطرح جانباً الأسلوب الذي يستعرض وقائع مراحل الحروب الأهليـة منـذ إنـدلاع شـرارتها الأولـى فـي العـام 1955 حتـى اليـوم مـن دون ربطهـا بــالظروف والعوامــل – الماثلــة للعيــان والخفيــة – التاريـــخية والإجتماعيــة والإقتصادية والسياسية والإيكولوجية المحيطة بها.[79]

سِــفْــــر الـــرؤى

يتضمن هذا المشروع البحثي خلاصة مجموعة من البرامج البحثية المتكاملة تم تقديم بعضها في عدد من المنابر الأكاديمية والمختصة في غـرب أوروبـا في فترات متعاقبة خلال السـنوات الماضـية؛ نطالـب خلالهـا بـالتوقف لحظـة للتفكيـر فـي كيفيـة إعـادة ترتيـب أجنـدة الحـرب والسـلام العـادل والتحـول الديمقراطي فـي السـودان عبـر قـراءة جديـدة لبواعـث خلفياتهـا وتفاعلاتهـا وتجلياتها على ضوء معايير مختلفة عن السائدة. وقد قمنا بترتيـب محاورهـا استناداً على معلومات وخرائط ودعمناها بحواشٍ وإحالات من الإرشيف الخاص بوحدة توثيق "مؤسسة المجتمع المدني السوداني" بهدف تسهيل متابعة منطقها ورؤيتها على



القارئ، وتبسيطها حتى يستطيع إدراك بشاعة النزاعات المسلحة. وحاولنا، قدر المستطاع، ان تكون الحواشي ذات دلالات من مطبوعات من داخل السودان وخارجه حتى يمكن ان نخفف من آثار العزلة التي تعرض لها القراء والقارئات في السودان من جراء الحظر والمصادرة؛ وتجاوز الظروف التي منعت في الوقت نفسه الذين عاشوا في الخارج من متابعة أحداث البلاد. وتوقعنا ان تكون الحواشي عبارة عن "خلفية" مفيدة للقراء والقارئات العرب الذين حالت ظروف المكان والزمان من أن يتابعوا عن كثب تفاصيل أحوال السودان. كما كان هدفنا أيضاً توجيه أنظار كل من يتابع الشأن السوداني نحو دائرة المهددات الأساسية لأمنه القومي، وكيفية الإقتراب من فرص الحل الشامل والعادل لجراحاته ويضعه في موقف الإحاطة بإطارها العام في إطار القضايا الإستراتيجية للدولة والمجتمع. هذا السِفر يشتمل على 8 محاور:

يبدأ المحور الأول بإعطاء خلفية عامة (بانوراما) عن العوامل السياسية والإقتصادية والاجتماعية لمعطيات مصادر العنف المنظم (الجيش والأمن والمليشيات) والنزاعات والصراعات الأفريقية والمفاهيم السائدة لتفسير بواعثها، ويربط كل ذلك بأبعاد الواقع السوداني من خلال شبكة عناصرها المباشرة وغير المباشرة. ويبرز آليات الصراع الإجتماعي الناتجة عن تلك التبدلات وموقع القوى الإجتماعية المسيطرة فيها. ثم يتناول المحور الثاني مرتكزات حقوق الجماعات وانعكاس آداء جهاز الدولة على الواقع السوداني وانداياحاته على الأصعدة الإيكولوجية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية عليها؛ كما يسلط الضوء على القوى الإجتماعية المستفيدة من التمييز والتهميش والتي تقف خلف تأجيج سعير الحرب الأهلية وتعتمد مصالحها على إستمرارها.

أما الملامح الأساسية للمسارح الرئيسية للمواجهات والصدامات والنزاعات المسلحة في واقعها الجهوي (المكاني) وتقاطعاتها مع



مسارات التحول الديمقراطي فقد أشتملت عليها المحاور من الثالث، والرابع (السلطة الرابعة: الإعلام)، والخامس (السلطة الخامسة: المجتمع المدني)، وإلى المحور السادس (خيارات نظام الحكم)، وحيث تغطي شكل الحكم وتداعياته على بندول الحرب الأهلية في الجنوب وجبال النوبا والأنقسنا وشرق السودان وولايات دارفور غرباً؛ ويتم تشريح نظمها وخصوصيتها الزمانية والمكانية وطبيعة العوامل النشطة والمتحكمة في توسيع أو حصر دائرة حريقها.

رصد أداء وتقييم إستراتيجيات وعرض بدائل عن الأداء التنفيذي للدولة وآليات وأداء القطاع الإقتصادي وقطاع السكان والتنمية البشرية (السلطة التنفيذية)؛ والعدالة وتطبيق القانون (السلطة القضائية)؛ والسلطة التشريعية (التشريع والرقابة والمحاسبة)

ويتناول المحور السابع الآثار الرئيسية للحروب الأهلية والظروف المناخية وما أفرزته من إقتلاع ونزوح مجموعات سكانية كبيرة متباينة في خلفياتها الثقافية والإجتماعية وانعكاساتها على منظومة وإستراتيجية الأمن الوطني. بينما يحاول المحور الأخير أن يحدد بشكل موجز ارتباط السياسات الداخلية بمستويات العلاقات الخارجية، ومعالم المفهوم الذي ندعو إليه والذي يشكل إطاراً جديداً لإستيعاب جدلية تقاطعات تحديات وتداعيات الحروب الأهلية وآفاق السلام العادل والتحول الديمقراطي ومناهج العدالة الاجتماعية في السودان؛ ويلخص المؤشرات الرئيسية المتجددة التي تفرض نفسها وتحكم بشكل متزايد محاولات الإقتراب من دائرة الحل العادل والشامل لظلامات فترات الجاهلية السودانية



خلال القرنين الماضيين.

إن هذا المشروع البحثي، إذن، محاولة لفهم النزاعات الدموية بين الجماعات بشكل عام بتجلياتها الأفريقية ومن خلال تقصي مظاهرها في بعض مناطق السودان خصوصاً. وليست هذا المشروع البحثي "سجلاً" كاملاً لحالة الحرب والسلام في السودان، وإنما تسعى لتحديد السمات العامة للظاهرة في كل جزء من أرجائها مع الحرص على توثيق بعض الأمثلة المحددة التي يشكل فيها ذلك إبراز للسمة أو إستثناء لها. ويحاول المشروع البحثي في الوقت نفسه أن يوجّه كثيراً من الإهتمام للأثر الإجتماعي الذي ينشأ نتيجة للتحولات السلبية التي تتعرّض لها البيئة الطبيعيّة الشيء الذي يعتبر من العوامل التي تضاف إلى الشبكة المعقّدة من الأسباب التي تؤجّج النزاعات الدموية. ومادام التردي البيئي وشح الموارد يؤثران بصورة فعالة على طريقة حياة الناس وعملهم فإن من الضروري معالجة الشؤون الإقتصادية والقرارات السياسيّة ذات الصلة بهما وذلك لتقييم أثرهما على العنف بكل مظاهره في المجتمع.

بشارات الظل واليقين

يفجر هذا المشروع البحثي – بمحاوره الثمانية - بين مناشطه (المسموعة والمشاهدة والمقروءة) تساؤلات جوهرية تتعلّق بمجال شائك من مجالات السلوك الإجتماعي، والصراع الجماعي المسلح، ولا يدعي بأي حال أنه يقدم "فصل المقال" فيها. ويقدم في إطار مفهومه لجدلية الحرب كشكل من أشكال العنف المنظم والسلام العادل كحزمة من المعايير؛ منها ما هو في مرتبة المبادئ والثوابت، ومنها ما هو في حِدّة النواهي، ومنها ما هو في عداد الأمور المتشابهات. ومع الأسف الشديد فإن السودان يعتبر واحداً من بضع دول في العالم تعاني، الآن، على نطاق واسع من هذا النمط من الصراع الدموي العنيف. ولعل في الإستمرارية الحالية لجدليات النزاعات الأهلية المسلحة في



السودان وتداعياتها اليومية في جبهات المواجهات العسكرية أو خلف متاريس صانعي السياسات ومتخذي القرارات التنفيذية وتنوعاتها ما يضع هذه المساهمة في نهاية المطاف تحت طائلة كل النواقص التي تترتب على عملية التعميم؛ وتستلزم المحاذير نفسها الواجب إعتمادها عند تناول الأحكام والتقديرات الواردة بها.

وللأسف الشديد، فإن غالبية الأبحاث التي تناولت موضوع الحرب والسلام في السودان لم تخرج عن النص المعروف في تمسكها باسلوب الرصد والتوثيق السردي من دون التفكير التحليلي أو إعمال منهج نقدي في تداعياتها.[80] لكن بعد مرور ما يتجاوز ½ قرن على إندلاع الحروب الأهلية نجد أن الأمور قد تشابكت بصورة يصعب معها التفريق بين الأهداف السياسية لكل طرف من أطراف الحرب وبين البواعث الحقيقية لقيامها. والى حد ما ما زلنا نواجه كل يوم طوفاناً من التفسيرات التي تهدف إلى تزييف الواقع، وبعضها غير قادر على التمييز بين التشخيص الوصفي الموضوعي لحالة الحرب والسلام في السودان، وبين الحكم القيمي أو الذاتي.

ولقد تحمسنا لتطوير هذا المشروع البحثي منذ 1992 لنوفر عنصرين مهمين في سياقاته. العنصر الأول يتعلق بمحاولة تقديم رؤية تحليلية جديدة مختلفة في تناولها عن الأفكار السائدة عن طبيعة النزاعات المسلحة والحروب الأهلية في السودان وانعكاساتها على استقرار نظم الحكم، والثاني يمكن تسميته بالجانب التوثيقي لها. فاستهدفنا تجاوز النقص المعيب في المراجع المتعلقة بأهم تحديات تواجه كيان السودان ببعديه الوطني والقومي واستمرار لهيب اكبر محنة داخلية تعرض لها في تاريخه وتقديمها في صورة شاملة للمهتمين والدارسين في جميع انحاء العالم العربي. فالمؤسسات الأكاديمية تلعب دوراً قيادياً في مجال تهيئة الكوادر القادرة على دراسة علم



"حل النزاعات" والتعريف بمجال "دراسات السلام" ونشر ثقافته وتوطينها، بما فـي ذلـك دراسـة جوانـب النزاعـات والصـدامات والحـروب التـي باتـت تهـدّد مجتمعات كاملة بخطر الفناء.[81] ومن هنا كانت أهمية هـذا المشـروع البحثـي ليسـاعد صـانعي السياسـات والبـاحثين علـى تنميـة مفـاهيمهم عـن تفسـير النزاعات وأبعادها وتحفيزهم على الإهتمام بها؛ وتشجيعهم على التفكير في البحث عن عوامل التعايش السلمي والتعاون الـودي ضـمن مجتمعاتنـا وبـين دول منطقتنـا. فـالكم الهائـل مـن المعلومـات والبيانـات التـي تشـملها كتـب ومقالات ودراسات وتحليلات بجانب تصريحات وتلميحات تملأ وسائل الإعلام عن عوامل الحرب والسلام في السـودان مازالـت فـي غالبهـا الأعـم منشـورة باللغات الأجنبية (الإنكليزية خاصةً) وغير متوفرة لقراء العربيـة علـى النطـاقين السوداني والعربي.

ونــتوجه بهـذا المشـروع البحثـي، أيضـاً، نحـو الـذين لا يجـدون مـايكفي فـي مدونات الصحف السيارة وبرامج القنوات الفضائية حتى يدركوا أبعاد الحروب الأهلية السودانية وحيثيات الواقع الماثل. كما ونقصد به المساهمة في خلق رأي عام ضد الحرب وبشاعتها ومـع السـلام الشـامل والديمقراطيـة والعدالـة الإجتماعية. ولا يخفى على الجميع ما أحدثه غيـاب الـوعي ببواعـث النزاعـات عامـة والحـروب الأهليـة السـودانية خاصـة، مـن إخـتلاط المفـاهيم أو تبنـي تصـورات متحيـزة أو أحكـام جـاهزة خـارج المعطيـات الذاتيـة والموضـوعية المرتبطة بالعمليات على جبهات القتال أم في طاولات البحث عن حل سياسي لها.

إن تراكمات الأحـداث ومؤشـراتها تـدل جميعهـا علـى أن النزاعـات السـودانية ستستمر خلال العقد الحالى، على الأقل، وستتفاقم معها معضلة عدم التمكن من نزع فتيل تلك العوامل التي تهدد وحدة المجتمعات السودانية. لكـن فـي هذا المشروع نحاول ان نوجه أبصارنا إلى ان وقف الإستنزاف لإمكانيات البلاد،



وإسقاط مناهج إقتصاد الفقر وسدّ الرمق، ووقف إزهاق ارواح شبابها وشيبها وتجويع وترويع مواطنيها لن يتم إلا باستيعاب المتغيرات التي حكمت معطيات المحرقة السودانية. فالحرص على وحدة الكيان السوداني وحمايته من التفتت يتطلب الإقتناع بأنه لا واحدة من الأحزاب أو الجماعات أو من الفصائل قادرة بمفردها أو عبر تحالفات جانبية ثنائية على الوقوف أمام هذه التحديات الجسام. إن الأولوية اليوم هي المحافظة على السودان، الكيان المعنوي والشخصية الإعتبارية والمؤسسية التي تجعل إستقرار هذا البلد أمراً ضرورياً لأهله وللأمن الإقليمي.

يؤكد المشروع في ثنايا محاوره أهمية العمل السياسي الرشيد، والتعلم من جراحه والحرص على ألا نعود إلى تكرار نغمات الماضي على تنويعات جديدة، كانت من أهم أسباب حروبه المتكررة المتناسلة. ان ذلك البعد الضروري والحيوي هو الذي لا يتركنا غافلين عن الإعتراف بأمكانية التفريق بين مقتضيات الصراع السياسي ومقتضيات دعم المكانة الإستراتيجية للوطن وحماية مصالح أهله وأمنهم القومي بمفهوم نقدي ورؤيا واقعية تفضح مصالح المستفيدين والمنتفعين من تأجيج نيران الحروب الأهلية في السودان. ويزيد من قيمة هذه المساهمة المهمة هو تقديمها للقارئ في وقت تزداد كل يوم فيه العوائق باستمرارية مؤسسة عسكرية لا يعدو أمر الحرب بالنسبة اليها إلا مجرد "تمرد" تمارسه مجموعة من الخوارج مدعومة من الخارج؛ وتتعقد الأمور بتحالفها مع مؤسسة سياسية تتصرف بشكل تعسفي وتستمر في التشبث بتأويلها المركزي الصارم لمفهوم الأمة-الدولة. وتستمر، في الحيز الزماني والمكاني نفسه، نيران حروب أهلية صارت حملاتها العسكرية مقدسة هدفها إستئصال "المتمردين" الهراطقة وكسر شوكتهم، بل صار تحت راياتها ذبح المواطن البرئ مبرراً باسم حماية "التوجه الحضاري".



ولعل في ثنايا هذا المشروع البحثي أيضاً ما يتطلب منا إعادة النظر، ضمن أشياء اخرى،[82] في تعريفات ومفاهيم الأمن القومي السوداني. فهو ما عاد يعني الرصد والإستعداد الوقائي ضد العدوان المسلح أو تأمين النظام وإختراق دوائر معارضيه.[83] وفي إعتقادنا انه أصبح في حكم الإجماع ان مفهوم الأمن القومي السائد والذي اكتسب صفة عسكرية خالصة قد تجاوزه منطق التاريخ والجغرافيا؛ وعلى ان الأمر صار قضية ذات أبعاد تتصف بالشمول، وتتقاطع فيها وتلتقي السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية بشكل غير مسبوق. فلا بد أن يتسع مفهوم الأمن القومي السوداني من الناحية العملية ليشمل مجالات كان وجودها هامشياً في القرن المنصرم. فقد برزت مصادر جديدة للخطر، من طمع وانحسار في الموارد وإلى الزحف الصحراوي، وإلى تخريب المراعي وتجفيف المنابع المائية، بالإضافة إلى تحولات ايكولوجية عميقة تترك آثارها المباشرة على النسيج الإجتماعي السوداني. وهي بذلك لا تهدد المصادر الطبيعية ولا تهدد إقتصاد البلاد وأمنها فحسب، بل تهدد استقرار الكيان السياسي برمته. وأدى ذلك، في تقديرنا، إلى تغيير طبيعة التحديات التي تواجهها البلاد مما يتطلب أهمية تغير النطاق الأفقي والرأسي الذي يجب على صانعي سياساته والخبراء التخطيط في إطاره. بإيجاز أكثر، تبقى الموارد هى الثوابت الرئيسية ومحددات مستقبل بقاء الدولة السودانية وساحة الخصام الوطني والإقليمي والدولي. فالتعامل مع الواقع الإقليمي والدولي في الألفية الثالثة يحتاج إلى رؤية ثاقبة تعالج التحديات الرئيسية التي تواجه السودان وتسمح بتعظيم الموارد والتوظيف الأمثل للثروات وحمايتها.

لقد أصبح الأمن الوطني السوداني يرتبط بمدى إستبصار كوادره لمقدرة التأمين والحفاظ على موارد البلاد من المهددات الداخلية بجوانبها الإيكولوجية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية؛ ويتطلب تأمين مكتسبات الوطن الحيوية ونزع فتيل "القنابل الموقوتة" لتفجير نزاعاته المجتمعية



الداخلية قبل تكريس الإهتمام برصد المهددات المنطلقة عبر الحدود أو من عواصم أجنبية.[84] وبوجه عام يمكن إعتبار استراتيجية أمن السودان الوطني مدخلاً جديداً ومحوراً أساسياً لترتيب أوضاع البلاد من كل النواحي حول هذه الحقيقة الجوهرية، وهي كافية أن تضع السودان في سبيل التحرر من صراعات المجموعات المختلفة وحدة تنافساتها بحسم مسألة الفئات المستفيدة من الحرب. بالإضافة إلى أنها تُبين للجميع ان مصير السودان وكيانه يقتضي اخضاع صراعاتنا فيما بيننا لصراعنا الأكبر ضد القوى الطامعة في مواردنا. والى ان يحدث كل ذلك – وقبله أيضاً- سيكون توالي حصد الأرواح في مسارح العمليات العسكرية، بالرصاص أوبالجوع أو بالأمراض الفتاكة أو بالأوبئة الخبيثة، الصخرة التي تتكسر عليها أمواج آمالنا في وطن عادل وشعب سعيد.

محاور هذا المشروع البحثي الثمانية تتجاوز مجرد تقديم منظور جديد بل تدعونا إلى ان نطرح على أنفسنا سؤالاً جوهرياً: **متى نستطيع أن نرجع تحدياتنا إلى جذورها الأصلية؟** وبعد ما يزيد عن ½ قرن منذ اندلاع الحرب الأهلية الأولي وما أحاط بها من سلام مؤقت، ورغم الوتيرة المتباطئة والحصيلة المتواضعة لإنجازاتنا الوطنية على كل الأصعدة، نجد أن أوضاعنا لا ترقى إلى ما قدمته ضحايا الحروب الأهلية من طرفي النزاع ولا تعادل ما قدمه عموم أهل السودان! هذا الكتاب، من الجانب الآخر، يقدم دليلاً على إنه رغم التحديات فإن هنالك جسوراً يمكن عبورها ودعائم للتعاون يمكن بناؤها وضمانات للنجاح يمكن الإتفاق عليها. ولعل التأمل بعمق في معاني الإتفاقيات الشعبية المباشرة التي جرت عبر ساحات القتال قد تلهمنا وتفتح آفاقاً للتعايش على المستوى الوطني العام. لا سبيل، إذن، إلى تطويق نيران المحرقة إلا في خطوات ذاتية من الفرقاء السودانيين، ولن تجدي وساطات الأشقاء والأقارب والأبعدين، ما لم يتوصلوا إلى معادلة تنهي هيمنة

المستفيدين من إستمرارها.[85]

وعلى الرغم من إدراك الجميع ان الفجوة في المواقف مازالت تفرض وجودها وأن سجل وترتيبات بناء الثقة في شقيها العسكري والسياسي وبعدها الأمني تقف حاجزاً عصياً أمام أي فرصة لوقف نزيف الحرب، لكننا مازلنا نتمسك ببصيص الأمل. ومن فوق هذه الأرضية التي يكتنفها الإحباط والغموض وتختلط فيها الأوراق نقدم مساهمة عن سُبل الخروج من محرقة الحرب، همّ الأمة السودانية الرئيسي، يؤرقنا تفريطها ويزعجنا إفراطها. ونحن عندما نقدم على ذلك بهذا الأقتدار والتوسع والتتبع الفاحص، إننا نتابع شؤون السودان في أكثر من مجال أكاديمي وتخصص بحثي. يترافق كل ذلك مع معايشتنا الحميمة منذ مطلع العقد السابع للقرن العشرين لمعطيات الحروب الأهلية السودانية في خضم السياسة السودانية العارم، بجانب ما أتاحه وجودنا في قلب أحداثها في مطلع الثمانينيات وعبر التسعينيات وما بعدها إبان عملنا الأكاديمي في جامعة كيمبردج – وهي واحد من أكبر المنابر التي اهتم فيها بتراجيديا الحروب الأهلية السودانية – ومن معايشة شخصية يومية في فترة من أحرج منعرجاتها السياسية والأمنية. لذلك فإن مساهمة هذا المشروع البحثي تتوافق معانيها – المباشرة وغير المباشرة - مع كلمات شاعر الوطنية السوداني محمد علي أبوقطاطي:

نحنا ترانا بالحاصل نوري الفينا

نحكي نبانا للدايرنا والما بينا

في السلام والوئام ولدونا وإتربينا

فهو يدعونا إلى الالتزام في مشروعنا البحثي هذا، بجانب كوكبة مساهمات أخرى، أن ندرك أن محور عطاء مفكري ومثقفي السودان الأساسي هو أن يحملوا على عاتقهم مسؤولية إزالة ظلامات شعبهم المديدة والمساهمة العملية في الخروج من دائرة الحرب والتخلف من دون الإنشغال بتصورات أكاديمية مجردة أو الإنعزال في أبراجها العاجية. مساهمات عملية (الآليات



والمعايير) تقترن بالتسامح الذي يواجه التعصب، والإبتداع الذي يواجه الإتباع، والفكر الذي يواجه النقل.

إننا في هذا المشروع البحثي نهتم بالتركيز على الممكن القريب قبل ان نتطلع إلى الصعب البعيد؛ يبدأ كل ذلك من مجرد الإشارة إلى طريق الخروج من دائرة الموت وضعضعة نسيج السودان الإجتماعي ووقف زرع الضغائن والفتن وزعزعة أمنه القومي. إن محور همومه وعطائه هو الإنسان السوداني، حقوقه الأساسية ومصالحه المشروعة. لا يستخف بتلك الحقوق اعتماداً على مبررات واهية، ولا يغامر بهذه المصالح من أجل شعارات عقائدية، ولا يدعو لإنتهاك قيم أو مبادئ لتمرير رؤية سياسية قاصرة وموقوتة أو تحقيق مغنم عابر. وقد تداخلت عنده شخصية السياسي مع الأستاذ الجامعي وصبر وتأمل الباحث الأكاديمي؛ ليجعل من القيم المعنوية حاجزاً أعلى من الحسابات العابرة. مرجعيتنا أن نتصرف ضمن أعراف عريقة رسختها الحركة الديمقراطية السودانية. ديدننا كان دائماً الإلتزام بفرائض البحث الصارمة وبسنن الوطنية النبيلة والإبتعاد عن دائرة الضوء الجائرة.

اليقين الغائب

إن ما تحويه محاور هذا المشروع البحثي يقدم سودانا يكابد واقعاً مضطرباً وفجائعاً متكرراً زادته أحداث العقد الأخير إلتباساً وغموضاً. الكارثة هي أن ننخدع بوهم دوام الأزمة العابرة، الشئ الذي يبدو، في ظاهره صحيحاً صحة البداهات. لكن هذا الظاهر، في يقيننا، يكتم أموراً أعمق من بشاعته البائنة؛ وأول هذه الأمور أن التغيير قادم لا محالة. إن ما كان ممكناً في أواخر القرن الماضي، لم يعد ممكناً أو مقبولاً اليوم. فالغالبية من أهل السودان باتت مقتنعة بأهمية التغيير عميق الجذور في أسس المعادلة القديمة، ومطالبتها بالتغيير تعدت مجرد رغبتها فيه والتبشير به إلى تقديم أفواج الشهداء



والمحاربين، فضلاً عن مواصلة التفكير في بلورة بدائل ممكنة وفي تطوير قنواته التنظيمية السياسية لتتسع ديمقراطياً على نحو يستوعب تناحراتها، ويعيد تدويرها في النطاق المؤسسي. وتؤكد، في الوقت نفسه، مجموعات متزايدة من أهل البلاد تمسكها بالحفاظ على وحدة السودان الوطنية بأعتبارها مدخلاً لا ينفصم لرفع الأذى والحيف والغبن عن كاهل عموم أهله. يتم كل ذلك في ظل مناخ إقليمي وعالمي ينزع باطراد نحو التعايش السلمي والتعددية ودعم الديمقراطية وينشد العدالة والتقدم.

نحن على قناعة بأن كل عنف الحاضر وزعزعته ومآسيه واحباطاته هي تجليات البحث المتواصل عن سودان السلام العادل الشامل والديمقراطية المستقرة والعدالة الإجتماعية. ولكن مهما كان المستقبل فلربما تعين الأخذ بدرس واحد هو ان حكومات التعسف والإستبداد تنهدم ولا تطور نفسها. فتاريخ الديكتاتورية العسكرية الأولى (1958-1964) والديكتاتورية الثانية (1969-1985) في السودان لا يفضي إلى شئ أهم من هذا، وربما يقدم تاريخ الشعوب كلها الشئ نفسه. ومن هذا المنظور تحديداً، فإن إحدي أهم دروس الحروب الأهلية السودانية التي تربط سطور هذا الكتاب حيثياتها بشكل لا تخطئه البصيرة قد تكون ثرية للغاية ومفيدة في آن معاً. فقد بات من الواضح أن أي دعوة لأي مشروع مستقبلي للبناء وإعادة التعمير لا بد ان يتجذر إنطلاقاً من جدلية مماثلة هي: أن الطريق الديمقراطي إلى الوحدة (أرضاً وشعباً)، لا بد ان يكون هو نفسه الطريق الوحدوي إلى الديمقراطية.

هناك، أيضاً، تاريخ جديد تتراكمت إحداثياته خلال العقود 6 الماضية؛ يمثل وجهة التغيير والتحول ويشير إلى بزوغ الحركة الوطنية السودانية في طورها الثاني، العازمة على تجاوز نواقص وقصور الحركة الوطنية الأولى سليلة حركة 1924 ومؤتمر الخريجين وما بعده، والتي عجزت عن أداء دورها وأخذت تتراجع وتفقد قيادتها للمجتمع تدريجياً منذ إنقلاب نوفمبر (تشرين الثاني)



1958 واستمرت تتخبط في عجزها إلى يومنا هذا. لذلك مازلنا على إيمان عميق لا يتزعزع وعلى قناعة راسخة بأن السودان، أكبر قطر في العالم العربي والقارة الأفريقية، سينهض ليلعب دوراً مهماً في أفريقيا والعالم العربي. فهو القطر الذي كان ومازال، رمز الحضور الأفريقي في الجسم العربي، والجسم العربي في الواقع الأفريقي؛ وعبره تمتد حلقة الوصل والقطع بين العالم العربي وأفريقيا.[86]

لا يمكن أن نستكين ونترك القوى المستفيدة من استمرار الحروب الأهلية السودانية تواصل تقطيعها لأوصال هذا الترابط والتداخل والتكامل، تحت أي رايات أو مسميات كانت. بل سيكون السلام العادل، الذي يدعو اليه هذا الكتاب، هو الصخرة التي ستتكسر عليها مخططات - تاريخية ونشطة وصامتة - تستهدف قطع الصلة وعزل التواصل الثقافي والإجتماعي والإقتصادي والسياسي بين شمال وغرب أفريقيا عن شرقها. ولكن، دون شك، كل هذا الحصاد المرير - مثل الفعاليات الإنسانية كلها - يمكن تجاوزه من خلال مواصلة البحث عن الطرق التي توحد شعب السودان حول حد أدنى من قوانين المعادلة تحفظ حقوقهم ومصالحهم. ويتوقف كل ذلك على استمرار التبشير بإمكانية التغيير وجدوى التضحيات نحو صياغة مشروع قومي سوداناوي – الطعم واللون والرائحة – يوحد أهلها، كياناً ومصيراً. والبحث عن أفضل الطرق وأكثرها ملائمة لمواكبة التحديات الوطنية وتعزيز المكانة والتأثير لمنظمة "مواطن". ويتدعم ذلك بإعمال الفكر في المجالات التي حددها أولويات محاور التركيز بطرق مبتكرة توظف أفضل وسائل التواصل الإجتماعي وفقاً للمستجدات الراهنة والمقبلة، وتأسيساً على إطار مرجعي يتحرر من التبعية للمناهج الغربية سواء على مستوى فهم معنى تحدياتنا أو على صعيد إستيحاء النماذج.



اليــقــيــن الــحــاضــر

وما بين المساحة التي يحتلها اليقين الغائب ووعينا بالحاضر وتفاؤلنا بالمستقبل تتدعم، أيضاً، يوماً بعد آخر فرص وقف نزيف الدم بشكل نهائي وتقترب تباشير توهيط نظام ديمقراطي راسخ وتتبلور أسس عدالة اجتماعية شاملة. تلك هي العلل والتحديات التي تقف عقبة أمام إنطلاق المارد السوداني؛ والتي عبر عنها محمد عشري الصديق، احد طلائع اليقظة السودانية على صفحات "حضارة السودان" في أكتوبر (تشرين الأول) 1929، قبل 8 عقود من الزمان، ولم تفقد معناها بالتقادم:

> "إني الآن لأتصور السودان طفلاً جباراً يحاول التيقظ... فلا اختلاف أديانه، ولا اختلاف عاداته، ولا اختلاف شعوبه، ولا اختلاف أجوائه وظروف المعاش فيه، بحائلة دون تحقيق هذه الأمنية العذراء، وليس يمكن أن تكون الأمم في بدء تكوينها غير ذلك. فالمصالح المشتركة، والتفاهم المتبادل، وأحداث التاريخ، تقرب شقة الإختلاف وتصل الأبعدين برباط متين... فإذا تكاتفوا، واتبعوا غرائزهم العاقلة، ووحي ضمائرهم وعملوا في سبيل اصلاحه أدبياً ومادياً، أوصلوه إلى الذروة العالية من العظمة والمجد".[87]

منذ ذلك الوقت مرت مياه كثيرة في النهر السوداني، لكن في هذا المشروع البحثي نحاول أن يستلهم مرة أخرى الروح التي حوتها كلمات الناشط محمد عشري بعد انصرام مايزيد عن 7 عقود من الزمان. ويحثنا هو، أيضاً، على أن لا ننفعل بتراكمات عداوات الحروب الأهلية وينبغي ان نلتقط الخيط الذي يربط ماضينا بحاضرنا ويشكل ملامح مستقبلنا ويوجهنا نحو التحصين بالحل الدائم ببعديه الوقائي والتدخلي الذي يقودنا نحو التعايش السلمي. ونعني بالحلول الوقائية هنا كيفية معالجة البواعث قبل أن تتحول إلى نزاعات



ومواجهات صدامية دموية عنيفة تفقد فيها الدولة السيطرة على زمام الأمور، بينما نعني بالحلول التدخلية استمرار ألإجراءات والمباحثات لوقف استمرار الدمار. ومن هذا المنطلق تصبح مهمة خبراء السلام في دوائر جهاز الدولة السودانية أبعد من تكتيكات "إطفاء الحريق" السائدة حالياً لتشمل إستراتيجيات تحصين البلاد من الإبتلاءات الزائفة بالبحث عن مكامن "القنابل الموقوتة" التي يتم زراعتها الآن وقبل اشتعال حرائق الحروب الأهلية "القادمة" في المقام الأول.[88]

هذه الوثيقة عبارة عن ورقة خلفية (Background Paper) لمجالات الأبحاث والمناشط التي نود تنظيمها للسنوات القادمة نتيجة لجهود فردية أو مشتركة؛ وتعكس الاهتمامات والأولويات الحالية لمؤسسة مواطن (مؤسسة المجتمع المدني السوداني). وهي ستكون المؤشر للتنسيق وتنظيم أي فرص للتعاون وتحدد معالم في طريق التطور العلمي ونموه (مقترح المشروع البحثي، واعتماده، وتنفيذه، واعداد مخرجاته). كما تساعد في توفير البيئة المناسبة والبنية التحتية والخدمات الداعمة بتوظيف البيئة البحثية الراقية التي توفرها جامعة كيمبردج وكلياتها، فقد كان مركز الدراسات الإفريقية هي الحاضنة لفكرة تأسيس المنظمة في أغسطس 1992. وكما يمكن الاستفادة منها في تحديد الإمكانات المطلوبة لتنفيذ المشروع البحثي لمؤسسة "مواطن" على المستويين المتسط والطويل. كما يمكن من خلالها رسم الخريطة البرنامجية للمخرجات المستهدفة (مؤتمرات، ندوات، ورش عمل، مطبوعات، مشروعات سمعية وبصرية ...الخ).

وعلى النطاق المباشر تواصل محاور هذا المشروع البحثي دعم روح التفاؤل بالمستقبل الواعد وتدعو إلى أن تكون جذوته متقدة بشكل ينسجم مع تضحيات أهل السودان الجسام التي قدموها، ومازالوا، من أجل السلام



الشامل والديمقراطية الراسخة والعدالة الإجتماعية. يبقي أن نقول، أخيراً، إن عمليات التخريب والهدم – للأسف الشديد – لكيان وطننا المثقل بالمآسي ومكتسبات وآمال شعبنا يرافقها الصخب والدخان والإزعاج والغبار الذي يحجب الرؤيا، ويشتت التركيز عن المساهمة الإيجابية في تدفق شلال الخيارات النافعة والحلول الناجعة. أما المساهمات الرصينة مثل ما نقدمه في هذا المشروع البحثي فهى كعملية النمو الواعدة الصابرة، رغم نشاطها الفائق لا صوت لها ولا يحس بها إلا القليل؛ فمن سمع ياترى صوت نماء الشجرة السامقة الوارفة الظلال!

© ط 1: مايو (آيار) 2000

© ط 2 (معدلة): مايو (آيار) 2010

© ط 3 (معدلة): مايو (آيار) 2015



حـــواشٍ وإحـــالات

1- لمزيد من التفاصيل عن تحديات الحروب الأهلية على المجتمع المدني وأهمية الإعلان العالمي لحقوق الأقليات الصادر عن الأمم المتحدة وخسائر الحروب الأهلية العربية، انظر المقابلة التي أجراها معنا الصحفي المصري نبيل نجم الدين:"**عدد ضحايا الحروب الأهلية جاوز المليون في ثلاث دول عربية فقط**"، [الشــرق الأوسط، 1993/3/6].

2- انظر الحواشي التالية 78 و79 و80.

3- فرانسيس مادينق دينق (دينكا، غرب كردفان):"**المجاعة سبب كاف لوجوب إنهاء الحرب الأهلية في السودان**"، [الحياة، 1998/11/18]، والتي عبر فيها لأول مرة على أن حركة تحرير شعوب السودان بقيادة قرنق:

> "أكدت قدرة عسكرية مثيرة للإعجاب، إلا أنها أضعف من أن توفر الحماية لشعبها، وأفقر من أن تقدم اليهم مساعدة مادية".

وانظر أيضاً رد الدبلوماسي عبد الله عمر محمد (سفارة السودان بالكويت) عليه:"**ما يحدث في جنوب السودان تمرد له تاريخ وليس حرباً أهلية**"، [الحياة، 1998/11/28]، والذي ركز فيه على أن حركة:

> "التمرد لم تعد تمثل حدّاً أدنى لتطلعاتهم القبلية، وإنها تحولت إلى محرقة لأبنائهم في ميدان الحرب، ووبالاً اجتماعياً وإقتصادياً على أهلهم بالداخل... بعد أن صارت أداة منفذة لأجندة قوى أقليمية وعالمية".

وطالب فيها من الدكتور دينق:

> "الأ يرجع إلى مربع التبسيط السياسي للحالة الجنوبية وانما ان يسهم بخطوات تعترف بالواقع الجديد وتأخذه في الإعتبار، مستعيناً في ذلك بما أكتسب من تجربة في السودان وما نال من مكانة في المؤسسات الدولية".

كان دكتور دينق سفيراً للسودان في واشنطن ووزيراً للشئون الخارجية خلال حكم الجنرال نميري، وهو يعمل حالياً مديراً لبرنامج الدراسات الأفريقية في مؤسسة بروكينغز الأمريكية.

4- صلاح آل بندر،"**ثلاث هموم تتحدى أهل السودان في القرن 21**"، [الزمان، 2000/1/4].

5- الدكتور الشفيع خضر سعيد:"**الهوية الحضارية السودانية: جوهر واحد ومظهر متعدد**"، بحث قدم إلى ندوة التنوع الثقافي وبناء الدولة الوطنية في السودان، 1-2 أبريل (نيسان) 1995، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مصر.

6- اسمها باللغة الإنكليزية **Sudan Peoples' Liberation Movement (SPLM)** وجناحها العسكري هو **Sudan Peoples' Liberation Army (SPLA)** كما ورد في برنامجها (منفستو) الصادر العام 1983، وفي تقديرنا إن الترجمة الصائبة للاسم وبكل ما ينطوي عليه ذلك من مدلولات هو "**حركة تحرير شعوب السودان**" و"**جيش تحرير شعوب السودان**"، رغم شيوع استخدام الترجمة الخطأ "الحركة الشعبية لتحرير السودان" حتى على ألسنة مناضليها.

7- مقابلة مع الدكتور جون قرنق، [الحياة، 1995/11/14].

8- النموذج التركي لجهاز الدولة وشكل الحكم هو المثل الأعلى الذي كان له بالغ الأثر على أفكار الحلقة الأساسية التي خططت ودبرت إنقلاب يونيو (حزيران) 1989 بقيادة الجنرال عمر البشير. وهو النظام الذي اسقط الخلافة الإسلامية وفرض في تركيا بالقوة ومن أعلى بواسطة مصطفى أتاتورك وعصبته وتم تكرار نموذجه في إيران على يد رضا شاه، وأدى في الحالتين إلى قيام نظام دكتاتوري مستبد. وفي البلدين لم يؤد إلى المساواة بين المواطنيين ودعم حرياتهم وتنمية حياتهم، بل كان على النقيض، فأدى إلى تعميق الفوارق بينهم على أسس طائفية وعرقية وثقافية وجهوية ليس أوضحها سيطرة نخبة حضرية تحتكر السلطة والثروة وجماهير ريفية زاد تهميشها وابعدت عن مسارات الحياة العامة إلى قاع الفقر والتخلف.

9- صلاح آل بندر:"**السودان بين الفرص الضائعة والبدائل الغائبة**"، [الحياة، 1991/4/16].

10- صلاح آل بندر:"**حق تقرير المصير: دروس الماضي وتحديات الحاضر**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، فبراير (شباط) 1994]. التصريحات السياسية عن حق تقرير المصير والخطاب السائد في الإعلام الآن صار مشبعاً بروح العداء وإرث الصراع، وتفوح منه



روائح المنحة والمـنّة. الإعتراف بحق تقرير المصير قد لا يكون ضمانة في حد ذاته للسير نحو السلام الدائم والعادل. في الصحراء الغربية (قيادة البوليساريو) أعتمد أمر حق تقرير مصيرها قبل ¼ قرن من الزمان، إستناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم 621 عشية إنهيار نظام فرانكو في إسبانيا. لكن وبعد 4 أمناء تعاقبوا على قيادة الأمم المتحدة وعمليات تحضير نشطة منذ العام 1988 لم يجر الإستفتاء بعد ولم تتخط الإجراءات مرحلة تحديد معايير هوية الأشخاص المؤهلين للمشاركة فيه. والمشكلة الكشميرية نموذج آخر، على النقيض، لتكتيكات الحرب والسلام. المدهش في المقاربة في تقديرنا يرجع إلى أن أستراتيجيات الحرب والسلام تشرف عليها غالباً مجموعة من العسكريين تدربوا تحت قيادة نفس المدارس الفكرية والمناهج العسكرية والعقيدة الأمنية مع اختلاف دول العالم الثالث. وجهة نظر مخالفة فيما يتعلق بالسودان انظر مساهمة الدكتور محمد إبراهيم خليل:

Cambridge, UK, Self-Determination: An Alternative Strategy, Spotlight, SCF, 1997.

11- أشارت صحيفة واشنجطن بوست نقلاً عن مصادر الإستخبارات الأمريكية إلى أن السودان ضمن الدول الأكثر عرضة ولسنوات قادمة لمخاطر النزاعات العرقية. فقد كان في العام 1995 أكثر من 20 دولة تشهد نزاعات عرقية حادة، معظمها أفريقية أو تعيش فيها غالبية إسلامية وهي: الصومال، أفغانستان، السودان، أريتريا، بوسنيا، العراق، باكستان، إيران، طاجاكستان، إذربيجان؛ بالإضافة إلى تنزانيا وأنجولا وموزمبيق وزائير وبورندي ورواندا وجورجيا وهايتي وسيريلانكا. [نشرة وكالة الصحافة الفرنسية **AFP**، باريس، 1994/12/16].

12- مذابح قوات رياك والحركة الشعبية في مثلث الموت (وات، كنغور، أيود) وخاصة المذابح التى نفذتها قوات النوير ضد قبيلة الدينكا في منطقتي بور (عشيرة بور) وكنغور (عشيرة التويك، ومسقط رأس قرنق). تم تغطية الموضوع في عدد من الصحف العربية والغربية بالتفصيل، انظر [الشرق الأوسط، 1993/3/31، 1998/10/12؛ الحياة 1994/7/31، 1995/9/23، 19955/10/20، 1995/11/14؛ الأهرام، 1993/5/17؛ والتحقيق المصور للصحفية عفاف زين "**مثلث الموت السوداني**"، [الوسط، 1993/8/30]، والتقرير

"Tribal Hatreds Fuel Sudan's War of Rebels", Sunday Telegraph, 26/1/1992.

كما يمكن متابعة رصد أجهزة الأمن الخارجي السودانية للمذابح في جنوب السودان من خلال تقرير "**الصراع السياسي والقبلي داخل حركة التمرد**"، الذي لخصة الدكتور فتح الرحمن القاضي، في صحيفة السفارة السودانية، لندن [السودان، 1995/2/22]. ووقفنا على آثارها البشعة الباقية خلال زياراتنا الميدانية المتكررة لمسارح العمليات في جنوب السودان خلال الفترة ما بين نوفمبر (تشرين الثاني) 1995 وسبتمبر (أيلول) 1998. انظر أيضاً مقابلتنا الصحفية مع الدكتور لام أكول، "**يجب وقف المزايدات بحق تقرير المصير، وقرنق ليس هو الممثل الوحيد لجنوب السودان**"، [الخرطوم، 1995/12/29].

13- انظر حزمة النعوت والصفات التي أطلقها السياسي بونا ملوال رينق (دينكا، بحر الغزال) على رياك مشار تنيدرقون (نوير، أعالي النيل). اعداد نشرة صحيفة السودان الديمقراطية (**Sudan Democratic Gazette**)، خاصة خلال الفترة ما بين أكتوبر (تشرين الأول) 1991 إلى ديسمبر (كانون الأول) 1999.

14- في مقابلة مع جيك بيتر لاكو (باري، الإستوائية)، [السودان الحديث، 1992/5/10]، قال:

> "أما قرنق فليس أكثر من عميل عاش ويعيش خارج التاريخ، وينتظر مقعده في مزبلة التاريخ مع أشباهه؛ وأما الغابة فستبقي ثروة وكنزاً مهما أحتمى بها الخوارج... وأدعو لمنح جائزة نوبل لقوات الدفاع الشعبي التي بذلت النفوس وقدمت الشهداء... وآمل أن أرى ابني متفوقاً في مدرسة الوطن الحبيب ومجاهداً صلباً صلداً على خطى شيخ عبيد ختم الشهيد"!

كان جيك من صغار الموظفين في مدينة جوبا قبل انقلاب يونيو (حزيران) 1989. وتم تعينه بقرار سياسي محافظاً للخرطوم (91-1993)، ثم ترقى بعد ذلك ليصير نائباً لوالي بحر الجبل ووزيراً للمالية فيها. وفي العام 1995 عين عضواً في المجلس الوطني (البرلمان)، ورشح نفسه العام 1996 لرئاسة الجمهورية!.

انظر، أيضاً، إلى دور الأسقف قبريال روريك جور (دينكا، يرول، بحر الغزال)، وزير الدولة للشئون الخارجية منذ يوليو (تموز) 1992 وهو أيضاً مسؤول الكنيسة الأنجليكانية (البريطانية) الأول في السودان. كان يعمل في الإستخبارات العسكرية منذ 1970 نقل منها إلى ادارة التعليم الديني في مدينة جوبا ومنها الى بيروت لدراسة علم اللاهوت. تم تعيينه بعد ذلك في المجلس الوطني الإنتقالى بعد انقلاب يونيو (حزيران) 1989. تم توظيفه بعد مرحلة التدريب في كسب الرأي العام المسيحي للتصدي لحملات الكنائيس الغربية عن الوضع في السودان ولترتيب زيارة بابا الفاتيكان في فبراير (آيار) 1993 إلى السودان، ودعوة الدكتور جورج كيري رئيس أساقفة الكنيسة في بريطانيا، والإشراف على تنظيم مؤتمر "حوار بين الأديان" الذي عقد في الخرطوم، أبريـــل (نيســان) 1993. وكان قد نفى في عدد من التصريحات تعرض المسيحيين في السودان إلى الإضطهاد [القدس، 1992/11/10]. انظر أيضاتصريح الأسقف قبريال [الشرق الأوسط، 1993/5/18]: "**الإتهامات الخاصة بقضية انتهاك حقوق الإنسان غير حقيقية... مقصود بها محاصرة السودان**".



انظر، أيضاً، مقالة دينق ريحان (دينكا، بحر الغزال)، [القوات المسلحة، 1992/8/11]:

"لقد تكشفت حقيقة قرنق لقبيلته الدينكا... ان معظمها لا يتبعه الآن وحتى بالنسبة لنا كمسلمين في قبيلة الدينكا فإن أعراف القبيلة ترفض ممارسات جون قرنق".

الجدير بالذكر هنا ان جون قرنق ورياك مشار كليهما مسيحي وينتميان إلى المذهب الكاثوليكي. عن وضع الكنيسة في السودان انظر تقرير
"Sudanese Christians Forced to Convert", The Times, 17/10/1992.

15- انظر مقالة عثمان إبراهيم الطويل (هجين، الإستوائية)، "**الجنوب بين كماشة الوحدويين والإنفصاليين**"، [الإنقاذ الوطني، 1994/5/2] والتي ذكر فيها:

"ان الخوف اساساً ينصب الآن من ان تتحول الفيدرالية إلى أوضاع توظيفية اعاشية... فالجنوبيون قد نالوا نصيب الأسد في التوظيفات الفيدرالية الحالية، فمن بين 26 ولاية كان نصيبهم 10 ولايات و11 والياً و72 وزيراً ومايزيد عن 46% من عدد المحافظين في البلاد بجانب المناصب المتقدمة في مؤسسة رئاسة الجمهورية والمجلس الوطني ومجلس الوزراء بجانب وزراء الدولة بالوزارات المركزية واعضاء مجالس ادارات البنوك والمؤسسات المالية التابعة للدولة. فهل يعقل ان يكون هذا التمثيل مجرد مساواة في الحقوق السياسية أم هو إمتياز... فالجنوبيون في ظل هذه الثورة يمثلون الأغلبية وقلما نجد اتجاهاً جغرافياً نال من التمثيل ما ناله الجنوب في ظل هذه الثورة... لنأخذ وضع الأقليات في العالم كيف يتم تمثيلهم؟ هل لهم وجود بهذه الأعداد الضخمة؟"

مثل الجنوبيين 40% تقريباً من نسبة المشاركين في كل المؤتمرات التالية: "الحوار الوطني" الذي عقد في سبتمبر (أيلول) 1989، المؤتمر الإقتصادي أكتوبر (تشرين الأول) 1989، مؤتمر "الدبلوماسية"، ديسمبر (كانون الأول) 1989؛ "الإعلام"، فبراير (شباط) 1990؛ "النظام السياسي"، أغسطس (آب) 1990؛ "النازحون"، فبراير (شباط) 1991؛ وشارك الف جنوبي في أعمال مؤتمر "الإستراتيجية القومية الشاملة"، الذي عقد في أكتوبر (تشرين الأول) 1991. وكل ذلك كلف مصاريف للضيافة تعد بالملايين من الدولارات. مجلس تنسيق الجنوب يتكون اليوم من رئيس بدرجة مساعد رئيس الجمهورية ونائبه و13 وزيرا و10 ولاة و3 مستشارين؛ وهو مؤسس على الإسترضاء والتوازنات القبلية والجهوية والرشوة السياسية كما علق عدد من المراقبين.

16- يعتبر السياسي ألدو أجو دينق (دينكا، بحر الغزال) رجل كل الفصول في السياسة السودانية بلا منازع. فقد كان سكرتيراً لحزب سانو في الفترة التعددية الثانية ونائباً برلمانيا في العام 1968. التحق بركب سدنة انقلاب العقيد النميري في مايو (آيار) 1969, وشارك طولاً وعرضاً في كل مؤسساتها التشريعية الإقليمية والمركزية (نائب رئيس مجلس الشعب الإقليمي وعضواً في كل مجالس الشعب المركزية الخمسة) والتنفيذية (مفوضاً ثم نائب حاكم بحر الغزال)؛ ثم قفز الي ركب التعددية الثالثة نائباً برلمانياً ممثلا لحزب التجمع السياسي لجنوب السودان (**SSPA**) وانضم الى تشكيلات حكومات الصادق المهدي وزيراً للري والطاقة مايو (آيار) 1986 ووزيراً للمواصلات في كل من يونيو (حزيران) 1987، ومايو (آيار) 1988، وصار نائب رئيس الوزراء ووزيراً للزراعة في مارس (آذار) 1989؛ وقد تم فصله من حزبه عندما رفض الإستقالة من الوزارة للتعبير عن احتجاج الحزب على سياساتها في فبراير (شباط) 1987. وواصل مسيرته بانضمامه للمجلس الإنتقالي المعين بعد إنقلاب يونيو (حزيران) 1989، نائباً لرئيسه وكان رئيساً للجنة حقوق الإنسان فيه في فترة من أحلك فترات الإنتهاكات في تاريخ السودان، ودافع في كل المحافل بحماس عن سياسات الحكومة [الإنقاذ الوطني، 1992/5/30؛ السودان الحديث، 1992/8/4]. ولم يكتشف بشاعتها إلا عندما رفض إلحاحه بأن يعين في وظيفة سيادية قيادية (حسب رواية مصادر صحفية)، فقفز إلى ركب المعارضة في ديسمبر (كانون الثاني) 1993، وطلب اللجوء السياسي في بريطانيا، وحاول إنشاء منظمة للإغاثة، هدفها "تكملة الجهد الذي يبذله السودانيون في مجال حقوق الإنسان"!، [الخرطوم 1994/11/23. انظر أيضاً الحياة والشرق الأوسط، 1994/1/12، الخرطوم 1994/1/15، ومقابلته مع صحيفة الأهرام، 1994/1/17]، بالإضافة إلى مقالته "**وحدة السودان: دوامة المبادئ المتناقضة**"، [الخرطوم، 1994/11/10] وحواره مع حيدر طه والفاتح عباس، "هذا النظام لا يسقط إلا بالقوة"، [الخرطوم، 1995/1/3]. السيرة الذاتية لسياسيين آخرين من الجنوب مثل ماثيو أبور أيانق (دينكا، بحر الغزال)، وأنجلو بانقبارو بيدا (زاندي، الإستوائية) بجانب اللواء جوزيف لاقو بانقا (أمادي، الإستوائية) تقدم نماذج أخرى تدعو للتأمل.

17- صلاح آل بندر: "**حصاد الوهم: 1989-1994**"، [غازيتة السودان الديمقراطية (**SDG**)، يوليو (تموز) 1994].

18- صلاح آل بندر: "**بونا ملوال رينق**"، [آفاق جديدة، العدد الخامس، يوليو (تموز) 1993]. وهو ابن احد سلاطين قبيلة الدينكا (عشيرة ملوال، بحر الغزال)، سياسي وناشر. كان وزير اعلام الجنرال نميري لمدة سبع سنوات ونيف، مارس فيها دوره بامتياز كضابط "علاقات عامة" للنظام على حد وصفه – إلى الحد الذي لبس فيه العمامة والجلباب والعباءة (زي أهل الشمال) لتسويق النميرية في بريطانيا [الشرق الأوسط، 1992/6/25]. يمكن التعرف على تطور آراه في كتابه:
The Sudan: A Second challenge to nationhood, Thornton, N York, USA, 1980.
وإفتتاحياته الشهرية في غازيتة السودان الديمقراطية **Sudan Democratic Gazette** خلال الفترة بين يونيو (حزيران)



1990 وفبراير (شباط) 2000. لفترة طويلة نجح السياسي بونا ملوال في المراوغة بموقفه من قضية الوحدة والإنفصال. هذه هى المرة الأولى التي يحدد موقفه بهذا الوضوح. انظر

"Why South Sudanese Should And Are Right To Call For Separation", SDG, September 1998.

19- صلاح آل بندر:"**السودان وخيارات الشرعية الدولية**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، ديسمبر (كانون الأول) 1993]. انظر أيضاً مقالنا "**مرة أخرى: مسؤولية المجتمع الدولي**"،[غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، مارس (آذار) 1994].

20- اطلعنا على تفاصيل "المشروع الأمريكي" للكونفيدراليات خلال فترة عملنا كمدير لبرامج الأمانة الدولية، منظمة "حقوق الأقليات" **Minority Rights Group (MRG)**، ومقرها لندن (بريطانيا). وقد آثرنا الإستقالة، غير نادمين، من تلك الوظيفة القيادية المغرية ابتعاداً عن الشبهات في مارس (آذار) 1993. ومن حسن الحظ تكشفت بعض معالمه من خلال معارضة محاولة المنظمة بمساعدة الدكتور سعد الدين إبراهيم (مدير مركز ابن خلدون، عضو أمناء المنظمة) إقامة مؤتمر عن "**الأقليات في العالم العربي**" في القاهرة في منتصف مايو (آيار) 1994، وما رافقها من جدل واسع في الصحف المصرية والعربية وتوقيع 13 شخصية مهمة على وثيقة إدانة له. وشككت في نيات الجهات الأجنبية التي "تريد استخدام مصر جسراً ونقطة إنطلاق لنظام أو ترتيبات اقليمية يتم التحضير لها في الخفاء"، [الحياة، 1994/4/24]. انظر أيضاً [السودان الحديث، 1994/4/19؛ المجلة 1994/5/22].

21- انظر مشروع جون قرنق [الشرق الأوسط، 1992/11/15] عن "**كونفيدرالية تقوم على أساس دولتين في السودان تحتفظ كل منهما بجيش خاص ومؤسسات مستقلة**"، طرح أثناء المبادرة النيجيرية للسلام في أبوجا 92/10/2. انظر مقالة الأستاذ فيصل محمد صالح "**الكنفيدرالية إنفصال صريح وإجهاض لمشروع السودان الجديد**"، [الخرطوم، 1998/1/3]. ويتشكك عدد كبير من المراقبين في سلامة تطبيق النظام الفيدرالي، بل يعتقد البعض ان نتائج ذلك ستكون أسوأ من الكونفيدرالية.

طرحت الجبهة القومية الإسلامية موضوع الفيدرالية كمخرج من مأزق تطبيق الشريعة الإسلامية في الجنوب لأول مرة في برنامجها "**ميثاق السودان**" الذي أصدرته في ديسمبر (كانون الأول) 1986. وتم تقنينه بإصدار سلسلة من المراسيم بعد إنقلاب يونيو (حزيران) 1989 كان أولها في فبراير (شباط) 1991 بتأسيس الحكم الفيدرالي وآخرها المرسوم الدستوري 13 "أجهزة الحكم الإتحادي" الصادر في ديسمبر (كانون الأول) 1995. تعتبر تصريحات الدكتور منصور خالد المتكررة عن الموضوع من أوضح التعليقات، "الحديث عن الفيدرالية وسيلة لتطبيق قوانين سبتمبر بعد تقسيم السودان إلى ولايات"، [الشرق الأوسط، 1989/10/21]؛ وفي حواره مع الصحفية الفلسطينية هدى الحسيني [الشرق الأوسط، 1989/11/5] ذكر:

> "الدعوة من جانب أي حزب شمالي الآن، لتبني الفيدرالية هى دعوة مشكوك فيها؛ لأن الأحزاب الشمالية اعتبرت هذه الدعوة خيانة منذ 1953... أنا مقتنع بأن الفيدرالية هى أسلم اسلوب لحكم السودان، لكن هم يعتقدون ان الفيدرالية ستمكنهم من فرض آرائهم، وفرض قوانيين سبتمبر (الشريعة) بعد تقسيم السودان إلى ولايات... أهم شئ في الفيدرالية هو موضوع التوازنات... ان أهم شئ سيمس موضوع الفيدرالية هو موضوع الجيش، لانه القوة الضاربة... أمامنا التجربة الهندية والتجربة الأمريكية. الأمر يتطلب اعادة هيكلة كاملة للجيش... وما يدعو اليه البعض لا علاقة له بالفيدرالية في واقع الأمر".

وأضاف توضيحاً آخر [الحياة، 1991/2/11] عندما ذكر بأن:

> "ليست الفيدرالية قضية الأقاليم انما هى السلطة المركزية، وفي أي نظام فيدرالي يتفق الناس أولاً على طبيعة السلطة المركزية قبل التحدث عن الولايات أو الأقاليم".

وصرح بعد ذلك [الوفد، 1991/6/23] ان:

> "فيدرالية الجبهة شريرة ومشبوهة"،

وأكد مرة أخرى [الحياة، 1991/6/30] بأنه:

> "لا استقرار في السودان اذا لم تحسم قضية الدين والدولة"،

وفي حواره مع الصحفية المصرية أمينة النقاش [الأهالي، 1992/10/2] قال لها:

> "الفيدرالية التي يدعو اليها البشير مغشوشة".

الجدير بالذكر ان القانون الجنائي لعام 1991 المادة 5(3) إستثنت الولايات الجنوبية من مواد الحدود التسع (الجلد، القطع، الصلب..الخ) للشريعة الإسلامية.

22- مقابلة معه، [السودان الحديث، 1992/5/30]. كان باولينو كيديا (باريا، الإستوائية) نائباً للدائرة 3، تركاكا، عن حزب الشعب التقدمي خلال فترة التعددية الثالثة (1985-1989). انضم لاحقاً إلى ركب الإنقاذ بعد إنقلاب يونيو (حزيران) 1989. انظر مقالته "**الجنوبيون: كانوا ينادون بالإنفصال واصبحوا ينادون بالإتحاد**"، [الأيام، 1988/5/6].



23- جوزيف، رئيس المجموعة هو إبن فلمون ماجوك ، احد كبار السياسيين الجنوبيين وعضو أمانة الجنوب بحزب الأمة [أخبار السودان، 1992/10/6]. وكان مجوك قد استقال من المعارضة وعاد إلى الخرطوم من القاهرة في سبتمبر (ايلول) 1993 بعد ان وزع بياناً الى وكالات الأنباء ذكر فيه:

"ان الفصائل التجمع بما فيها حزب الأمة وقعت في احضان اجهزة مخابرات دولة معادية... وان حركة قرنق ثبت انها تسعى لفصل الجنوب وتفتيت وحدة السودان".

[سونا، السودان الحديث، الإنقاذ الوطني، 1993/9/7].

24- صلاح آل بندر:"**الجبهة القومية الإسلامية السودانية: بين الحكم والمشاركة**"، [صوت الكويت، 1991/6/3 و1991/6/4].

25- انظر كتاب خبير الشؤون السودانية في بريطانيا الدكتور بيتر ودورد:

Sudan, 1898-1989:The Unstable state, BLR, London, UK, 1990.

أو ملخصه "**السودان الدولة المضطربة**"، [الشرق الأوسط، 1992/1/12]. انظر أيضاً رأي الدكتور مدثر عبد الرحيم (مدير جامعة امدرمان الإسلامية وعضو المجلس الوطني بعد انقلاب يونيو (حزيران) 1989، واستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم) عن الوضع بعد إنقلاب البشير [الخرطوم، 94/9/29]:

"أصبح المجتمع السوداني منقسماً على نفسه انقساماً عميقاً وحاداً، اذا لم يتم تلافي ذلك الإنقسام فستتجاوز نتائجه كل خلاف وخصام وقع في تاريخ السودان الحديث... إنه انقسام لا أعلم له نظيراً إلا الشقاق العميق الذي حدث في عهد الخليفة عبد الله التعايشي (1885-1898) ويتجاوز في خطورته ليس هذا الجيل فحسب ولكن الأجيال المقبلة أيضاً... ان تلك الكوارث تجر في أذيالها تصدع الكيان السياسي الذي نعيش في إطاره بل انهياره من أركانه".

وما صرح به العقيد جون قرنق، قائد "جيش تحرير شعوب السودان"، [الحياة، 1995/11/14]:

"أخشى ما أخشاه، ولوج السودان النفق الإنتحاري الذي عواقبه ماثلة أمامنا في عدد من دول قارتنا منها ليبيريا والصومال؛ حين انهارت الدولة نهائياً وغدت الفوضى سيدة الموقف".

راجع أيضاً مقالات المعلق السياسي المخضرم الأستاذ محمد الحسن أحمد بصحيفة الشرق الأوسط للتعرف على نبض الشارع عن مشوار الحرب والسلام في السودان وترمومتر الرأي العام الشمالي خاصةً فيما يتعلق بأحداث الجنوب. والجدير بالذكر هنا ان عدد من السفارات ومراكز الأبحاث المختصة والإستخبارات تحرص على ترجمتها فوراً كل ثلاثاء (كانت في الماضي كل سبت) وتوزيع ملخصها على المهتمين بالشأن السوداني في غرب أوروبا وشمال أمريكا وإسرائيل. تعتبر المقالات التي نشرت في [1991/11/30، 1992/9/8، 1992/10/13، 1993/4/13، 1993/5/18، 1994/7/12]، نماذج يمكن الرجوع اليها عن (**تجدد آمال الإنفصاليين ومؤامرة تفكيك وحدة السودان ومخاطر تقسيمه تحت مظلة تدخل دولية بتضافر التآمر الكنسي ومسئولية تعصب الجبهة الإسلامية الحاكمة في الخرطوم**). ختم مقال 1992/10/13 معلقاً:

"إنني شخصياً أحس بحزن عميق وأكاد أرى أمامي بلادنا في طريقها إلى زوال دون أن يلمس المرء أيه بارقة أمل في عمل شئ لإنقاذها، فالحكومة سائرة في غيها وغيبوبتها والمعارضة حائرة خائرة وكل أصدقاء السودان رفعوا أيديهم عنه وأداروا له ظهورهم بل أفضلهم في صفوف المتفرجين!".

وقتها سألني مسؤول بريطاني مكلف بمتابعة الشأن السوداني:

"ماذا تعتقد، هل بأفضلهم هذه يقصدنا نحن مستر الحسن أم يقصد مصر أم العربية السعودية؟"،

كانت إجابتي:

"بالطبع، أنه يقصدكم أنتم بالدرجة الأولى، شركاؤنا في الجريمة".

وعندما سألني أحد أقربائي: "ياأخي... إنتا محمد الحسن دا قاصد منو؟" قلت له — دون تردد — "حسني مبارك".

بجانب ان الحكومة السودانية تستخدم الموضوع كورقة ضغط على مصر والدول العربية من وقت لآخر. انظر تصريح الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل (وزير العلاقات الخارجية) لوكالة الشرق الأوسط [الأهرام، 1999/7/30]:

"داعياً الأشقاء والأصدقاء ومن يهمهم أمر السودان في إطار المفهوم الجماعي للأمن القومي والاقليمي إلى ان يدعموا تصدي الحكومة لمحاولات تفكيك السودان ومحاولات الإنقاص من وحدته".

26- في هذه المرحلة من النزاع السوداني، هنالك أكثر من مليونين ماتوا ضحايا لهذه الحرب، هذا أعلى رقم وصل اليه نزاع في أي مكان في العالم منذ الحرب العالمية الثانية. هنالك أكثر من 350 الف لاجئ معترف بهم دولياً في الدول المجاورة، وحوالي 5 ملايين نازح من مناطق الحرب إلى أجزاء أخرى من السودان. بالإضافة إلى مايزيد عن 100 الف لاجئ معترف بهم في دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا. بينما هنالك حوالي 1½ مليون سوداني غادروا البلاد إلى دول لا تمنحهم عادة صفة "اللجوء" مثل ليبيا ومصر ودول الجزيرة العربية.

27- انظر مقالة الدكتور نادر عبد اللطيف محمد:



“Militarisation in Sudan”, Armed Forces and Society, 19(3), 1993.

ودراسة العميد احمد النميري عبد الرحمن:"**بحث رفع مستوى الإدارة، حالة القوات المسلحة السودانية**"، بحث رقم 12045، الدورة الخامسة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، 1988. وانظر أيضاً دراسة المقدم هاشم علي عمر:"**تعدد مصادر السلاح واثره على القوات المسلحة السودانية**"، كلية القادة والأركان، وزارة الدفاع (دون تاريخ).

28- صلاح آل بندر:"**الحرب الأهلية: بين لبنان والسودان**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، مايو (آيار) 1995].

29- صلاح آل بندر:"**قضايا الحرب والسلام: 1955-1995**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، أغسطس (آب) 1995].

30- صلاح آل بندر:"**مسك الختام وأحلام السلام**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، ديسمبر (كانون الأول) 1994]. علق الدكتور منصور خالد على حملات الحكومة العسكرية [الشرق الأوسط، 1992/4/18] قائلاً إن الحملات:

> "برمتها هى تفكير سياسيين وليس عسكريين. والأشهر القادمة ستكشف ان أكبر مجزرة حدثت في تاريخ الجيش السوداني لم تحقق مخططات الذين ارتكبوها وخططوا لها".

31- صلاح آل بندر،"**مؤتمر أسمرا: هل يعدل المسار في إتجاه الوصول إلى المعادلة الجديدة؟**"، [الخرطوم، 1995/7/20] والذي ذكرنا فيه:

> "يتجاوز ضحايا النزاع المرير 4 أضعاف ضحايا قنبلة هيروشيما النووية وملايين النازحين والمشردين واللآجئين، يمثلون اليوم 70% من جملة لاجئ أفريقي. وصرف دافع الضرائب السوداني ما يزيد عن 10 بلايين دولار لتجهيز حملات الحكومة العسكرية فقط، ناهيك عن الدمار المادي وفقدان عائد الموارد المعدنية والبترولية والزراعية في مناطق العمليات. بل أفرزت مضاعفات تهدد الكيان السياسي للسودان نفسه وصارت البلاد رمزاً للجوع والمرض والفقر والإنهيار السياسي والإقتصادي والإجتماعي والأخلاقي في دوائر الإعلام العالمي... ولكن 40 عاماً تمر وأهل البلاد مازالوا يبحثون عن أول الطريق للخروج من المأزق. ولعل في قرارات مؤتمر أسمرا الأخير ما قد يُعدل المسار في اتجاه الوصول إلى المعادلة الجديدة التي تدخل السودان في رحاب الوطن الواحد أو شطريه في إطار حسن الجوار".

32- راجع شهادة مولانا ابيل الير "**جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود**"، محمد بشير سعيد (ترجمة)، ميدلايت المحدودة، المملكة المتحدة، 1992. يعتبر هذا الكتاب، الذي انجزه بعد خمس سنوات من التحضير في أكتوبر (تشرين الأول) 1989 وجهة نظر سياسي بارز شارك في صنع الأحداث على المستويين الإقليمي (رئيس المجلس الحاكم في الجنوب لمدة تسع سنوات) والمركزي (نائب رئيس الجمهورية لما يقارب 10 سنوات). وهو ينتمي الي قبيلة دينكا بور (أعالي النيل) وأحد مؤسسي والسكرتير العام لحزب "جبهة الجنوب"، وممثلها البرلماني (1965).

33- صلاح آل بندر:"**وزارة الدفاع المصرية: بيان المحددات الرئيسية لتعامل الحكومة المصرية مع الشؤون السودانية**"، ملخص لدراسة اشرف عليها اللواء صالح عبد الصمد صالح، خبير الأمن القومي المصري، اكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، [المستقلة، 1996/7/8 و1996/7/15].

34- صلاح آل بندر:"**أزمة الإقتصاد السوداني: الجذور وبرنامج الإصلاح**"، ومقالة " **أزمة الإقتصاد السوداني: تحويلات المغتربين**"، [الحياة، 1990/10/17 و1990/10/18].

35- صلاح آل بندر:"**مسار الأحداث تجاوز الدعوة للتصالح والوفاق**"، [الحياة، 1997/3/28].

36- صلاح آل بندر:"**المطلوب تنفيذ قائمة خيارات، سودانياً، لتأمين المستقبل**"، [الحياة، 1997/3/27].

37- أحمد يوسف هاشم: "**هذا الخلل قي حياتنا**"، [النهضة، 1932/1/24].

38- صلاح آل بندر:"**فرص السلام في السودان والجهود الدولية**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، فبراير (شباط) 1993].

39- انظر مقابلة الدكتور عمرو عبد السميع معنا ،"**قراءة في أوراق المعارضة السودانية : سر عملية توشكى**"، [ألأهرام، 1995/9/23].



40- صلاح آل بندر:"**علي عثمان محمد طه: الرجل الذي فقد ظله**"، [الزمان الجديدة، أبريل (نيسان) 2000]. "**مجموعة العشرة**" هى مجموعة الأفراد التي تسعى الي تأسيس دولة في السودان على خطى النموذج التركي. وهي دولة يرتكز نظامها على تمثيل مصالح الفئات المستفيدة منه وظيفياً في عدد محدود من التيارات السياسية المرخص لها من قبل الدولة، وقد اعطيت حق احتكار تمثيل قطاعاتها في مقابل التحكم في اختيار قياداتها وفي الآليات التي تعبر من خلالها عن مطالبها وتأييدها للنظام القائم. وتستند إلى كوادر "الجبهة القومية الإسلامية" بقيادة الخبير الأمني أحمد عبد الرحمن محمد (وزير داخلية الجنرال نميري، 1980-1984) ومن أهم عناصرها كل من الدكتور ابراهيم أحمد عمر (مساعد رئيس الجمهورية) وعوض احمد الجاز (وزير الطاقة والنفط) ونافع علي نافع (مستشار رئيس الجمهورية للسلام) وغازي صلاح الدين العتباني (وزير الإعلام) ومجدوب الخليفة (والي الخرطوم) ومحمد طاهر آيلا (وزير الطرق والمواصلات) وأحمد علي كرتي (منسق قوات الدفاع الشعبي) ومكي علي بلايل (وزير التجارة الخارجية). وتعتبر هى الحلقة القيادية التي يتحرك من خلفها علي عثمان محمد طة (نائب رئيس الجمهورية) وعثمان خالد مضوي (رجل اعمال) في صراعهم مع الدكتور الترابي ومجموعته من خلال مؤسسة رئاسة الجمهورية بقيادة البشير [ملف "الجبهة القومية الإسلامية"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

41- نموذج الإدانات المتكررة لها بالعنصرية يمكن مراجعته على سبيل المثال في [الشرق الأوسط، الأعداد 1984/10/29، 1984/11/25، 1985/10/1، 1985/12/19، 1985/12/30]؛ ومقابلتي السياسي فيليب عباس غبوش (نوبا، جنوب كردفان)، رئيس الحزب القومي السوداني مع مجلة [**Sudanow**، فبراير (شباط) 1986 وأغسطس (آب) 1987]. وصمة العنصرية هى السائدة في الخطاب السياسي لمؤسسة الجلابة في السودان تطفح عند كل منحني يشير الي نهوض للمجموعات الثقافية المهمشة في السودان. وقد أوجز أمرها الدكتور منصور خالد (دبلوماسي وخبير إستثمار من شمال السودان؛ المستشار السياسي للعقيد جون قرنق) حين كتب:

> "والعنصرية هذه... هى صفة يلصقها أهل الشمال بكل صاحب حق ينهض للمطالبة بحقه من عناصر السودان غير العربية، وكلها أما حقوق سياسية أو إقتصادية لا شأن لها بالأصل العرقي أو المنبت. وفيما يبدو فإن العنجهية العرقية عند بعض أهل الشمال لم ينج منها حتى الذين ينتسبون منهم للصحوة الإسلامية، علماً بأن الإسلام دين لا يتفاضل عربه على عجمه إلا بالتقوى".

انظر كتابه "**النخبة السودانية وإدمان الفشل**"، ص 261.

42- مؤشرات ذلك هو أنها تجمعت خلف شعار "القوى الجديدة" بقيادة الصادق المهدي (1966-1969) وخلال الفترة النميرية (1970-1985) عبرت عن نفسها في تنسيق مواقف نواب دارفور مع إنتفاضات 1979-1980 وفي موقفها من أمر الحكم الإقليمي ككتل رئيسية في مجالس الشعب الإقليمية والمركزي؛ بالإضافة إلى انضمامها في 1986/1/27 إلى جبهة واحدة "**تضامن قوى الريف**" مكونة من 13 تجمعاً وحزباً من جبال النوبا ودارفور والأنقسنا والجنوب وشرق السودان، انظر [الأيام، 1985/12/20، **Sudanow, Feb 1986**].

43- صلاح آل بندر:"**ماذا بعد مؤتمر أسمرا**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، يوليو (تموز) 1995]؛ وانظر أيضاً مقالتنا "**مؤتمر التجمع بأسمرا .. ثم ماذا بعد؟**"، [الخرطوم، 1995/7/4].

44- صلاح آل بندر:"**هل يخرج السودان من زمن الطائفية إلى عصر الوطن؟**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، أغسطس (آب) 1994].

45- صلاح آل بندر:"**إنعكاسات إعلان نيروبي**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، مايو (آيار) 1993].

46- صلاح آل بندر:"**السودان: مرحلة جديدة أم فترة جديدة**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، نوفمبر (تشرين الثاني) 1993].

47- تتسارع خطوات تدويل المسألة السودانية منذ أن عينت ادارة كلينتون في 1999/8/28 هاري جونسون، عضو مجلس النواب السابق عن ولاية فلوريدا، كمبعوث خاص. وباعتبار مرجعيته السياسية يبدو الأمر أكثر خطورة. فهو معروف بعلاقاته مع التيار المتشدد في الحزب الديمقراطي وذو ارتباطات مسيحية أصولية، وقد زار الجنوب أكثر من مرة للتحقق من دعاوى الإسترقاق وانتهاكات حقوق الإنسان. هذا بالإضافة إلى نجاح الحكومة الأمريكية في نقل سياسات العقوبات بمستوياتها الإقتصادية والسياسية والعسكرية من النطاق الفردي إلى الجماعي على قاعدة قراري مجلس الأمن 1044 الصادر في يناير (كانون الثاني) 1996 و1054 في أبريل (نيسان) 1996، والتي ضاعف من حدتها قرار الرئيس الأمريكي في 1997/11/4، بتوسيع نطاق العقوبات على الحكومة السودانية ليشمل فرض حظر اقتصادي كامل. يؤخر منه في تقديرنا عدم بلورة موقفٍ سياسيٍ جنوبي موحد تجاه الشمال لتقرير مستقبله والتحرك تحت مظلته على المستويين الداخلي والإقليمي والدولي. والخلافات مازالت عميقة وقابلة للمزيد من التخريب والتمزق من جراءكسب الحكومة لعدد كبير من أعداء "حركة تحرير شعوب السودان" لجانبها، ونجاحها فى ربط التدخل بمشاريع لتقسيم السودان بعد ان صار مرفوضاً بشكل واضح من الدول العربية، والآثار



السلبية للقصف الأمريكي لمصنع الشفاء واستثماره لدفع تهمة الإرهاب بالإضافة إلى سعيها نحو المصالحة مع حزبى الأمة والإتحادي ودول الجوار. انظر أيضاً مقال الأستاذ محمد الحسن أحمد"**ظاهرة الإقتتال بين فصائل جنوب السودان ودور الشمال العربي في تعزيز وحدة البلاد**"، [الشرق الأوسط، 1998/11/24] والذي كان له أثر كبير، بجانب التصفيات بين الدينكا والنوير واحداث رواندا، في بلورة موقف مضاد للإنفصال في دوائر الأمن والخارجية البريطانية.

48- صلاح آل بندر:"**مشكلة الأقليات في السودان والشرعية الدولية**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، يناير (كانون الثاني) 1993]. وتقريرنا الذي نشر في 1993/2/10 عن مأساة أقباط السودان بواسطة أفريكا ووتش:

“The Copts: Passive Survivor Under Threat”, Africa Watch.

ومقالنا:

“Copts of the Nile Valley”, Outsider, April 1993.

ونذكر هنا على سبيل المثال، أيضاً، رأى الدكتور أحمد على الإمام، مستشار رئيس الجمهورية عمر البشير لشؤون التأصيل الإسلامي (كان مديراً لجامعة القرآن الكريم، دكتوراه من معهد الدراسات الإسلامية بأدنبرا في أسكتلندا 1982). فهو لا يجد تحرجاً في موضوع فرض الجزية على غير المسلمين في السودان باعتبارها عقد الذمة، وخيارها أن يترك المقاتل غير المسلم القتال، مع احتمال دخوله في الإسلام. وهو يرى إسقاطها فقط عن غير المسلمين الذين يشتركون مع الجيش ويؤدون خدمات عسكرية، "**تطبيق الشريعة الإسلامية في مجتمع متعدد الملل والنحل والثقافات: التجربة السودانية**"، [قراءات سياسية، مركز دراسات الإسلام والعالم (الولايات المتحدة) العدد 4، صيف 1994]. وعن اضطهاد المسيحيين ومضايقتهم نشرت نيويورك تايمز تقريراً مطولاً في 1998/4/5.وانظر أيضاً مواصلة الإعتداءات على الكنائيس وهدمها في ولاية الخرطوم باعتبارها عشوائية بنيت دون تراخيص [الأهرام، 1999/8/12]. الجدير بالذكر هنا ان التصديقات يشرف عليها جبر عثمان مرعي (وهو مسلم متشدد) مدير قطاع الكنائيس، وزارة التخطيط الإجتماعي.

49- صلاح آل بندر:"**منظمة العفو الدولية تدين إستمرار التعذيب في السودان**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، مارس (آذار) 1993].

50- فتوى المرحوم الشيخ الشعراوي (لقاء تلفزيوني، القاهرة، 1993/7/30) فيما يتعلق بالأقاويل عن عمليات الإسترقاق وسبي النساء فى مسارح العمليات في السودان:

> "إن الإسلام يبيح الإسترقاق في الحرب، وإن الأسرى رجالاً ونساء يسترقون. وقد شرع الله ذلك ليشجع المحاربين على عدم قتل المشركين عند الفوز بهم والقدرة عليهم، فيكون الرق هو إنقاذاً لهم من الموت. وعلى ذلك فلا ينبغي لمن يهاجمون الإسلام أن يقارنوا بين العبودية والقتل. أما معاشرة النساء الأسيرات معاشرة الأزواج ففي هذا تكريم لهن إذ يفعل بهن السيد ما يفعله مع زوجته".

انظر أيضاً [القدس العربي، 1993/11/2].

51- انظر "**السودان واحتمالات التدخل الدولي**"، موضوع غلاف، [المجلة، 1993/4/21]. تحتوي على مقابلات مع السناتور فرانك وولف، عضو الكونجرس الأمريكي؛ وهو من أكثر المتحمسين للتدخل الأمريكي في السودان، و**3** سياسيين. ذكر بونا ملوال (قيادي في جبهة الجنوب سابقاً، وعضو القيادة العليا للتجمع الوطني الديمقراطي) ان:

> "مبدأ التدخل مزعج لبلد مستقل، ولكن اذا كانت حكومة البلد غير مكترثة لموت الشعب بالجملة... فمن الطبيعي ان يكون للتدخل انعكاسات ايجابية لأنه سيؤدي إلى وقف الموت الجماعي ضمن اطار المسؤولية الإنسانية، لأن أهمية المحافظة على المواطن تفوق أهمية ما تدعيه الحكومات حول حق السيادة".

وذكر مبارك المهدي (وزير الداخلية السابق، وقيادي حزب الأمة، والأمين العام للتجمع الوطني المعارض) ان التدخل الدولي:

> "خرج من دائرة احتمال توقعه إلى وقوعه بالفعل منذ مارس (آذار) 1992، عندما أصدرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قرارات لم تكتف بإدانة السودان لإمتهانه حقوق الإنسان، وإنما اختارت مقرراً ليذهب وينقب في أعمال الحكومة... وليس سراً ان هنالك اتصالات ومشاورات لترجيح الخيار العسكري لأن ذات الأسباب التى أدت للتدخل فى الصومال والعراق، متوفرة بالنسبة للوضع فى السودان".

وذكر التوم محمد التوم (وزير الإعلام، الفترة التعددية الثالثة، قيادي في حزب الإتحادي الديمقراطي) ان:

> "التدخل أمر حتمي ولا خيار للمعارضة فيه. ولا أحسب انه سيؤدي إلى تمزيق وحدة السودان اذا تم بالطريقة التى تم بها فى الصومال".

وختم التحقيق علي ياسين (سفير الحكومة السودانية فى بريطانيا) قائلاً:

> "إتفق كثيرون رغم اختلاف وجهات نظرهم على الدعوة إلى التدخل ولكل أهدافه الخاصة. المعارضة تدعو اليه بعد ان يئست من منازلة الحكومة واسقاطها... هذه الحكومة لن تسلم ولن تسمح بأن يعيد التاريخ نفسه، وان السلطة لن تعود إلى أولئك إلا على اجساد هذه الحكومة".



52- صلاح آل بندر:"**صفقة كارلوس وتقديرات في صدد دور حسن الترابي الخفي-المعلن**"، [الحياة، 1994/8/26]. انظر أيضاً "**صفقة كارلوس: مؤشرات وانعكاسات**"، [غازيتة السودان الديمقراطية **(SDG)**، سبتمبر (أيلول) 1994].

53- لمعلومات تفصيلية عن جذور الخلافات في "حركة تحرير شعوب السودان" انظر كتاب بيتر أدوك نيابا:

The Politics of Liberation in South Sudan: An insider's view, by P. Nyaba, Fountain Publishers, Kampala, Uganda, 1997.

54- التقديرات مبنية على أكثر من مصدر رسمي وإعلامي وأكاديمي. جميعها اتفقت على أن التكلفة اليومية هى مليونا دولار. بالإضافة إلى ان الرقم نفسه ذكره مولانا أبيل ألير في كتابه (نقض العهود، النسخة العربية، ص 272) وأكده السياسي ألدو أجو، [الخرطوم، 1995/1/3]، ومن موقع مشاركتهما الشخصية في دهاليز الحكم. انظر أيضاً تصريح الأستاذ عبد الرحيم حمدي، وزير المالية الأسبق، رئيس مجلسي إدارة سوق الأوراق المالية وبنك الإستثمار [الشرق الأوسط، 1992/4/28]:

"عندما نتحدث عن الحرب في جنوب السودان لا نتحدث عن فواتير وتكلفة لأن أولوياتنا حسم الحرب مهما كلفت من أرواح ناهيك عن المال".

الجدير بالذكر هنا إن ميزانية العام 1993 رصدت 62 مليار جنيه لقطاع الأمن والخدمات السيادية و300 مليون جنيه (ما يعادل 150 الف دولار أمريكي) لخدمات التعليم بجميع مراحله. تكلفة "**حركة تحرير شعوب السودان**" مبنية من واقع متابعتنا الميدانية والإستعلام من بعض الأشخاص ذوي الصلة بمتابعة بنود الصرف على ميزانيتها المرصودة للعمليات والإدارة المدنية والمكاتب الخارجية في 13 دولة حول العالم، وجيش من المحاربين والمناصرين يقدر بحوالي 100 الف، وكوادر إدارية وسياسية تقدر بحوالي 5 آلاف شخص. بالإضافة إلى سجلات المنح والإعانات التي تقدمها المنظمات الطوعية الغربية والدول الداعمة وتجارتها الداخلية والخارجية واستثماراتها في شرق أفريقيا وغرب أوروبا وشمال أمريكا ومصر.

55- تقرير منظمة الوحدة الأفريقية، [الخرطوم، 1995/6/6].

56- انظر تصريح محمد عبد الرحمن أبو شورة، سوق الأوراق المالية، عن أموال السودانيين المستثمرة بالخارج، [الخرطوم، 1997/8/14]؛ وانظر مقالة الصادق المهدي:"**السودان إلى أين؟**"، [الشرق الأوسط، 1996/7/15].

57- محمد بيومي:"**صحوة إسلامية تعم أفريقيا والعربية لم تعد لغة اجنبية فيها**"، [الشرق الأوسط، 2000/1/21].

58- صندوق النقد العربي:"**تراجع الفجوة الغذائية العربية**"، ملخص التقرير منشور في [الأهرام، 1999/9/13]. وانظر ملخص تقرير "الإستراتيجية القومية الشاملة"، [الشرق الأوسط، 1992/5/26].

59- انظر مقابلته مع الصحفية اللبنانية نورا فاخوري، "**سودان... أم أكثر**؟"، [المجلة، 1985/10/2].

60- انظر ملخص خطة الحكومة المصرية، ""**إستعداداً للقرن 21: استراتيجية جديدة للتنمية**"، [الأهرام، 1999/8/23].

61- انظر مقابلته مع الدكتورة جويس إستار، خبيرة الموارد، برنامج الشرق الأدنى، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة جورجتاون، واشنجطن (أمريكا) في إنترناشيونال هيرالد تربيون:

"Egypt is African and its principal problem is water", International Herald Tribune, 22/2/1985.

تحصل مصر حالياً على 55 مليار متر مكعب من مياه النيل ستكفيها بالكاد لتغطية إحتياجاتها، بل ستكون في حاجة ماسة لمايعادل 5 مليارات أخرى العام 2025 لم يتوصل بعد إلى كيفية الحصول عليها. ومما زاد الطين بلة تعطل مشروع جونقلي. انظر مداخلة الفريق كمال حسن علي، وزير دفاع ورئيس وزراء مصر الأسبق، "**النيل غير قابل للتفاوض مع إسرائيل**"، ندوة **متطلبات الأمن المصري**، تلخيص [الشرق الأوسط، 1992/3/27]. وخلال 40 عاماً لم تنجح مصر في إستصلاح أكثر من 1.3 مليون هكتار، وتعمل الحكومة على اكمال مشروع منخفض توشكي الذي بدأ العمل فيه يناير (كانون الثاني) 1997 بسعة تخزينية تبلغ حوالي 120 مليار متر مكعب، إضافة إلى 160 مليار يقوم بتأمينها السد العالي. تبلغ تكلفة مشروع توشكي 90 مليار دولار ويضيف أرضاً زراعية في مرحلته الأولى لا تتجاوز 330 الف هكتار. بالإضافة إلى مشروع شرق العوينات الذي يضيف حوالي 8.5 الف هكتار بتكلفة 300 مليون دولار. الجدير بالذكر ان خطة مصر هى رفع النسبة المأهولة من البلاد من 5% تتركز حول النيل إلى 58% بحلول العام 2017، كيف؟ الله وحده يعلم!

62- صرح الدكتور حمدي البني، وزير النفط المصري، ان مصر طرحت اكبر مزايدة تطرحها في تاريخ القطاع النفطي بين الشركات العالمية



للتنقيب عن النفط والغاز وتشمل 17 منطقة منها حلايب [الشرق الأوسط، 1992/4/11]. انظر وجهة نظر سودانية عبر عنها الدكتور شريف التهامي، وزير النفط خلال الفترة 1978-1985، "**السادات ومشكلة حلايب إبان عهد نميري**"، [الحياة، 1993/1/13]. من جهة أخرى، كونت منظمة الوحدة الأفريقية وحدة لفض المنازعات، كما تقوم منظمة الإيقاد بتطوير قدرات دول القرن الأفريقي الكبير لمواجهة النزاعات من خلال آليات مدعومة من الولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة. للأسف الشديد لم تنجح أي منهما الى الآن في الوصول الى السلام في كل من الصومال والسودان.

63- لمزيد من المعلومات عن تطور التجارة الخارجية السودانية، انظر المراجع التالية:

***Export Performance and Economic Development in Sudan 1900-1967, by Adel Beshai, Ithaca, London, UK, 1976.**
***Egypt in Sudan, 1820-1881, by Richard Hill, OUP, London, UK, , 1959.**

64- **تايني رولاند** (1917-1998): رجل أعمال بريطاني من اصل ألماني، كان مسجونا في بريطانيا لإتهامه بتأييد هتلر. مدير شركة لونرو (لندن-روديسيا) التي ارتبط اسمها بالأقلية العنصرية في الجنوب الأفريقي. اشتهر بالعمليات التجارية سيئة السمعة إلى حد ان وصفه إدوارد هيث (رئيس وزراء بريطاني سابق) بأنه الوجه القبيح للرأسمالية. كان من أوائل رجال الأعمال الذين إرتبطوا بالجنرال النميري بعد فشل انقلاب يوليو (تموز) 1971 اليساري. لمزيد عن التفاصيل عن دورها في السودان انظر الفصل التاسع:

Lonhro: Portrait of a multi-national, by S. Cronje et al, PB, London, UK, 1976.

ركز تايني رولاند منذ العام 1983 على دعم "حركة تحرير شعوب السودان" بقيادة قرنق طمعاً في موارد الجنوب، وشجع منذ العام 1991 "مجموعة الناصر" على الإنشقاق ودعمهم مالياً. قام بدور الوسيط بين حكومة البشير ونظام جنوب أفريقيا العنصري [الشرق الأوسط، 1991/9/6]، كما قام بالتوسط بين حكومة البشير وإسرائيل في مايو (آيار) 1990 لإطلاق سراح عميلي موساد من السجون السودانية. انظر **[Evening Standard, 30/4/1993]**. وانظر تقرير "**رولاند يذيع تفاصيل صفقة سرية مع البشير لإطلاق عملاء الموساد**"، [العالم اليوم، 1993/5/15]؛ وانظر أيضاً التحقيق المطول عن الموضوع "**شامير طلب ورولاند توّسط والبشير نفّذ: كيف أفرجت الخرطوم عن عميلين إسرائيليين شاركا في تهريب الفلاشا**"، [الوســـط، 1993/6/21].

65- لتفاصيل الإتفاق بين عدنان خاشقجي والنميري، انظر تقرير كولن لقيوم:

"Sudan Gives Saudi Financier Broad Rights to Exploit Resources", International Herald Tribune, 31/10/1984.

وانظر أيضاً تقرير باتريك سيل الذي حضر التوقيع على الإتفاقية في الخرطوم:

"Revealed-New Peace Moves to End Guerrilla War", The Observer, 12/12/1984.

وانظر أيضاً شهادة الدكتور منصور خالد عن الموضوع في كتابه "**السودان والنفق المظلم: قصة الفساد والاستبداد**"، دار إدام للنشر، مالطا، 1985؛ خاصة الفصل الرابع.

66- انظر تقرير الصحفي البريطاني معاوية يس،"**دور خطير لرجل أعمال بريطاني لإبرام صفقة أبوجا تستبعد قرنق**"، [الحياة، 1992/5/26].

67- انظر العقيد محمد الأمين خليفة:"**خطى السلام خلال عشرة أعوام 1989-1999**"، نشر شخصي، الخرطوم، السودان، ص 123-139. العقيد خليفة (برتي، غرب كردفان) كان المسؤول الأول عن ملف السلام لمدة تجاوزت 10 اعوام، باعتباره رئيس دائرة السلام والعلاقات الخارجية بمجلس إنقلاب يونيو (حزيران) 1989، ورئيس وفود الحكومة للمفاوضات، والأمين العام للمجلس الأعلى للسلام (96-1997). تم إبعاده بواسطة "مجموعة العشرة" تسليم الملف إلى الدكتور نافع علي نافع حال ظهور بوادر إنحيازه إلى مجموعة الدكتور الترابي.

68- تعتبر مقالات الصحفي السوداني سيد أحمد خليفة (السعودية) في غالبتها نموذجاً للكتابات التي تبشر لهذا المنحي في أوساط الإعلام العربي. نقتطف للدلالة هذه الفقرة من احدى مقالاته [الشرق الأوسط، 1992/7/24]:

> "خط الجبهة الإسلامية التي كانت ومازالت ترى أن للسلام طريقاً واحداً هو إخضاع قرنق بالقوة وجره إلى ساحات الحوار وهو يرفع الراية إن لم تكن البيضاء نهائياً فلتكن غبشاء اللون... كان قرنق بموقفه من الديمقراطية... وقبلها موقفه من الديكتاتورية يؤكد لكل مبصر انه رجل بلا أهداف وطنية، وان وجدت له أهداف فهي غامضة، ولأنها غامضة فهي مشبوهة، ولأنها مشبوهة فهو يخجل عن الإفصاح عنها بوضوح".



والتي عبر عنها أيضاً الأديب محمد المكي إبراهيم (السودان) قبل ذلك بأيام في مقاله "**ليس أمام قرنق إلا الهروب**"، [القوات المسلحة، 1992/7/16]:

"لو ان المتمرد استند إلى مطالب جنوبية أو مظالم وقدمت للجنوبيين لما ترددت الجماهير الشعبية في الجنوب في تأييده ودعمه ولكنه استند إلى أفكار غامضة".

ويتكرر الصدى نفسه في كتابات عدد من مثقفي شمال السودان؛ لم يكن آخرها مقالة الدكتور يوسف نور عوض (بريطانيا):"**أبوجا الثانية وموقف المعارضة في إعلان نيروبي**"، [الحياة، 1993/4/28]، الذي ذكر فيه:

"يجتهد جون قرنق في ان يكون موقفه محاطاً بالغموض، وعلى الرغم انه يقود حركة عسكرية في السودان منذ سنوات خلت، إلا ان احداً لا يستطيع حتى الآن ان يقول على وجه الدقة ما هي أهداف قرنق وما الغرض النهائي الذي يسعى اليه؟ اذ ان أصعب جوانب التعامل مع قرنق كونه رجلاً بدون أهداف معلنة".

وانظر مقالة الدكتور كرار التهامي (مصر)،"**حكاية جون قرنق**" [الخرطوم، 94/6/11]:

"حرب الجنوب هى مقبرة القادة قصيري النظر في الشمال... تلك هى القناعة التي جعلت معارضة الشمال تغمض عينيها على كل هفوات ونزوات جون قرنق ذلك العسكري الذي تمرد وهرب من كتيبته لأسباب مالية وانضباطية وأصبح بفضل مثقفي الشمال "جيفارا الغابة والصحراء"، الذي سينشر العدل والتعددية! لم يهتموا بماهية قرنق السياسية والفكرية ولم يفهموا – إلى اليوم – أهدافه ومراميه... زيفوا التاريخ بسببه وصوروا مزاجه في الحرب والتدمير للوطن وممتلكاته بأنه من باب الحرص على إتفاقية الوحدة التي خرقها النظام في الشمال".

انظر أيضاً رسالة المواطن السوداني موسي رحمة الله (ليبيا):"**قرنق لا يسعى إلى تمزيق السودان بل يهدد مصر أيضاً**"، [العرب، 1997/6/4]. ولا ننسى هنا الإشارة إلى مجموعة مقالات الأديب المرحوم صلاح أحمد إبراهيم (فرنسا) عن مشروعية وضرورة هزيمة قرنق وأهمها "**مغزى انتصارات الجيش السوداني الأخيرة في الجنوب**"، [الحياة، 1992/2/25].

69- علق الدكتور منصور خالد على التغيير في إثيوبيا وآثاره على "حركة تحرير شعوب السودان" [السودان، (القاهرة)، 1991/6/30] قائلاً:

"[هناك] فهم مغلوط لطبيعة العلاقة بين الحركة والنظام الإثيوبي ونتيجة أوهام ليست لدى الحاكمين فحسب وإنما المثقفون وبعض القوى السياسية وهم يرددون ان الحركة معارضة خارجية... الحركة تسيطر على ثلثي جنوب السودان في وقت لا تسيطر فيه أي قوى أخرى على اقليم واحد داخل السودان".

70- كان من اوائل المشاريع التجارية التي قامت بها "الحركة" هو تصديرها ما يقارب المليون رأس من الأبقار عبر الموانئ الإثيوبية إلى دولة كوبا ومقايضتها بالدعم العسكري. انظر اللواء (ركن) مساعد النويري أحمد:"**تجربة القوات المسلحة في حربها ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان**"، الدورة الثالثة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1987، ص 25.

71- انظر القرار رقم 8(الإقتصاد)، قرارات مؤتمر توريت، الإستوائية، بيان القيادة العامة "لحركة تحريرشعوب السودان" في 1991/9/12.

72- دعمت إيران الحكومة السودانية بما يعادل 1.2 مليار دولار، شكلت 600 مليون دولار منها تغطية التعاقد على صفقتين مع الصين للحصول على اسلحة ومعدات عسكرية. بجانب ما قدر بحوالي 15 الف خبير وعامل في هندسة الطرق (ربك-جوبا) وتحديث ميناء بورتسودان وتدريب الدفاع الشعبي. لمزيد من المعلومات عن تفاصيل الدعم الإيراني، انظر مقالة ريتشارد داودين في صحيفة الإندبندنت

“Sudan Steps Up War On Rebels With Iran’s Help”, The Independent, 12/3/1992.

انظر أيضاً تقرير "**طهران تتجاوب مع طلب الخرطوم مساعدتها عسكرياً لإنهاء تمرد قرنق**"، [الحياة، 1992/7/29]. وتم رصده في صحف عربية عدة بشكل عام، انظر خاصة [الحياة، 1992/5/18، 1992/5/23؛ الشرق الأوسط، 1992/6/28؛ صوت الكويت، 92/7/10].

73- انظر تصريحات الدكتور محمد خير فقير، مدير ترويج المشاريع في الهيئة العامة للإستثمار،"**مستثمرون عرب يبدأون تنفيذ مشاريع زراعية في جنوب السودان**"، [الحياة، 1992/7/2]؛ "**327 مشروعاً إستثمارياً للزراعة بأعالي النيل**"، [الإنقاذ الوطني، 1992/5/2].

74- انظر "**مخطط يستهدف ثروات السودان**"، [السودان الحديث، 1994/5/24].

75- صلاح آل بندر:"**من التدخل العسكري إلى الحكم المدني... فترة الإنتقال الحرجة**"، ورقة محورية، مركز الدراسات الأفريقية، جامعة كيمبردج، بريطانيا في 1992/8/17. راجع ملخصها في تقرير صحفي [الشرق الأوسط، 1992/8/21؛ 1992/8/25]. انظر أيضا دراسة العقيد عبد الرازق الفضل:"**دور القوات المسلحة في الحركة الوطنية**"، فرع البحوث العسكرية، بحث رقم 9003، 1987؛ وبحث



العقيد صلاح محمد سليم:**"الانظمة العسكرية والتنمية والإستقرار السياسي في السودان"**، دورة الزمالة الرابعة (بحث 6097)، 1989؛ وتقرير لجنة القيادة العامة للجيش السوداني بإشراف العقيد عصمت عبد الرحمن زين العابدين:**"العلاقة بين الجهاز السياسي والجهاز العسكري"**، كلية القادة والأركان، 1989.

76- لمزيد من التفاصيل انظر مداخلاتنا في ندوة صحيفة الزمان (لندن) والتي أجراها معنا الدكتور اسامة مهدي،**"التوالي السياسي في السودان: بين القبول والرفض"**، مسلسل على 6 حلقات [الزمان، 8/3/199-11/3/1999].

77- يحدث خلط في اللغة العربية في كثير من الأحيان بين مفهومي الإيكولوجي (تبيؤ) **Ecology** والبيئة **Environment**. فعلم **البيئة** هو علم يبحث في المحيط الحيوي الذي تعيش فيه الكائنات الحية والذي يتضمن بمعناه الواسع العوامل الطبيعية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية التي تؤثر على أفراد وجماعات الكائنات الحية وتحدد شكلها وعلاقاتها وبقاءها. بينما علم **الإيكولوجي**، أحد فروع علم الأحياء يبحث في علاقات الكائنات الحية مع بعضها البعض ومع المحيط أو الوسط الذي تعيش فيه، ويدرس قدرة تحمل النظم البيئية المختلفة للتغيرات السلبية الطارئة عليها.

78- أهم المساهمات التي قدمها مثقفو جنوب السودان عن قضايا الحرب والسلام انحصرت في موضوع "الهوية" ومناقشتها في إطار التناحر بين العروبة والأفريقية أو التنافس الديني. انظر كتاب الدكتور فرانسيس دينق:

War of Visions: Conflict of identities in the Sudan, BI, Washington DC, USA, 1995.

وكتاب السياسي بونا ملوال رينق:

People and Power in Sudan: The struggle for national stability, Ithaca, London, UK, 1981.

وكتاب الدكتور دستن وآي:

The African-Arab Conflict in the Sudan, Africana, N York, USA, 1981.

79- انظر نماذج لهذه المعالجات في كتابى المرحوم الدكتور محمد عمر بشير:

- **The Southern Sudan: Background to conflict, Hurst, London, UK, 1968.**
- **Southern Sudan: Regionalism and religion, KUP, Khartoum, Sudan, 1984.**

80- انظر كتاب الدكتور مارتن دالي (أمريكي) ودكتور أحمد العوض سيكنجا (سوداني):

Civil War in the Sudan, BAP, London, UK, 1993.

وهو يغطي الفترة إلى العام 1990. وأيضاً كتاب الدكتور بيتر نيوت كوك (دينكا، بحر الغزال)، أستاذ القانون السابق في جامعة الخرطوم والقيادي في "حركة تحرير شعوب السودان":

Governance and Conflict in the Sudan:1985-1995, DOI, Hamburg, Germany, 1996.

فهما لم يتجاوزا الإطار التقليدي السردي لفهم حيثيات الحروب الأهلية السودانية.

81- من المدهش ان موضوعات "حل النزاعات" و"دراسات السلام" لا وجود لها على قائمة أي منهج دراسي أو تدريبي في مايزيد عن 25 مؤسسة للتعليم العالي في السودان، في بلد تكاد تكون النزاعات وزعزعتها لسلامة اهله معاشاً يومياً خلال ما يقارب **½** قرن من الزمان. وعملياً المحاولة التي قامت في كل من جامعة جوبا (مركز دراسات السلام والتنمية) وجامعة الدلنج (مركز دراسات السلام) مازالت ضعيفة للغاية ولا تأثير يذكر لها حتى داخل دائرة وجودها. أما على نطاق العالم العربي فلا يوجد إلا كورس دراسي واحد في الجامعة الأمريكية، بيروت (لبنان). في الغرب توجد مناهج دراسية كاملة تمنح شهادات تخصصية إلى مستوى الدكتوراة ومراكز ابحاث كثيرة لا شاغل لها غير البحث في الموضوعين والتمحيص في تفاصيل التفاصيل.

82- هناك قضايا عدة تطرحها فصول الكتاب تحتاج كل منها إلى دراسات تفصيلية لعل من أهمها: ملكية الأرض في السودان واستخدامها؛ العلاقة بين السياسات الولائية والإتحادية في استخدام الأرض كسلعة استثمارية؛ اعتبار الإيكولوجي عاملا اساسياً في سياسات التخطيط القومي؛ مستقبل وحدة القوى السياسية على المستوى الولائي وتنسيقاتها الإتحادية؛ مراجعة وتطوير سياسة قومية للسكان؛ مراجعة استراتيجية الإسكان....الخ.

83- لمزيد من العلومات عن المفهوم السائد عن تحديات وأولويات الأمن القومي السوداني انظر الدراسات التالية:



- اللواء (ركن) مساعد النويري أحمد:"**تجربة القوات المسلحة في حربها ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان**"، الدورة الثالثة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1987.
- اللواء (أمن) عمر محمد الطيب:"**الأمن القومي لوادي النيل**"، رسالة دكتوراه، أكاديمية ناصر العليا، القاهرة، 1990.
- اللواء (ركن) أحمد محمد أحمد:"**دول الجوار وأثرها على الأمن القومي السوداني**"، الدورة السابعة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1991.
- اللواء (ركن) رمضان زايد كوكو:"**التمرد بجنوب كردفان وأثره على الأمن القومي**"، الدورة السابعة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1991.
- عميد (شرطة): علي عبد العزيز مسند:"**المشاكل الأمنية بولاية دارفور وأثرها على الأمن القومي السوداني**"، الدورة الثامنة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1992.
- عميد (أمن) حسن صالح بيومي:"**جهاز أمن الدولة: تجربة الأمن والمخابرات في السودان**"، نشر شخصي، الخرطوم، السودان، 1992.
- عميد (أمن) محمد عبد العزيز وعميد (أمن) هاشم أبورنات:"**أسرار جهاز الأسرار: جهاز الأمن السوداني 1969-1985**"، نشر شخصي، لندن، بريطانيا، 1993.
- العميد (ركن) العباس عبد الرحمن الخليفة:"**الدفاع الشعبي في السودان**"، الدورة الحادية عشرة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1995.
- عقيد (أمن) حسن صالح بيومي:"**معضلات الأمن والسياسة في السودان**"، نشر شخصي، الخرطوم، السودان، 1998.

84- انظر كتابنا:"**الأمن القومي السوداني: هواجس مستقبلية**"، دار كيمبردج للنشر، المملكة المتحدة (قيد الإعداد).

85- طافت المباحثات والتداول حول السلام خلال 11 سنوات الماضية عواصم عدة (انظر الفصل الثامن). أبوجا (نيجيريا)، كمبالا (يوغندا)، اتلانتا وواشنجطن (امريكا)، بيرجن (النرويج)، لندن (بريطانيا)، نيروبي (كينيا)، فرانكفورت (المانيا)، القاهرة (مصر)، طرابلس (ليبيا)، برشلونة (اسبانيا)، أديس أبابا (إثيوبيا)، هراري (زمبابوي)، جوهانسبيرج (جنوب أفريقيا)...الخ.

86- انظر الحوار الذي أجراه معنا الصحفي العراقي نضال الليثي،"**منطقة القرن الأفريقي: فشل تقاسم الموارد ساعد على انهيار الدولة القومية وانتعاش العصبية القبلية في أفريقيا**"، [الزمان، 2000/2/11]. قطع السودان مسافات طويلة نحو تهيئة موقعه لدور أفريقي عند العرب ولدور عروبي عند أفريقيا، واستطاع أيضاً رغم السلبيات ان يؤسس لدور اسلامي يستفيد منه الطرفان. يشهد على ذلك المنح التعليمية والتدريبية لجامعاته ومؤسساته التعليمية وكلياته العسكرية، والمصرف العربي للتنمية في أفريقيا، ومعهد الخرطوم لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، جامعة أفريقيا ومنظمة الدعوة الإسلامية، بالإضافة إلى ضيافته لعدد من المؤتمرات ومنتديات الحوار العربي-الأفريقي.

87- محمد عشرية الصديق:"**نهضة الوطن وتكاتف أبنائه**"، [حضارة السودان، 1929/10/30].

88- من المهم ان نشير هنا إلى ان ملف السلام وما يرتبط بأولويات الأمن القومي السوداني ترعاه أيادي خبراء جهاز أمن "الجبهة القومية الإسلامية" بالكامل وجميعهم تدربوا في إيران، بل إن جميعهم من خارج المؤسسة العسكرية. فالدكتور نافع علي نافع (مستشار رئيس الجمهورية لشؤون السلام، مدير جهاز الأمن السابق، محاضر بكلية الزراعة جامعة الخرطوم، دكتوراه في وراثة نبات السمسم من جامعة كليفورنيا-ريفرسايد، 1980) ومساعده الدكتور مطرف الصديق علي النميري (طبيب بشري، خريج كلية طب جامعة الخرطوم، دفعة 1980) ومنسق جهاز الإستخبارات هو يحيى حسين (إقتصادي، كلية الإقتصاد، جامعة الخرطوم، 1980) والدكتور قطبي المهدي أحمد (وزير التخطيط الإجتماعي، مدير الأمن الخارجي السابق، سفير السودان في طهران، خريج كلية القانون جامعة الخرطوم 1971، صحفي بالخليج، دكتوراه فلسفة، كندا) وينسق نشاطهم جميعاً الدكتور الطيب ابراهيم محمد خير (مستشار البشير للشؤون الأمنية، طبيب، خريج كلية الطب جامعة الخرطوم، دفعة 1979). لا يغير من الوضع تعيين اللواء الفاتح الجيلي (كلية الشرطة، جهاز امن دولة الجنرال نميري) في مارس (آذار) 2000 مديرا للأمن الخارجي وهو كان بعيدا عن دائرة العمل منذ حل جهاز أمن نظام نميري بعد انتفاضة 1985، ولا يقلل وجوده من هيمنة الحلقة المحدودة المشرفة على ملفات الحرب والسلام في عموم منطقة القرن الأفريقي وشرق البحر الأحمر وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

مؤسسة المجتمع المدني السوداني. هيئة مستقلة للتفكير (Think Tank)، تأسست في أكتـوبر 1992. غايتها تحليل واستيعاب واستقراء الشؤون السودانية والمرتبطة بها في شمولها.
وذلك من خلال إجراء الأبحاث وترشيد السياسـات العامـة والتوثيـق والحـوار بمنظـور إسـتراتيجي للقضـايا الوطنية وتقاطعاتها الإقليمية والدولية. محاور تركيزها العنف المنظم، وقضايا السلام العادل، وتمكين المجتمع المدني، والعدالة الاجتماعية، وتحديات الأمن الوطني والتنمية. وتستند في عملها على المعايير الدولية، وتهتدي بمبادىء الديمقراطية والحكم الرشيد. فعالياتها ولقاءات التنوير التي تقدمها يشارك فيها صانعي السياسات ومتخذي القرارات والباحثين وقادة الرأي العام والمهتمين من السودان وأقطـار أخرى، بهدف معرفة مسارات الأحداث وتداعياتها؛ وتحديد الخيـارات الواعـدة والبـدائل التـي تشكل وتـؤثر عـلى السياسات العامة والإستراتيجيات الوطنية أو الاجنبية المتعلقة بالبلاد وأهلها.



للمشاركة أو تلقي مزيد من التفاصيل أكتب إلى:

Dr Salah Al Bander, Director SCF
SCF House, 37 Monkswell, Cambridge,
CB2 9JU, United Kingdom.
Tel +44 1223 504393 Fax: +44 1223 501125
scf@sudan21.net
www.sudan21.net

